مــؤتــة

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

الدرس الدلالي عند ابن جني

إعداد الطالب

نضال سليمان القطامين

إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي الخليل

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجـــة
الماجستير في اللغة قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2005

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب نضال سليمان القطامين الموسومة بـــ:

الدرس الدلالي عند ابن جني

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. عبدالقادر مرعي		2005/8/10	مشرفاً ورئيسا
أ.د. محمد عواد		2005/8/10	عضواً
أ.د. يحيى عبابنة		2005/8/10	عضواً
أ.د. زهير المنصور		2005/8/10	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. أحمد القطامين

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

الإهداء

إلـــى قمريـــن في سمــــــاء حياتي من نور فكرهما اهتديت في ظلمات الحياة ، ومن معين حبهما ، استمددت الوقود على وعثاء الطريق .كانا لي أملاً لا يخبو شعاعه ونهراً لا يجف ماؤه أبي ، أمي .

إلـــى الشـــجرة الوارفـــة في طريق العمر ظلالها كانت واحةً في هجير البحث ودعاؤها مدداً في عناء الصبر زوجتي .

إلى ولديّ ، العطاء الدائم والأمل المتجدد سليمان ، محمد .

نضال سليمان القطامين

شكـــر وتقـــدير

يطيب لي أن أسجل هنا خالص الشكر والامتنان والاعتراف بالجميل الحسن إلى أستاذي الجليل ، الذي شرفني بالتلمذة على يديه ، وتفضله بالإشراف على هذه الدراســـة الأســـتاذ الدكـــتور عـــبد القادر مرعي الخليل ، حيث تعلمت الكثير من توجيهاته وعلمه وأسأل الله تعالى أن يبارك له في عمره ورزقه وعلمه وأن يجزيه عن العلم وطلابه خير الجزاء .

كما أتقدم بشكري إلى الأساتذة الأجلاء أعضاء هذه اللجنة .

وأتقدم بشكري وعرفاني إلى أخي الأستاذ أبا قصي وأخي حسام على قدماه من مساعدة لازمة لإنجاز هذا البحث ، لكم مني جميعاً الشكر والتقدير والعرفان .

نضال سليمان القطامين

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
هـ	الملخص باللغة العربية
و	الملخص باللغة الإنجليزية
	الفصل الأول: الدلالة وتطور المفهوم
1	1.1 المقدمة ....
5	2.1 الدلالة لغة واصطلاحا ....
7	3.1 الدلالة عند القدماء ....
17	4.1 علم الدلالة عند الأوروبيين ....
20	5.1 الدلالة عند العرب المحدثين ....
	الفصل الثاني: الدلالة الصوتية
31	1.2 ترتيب الحروف بما يضاهي الأحداث ....
32	2.2 الدلالة الصوتية للحركات ....
34	3.2 مطل الحركات ودلالاته ....
	الفصل الثالث: الدلالة الصرفية
37	1.3أهمية الدلالة الصرفية وترابطها مع باقي عناصر الدلالة
39	2.3 دلالة الصيغة الصرفية ....
42	3.3 زيادة المبنى وعلاقته بزيادة المعنى ....
53	4.3 مخالفة الصيغة لأصلها في الاستخدام ....
54	5.3 التناوب بين اسم الفاعل واسم المفعول ....
56	6.3 الوصف بالمصدر ....
57	7.3 إلحاق تاء التأنيث لغير التأنيث ....
57	8.3 أسماء الأفعال.............................

الفصل الرابع: الدلالة النحوية

1.4 الحذف 66
2.4 التقديم والتأخير 72
3.4 التحويل في بناء الفعل 75
4.4 التقدير في إعراب الجمل 77
5.4 الحمل على المعنى 78
6.4 استعمال حروف المعاني بعضها موضع بعض 83
7.4 ترجيح وجه نحوي معين 89
8.4 الإضافة 90

الفصل الخامس: الدلالة المعجمية

1.5 الاشتقاق 96
2.5 المشترك اللفظي 100
3.5 الترادف 103
4.5 الأضداد 106

الفصل السادس: الدلالة السياقية

1.6 السياق لغةً 111
2.6 السياق اصطلاحاً 111
3.6 الحال المشاهدة تغني عن اللفظ 116
4.6 الحقيقة والمجاز 118
الخاتمة 127
المراجع 130

الملخص

الدرس الدلالي عند ابن جني

نضال سليمان القطامين

جامعة مؤتة 2005

هدفت هذه الدراسة الى الكشف عن العناصر الدلالية عند ابن جني من خلال كتبه المختلفة، وعمل تطبيقات حديثة في ضوء علم اللغة الحديث، من أجل صياغة نظرية لغوية حديثة والاهتداء الى منهج صائب في الدرس اللغوي حتى يمكننا الإسهام في التفكير اللغوي العالمي من جديد.

وقد جاءت خطتها في ستة فصول وخاتمة على النحو التالي:

الفصل الأول فقد تناول الدلالة لغة واصطلاحا وتطور المصطلح عند علماء العربية القدامى والمحدثين وكذلك عند الأوروبيين. أما الفصل الثاني والذي حمل عنوان الدلالة الصوتية عند ابن جني فقد تناول الدلالة الصوتية كما يراها ابن جني مقسما إياها الى ثلاثة أقسام الدلالة الصوتية الطبيعية، والدلالة الصوتية للحرف والدلالة الصوتية للحركات. وجاء في الفصل الثالث الذي حمل عنوان الدلالة الصرفية مبيناً فيه الزيادة التي يمكن أن تطرأ على الصيغة الصرفية وعلاقة ذلك بالمعنى. أما الفصل الرابع جاء بعنوان الدلالة النحوية وفيه دراسة لبعض الظواهر النحوية التي يقوم بها الجانب الدلالي بدور بارز وجلي. أما الفصل الخامس فقد حمل عنوان الدلالة المعجمية وجاء ليركز على العلاقات القائمة بين العناصر المكونة للمجال الدلالي كعلاقة الاشتقاق والترادف والاشتراك اللغوي والتضاد. الفصل السادس والأخير الذي حمل عنوان الدلالة السياقية فقد كشف عن المجالات المعنية بدراسة السياق، وسياق الموقف الملابس على العناصر النحوية، كما تناول هذا الفصل الحقيقة والمجاز.

ثم جاءت الخاتمة متضمنة أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج.

Abstract.

FUNCTIONAL STUDY IBIN JUNNI

Nedal Suleiman Al-Katamin

Muta University 2005.

This study aimed to find out the functional elements at Ibin Junni throughout books, and doing modern application regarding the modern Lexicology science, in order to formulate the modern linguistic theory and to reach to an advisable course in the linguistic lesson, that we cam contribute in the international linguistic contemplation.

This plan comes in six chapters and an end as follows:

The First Chapter, discussed the functional as language and idioms and developing of the idiom with the old learned and modern of the Arabic language, also with the Europeans. The Second Chapter which had the title of the vocal function by Ibin Junni, had discussed the functional vocal as Iben Junni understood it, whereas he divided it into three parts : the natural function, the vocal function for the letter and the vocal function for the motions.

The third chapter dealt with the Conjugational function explaining the increase which may happen to the Conjugational function and its relationship with the meaning. The Fourth Chapter with the its title, the grammatical function, of which it dealt in studying to some grammatical manifestations which the functional side fulfils a clear and prominent role . The Fifth Chapter had the Title of the obscured function, and it concentrates on the current relations among the component factors in the functional field as the relation of derivation, synonymy, linguistic participation and the contradiction. The six Chapter, which is the last one titled by the sequential function which revealed the said means in the grammatical factors, also this chapter discussed the truth and the metaphor.

Later comes the end of the research including the most important points of which this study had resulted .

الفصل الأول
الدلالة وتطور المفهوم

1.1 المقـدمة :

الحمـد لله رب العالميـن والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أولي النهج القويم، وبعد :

فموضوع هذا البحث " الدرس الدلالي عند ابن جني " ويظهر من عنوان هذا البحث أنّه يعني بجلاء العلاقة بين المستويات اللغوية المختلفة والدلالة، ورصد أثر الجوانب الدلالية في وضع القواعد بمفهومها العام وتطبيق ذلك على نتاج ابن جني اللغوي.

فالنشاط الكلامي ذو الدلالة الكاملة لا يتكون من مفردات وحسب وإنما يتركب من جمل وعبارات، مما يعني عدم الفصل بين مستويات التحليل اللغوي المختلفة، لأنّ المعنى هو غاية الدراسات الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية والسياقية.

فإذا كان مدار البحث في علم الأصوات هو الصوت اللغوي من حيث مخرجُه وصفتُه فإنّ من البحث الصوتي أيضا دراسة الظواهر الصوتية التي تصاحب التركيب فتؤثر في دلالته كالنبر والتنغيم يضاف إلى ذلك أنّ المباني الصرفية إنما هي مبانٍ مأخوذة من النظام الصوتي، ويستفاد المعنى الصرفي من الأوزان والصيغ المجردة من غير تركيب، في حين تستفاد المعاني النحوي من وضع الكلمة في سياقها التركيبي وارتباطها بعلاقات مع غيرها من المفردات المكونة للعبارة. وهي جميعا – أي الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية معانٍ وظيفية، خلافاً للمعنى المعجمي الذي يستفاد من المادة اللغوية وذلك على النحو الذي تسجله كتب المعاجم، وإنما تأتي أهمية هذا المعنى من جهة أنّ المفارقة المعجمية تحول دون ظهور المعنى، لأنّ المناسبة المعجمية بين المفردات تسهم في بناء الجملة الصحيحة نحويا ودلالياً. ويقوم المعنى المستفاد من السياق بتحديد دلالة الكلمة وتحديد معنى الصيغة وفهم التراكيب التي حذف منها أحد

عناصرها، أو تغيرت رتبته فيسهم بذلك في الوصول إلى المعنى الدلالي. وترجع أهمية هذا البحث إلى أن ابن جني في كتبه المختلفة يمثل قمة الدراسات اللغوية التي سبقته، ويمثل نضج البحث اللغوي الذي يعني ببيان المعنى الإفرادي للكلمات، وكذلك بيان التراكيب وكشف خصائصها ومعانيها وما يصاحب السياق اللغوي من ملابسات وأحداث.

حيث تثبت أصالة هذه الجوانب، وتنبه إلى جذور الدراسات الدلالية عند علماء العربية، ففي تراثنا اللغوي نظرات تحتاج إلى إعادة كشف وتركيب حتى تظهر لغتنا بأجمل صورة، وغايتي من تناول الدرس الدلالي على هذا النهج التأصيلي أن تشكلّ الدلالة علِما عربيا له أصوله وسماته، مما يساعد على إعادة فاعلية تلك الأصول وعمل تطبيقات حديثة في ضوء علم اللغة الحديث، من أجل صياغةِ نظريةٍ لغوية حديثة، والاهتداء إلى منهج صائب في الدرس اللغوي، حتى يمكنَنَا الإسهامَ في التفكير اللغوي العالمي من جديد.

أما الدراسات السابقة التي اهتمت بالدلالة فقد انصب الاهتمام في جلِّها قديما وحديثا على دراسة الظواهر الدلالية في المفردات وبيان الدلالة المعجمية، على حين لم يأخذ جانب الدلالة كدراسة تطبيقية على قواعد اللغة صوتها وصرفها ونحوها وما للسياق من أثر في توجيه هذه المعاني قدرا مماثلا من الاهتمام، فقد اهتم العرب بقضية الألفاظ والمعاني، كما أضاف اللغويون العرب القدماء إضافات أخرى في مجال علم المعنى، فصنّفوا كتبا في معاني الحروف كالزجاجي والرماني والمالقي والمرادي وغيرهم، أما في مجال بيان الدلالة المعجمية للألفاظ فجهود اللغويين العرب في هذا المجال لا ينكر. وينطبق هذا على أولّ كتاب صدر حديثا في هذا الفرع من العلم وهو كتاب " دلالة الألفاظ " للدكتور إبراهيم أنيس، وكتاب " علم الدلالة " للدكتور احمد مختار عمر، وكتاب " علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق " للدكتور فايز الداية.

وتكمن الصعوبات التي قابلت هذا البحث في عدة محاور، منها اتساع مجالات دراسة علم الدلالة، وارتباطه بالعديد من العلوم مما يؤدي إلى تعدد مناهج دراسته فقد

اعتنى به علماء اللغة والبلاغة والأدب والفقه والأصول والفلسفة والمنطق وعلم النفس بل أن الجوانب الاجتماعية في حياة الناس تدخل في مفهوم هذا العلم، ومنها تعقّد العلاقة بين الدلالة والمستويات اللغوية المختلفة حيث يصعب فصل علم الدلالة عن غيره من فروع اللغة، فكما تستعين علوم اللغة بالدلالة للقيام بتحليلاتها، يحتاج علم الدلالة لأداء وظيفته إلى الاستعانة بهذه العلوم مما يستلزم عدم الفصل بين مستويات التحليل اللغوي المختلفة.

وجاءت خطة البحث في ستة فصول وخاتمة على النحو التالي :

فأما الفصل الأول فعرفت من خلاله الدلالة لغة واصطلاحا وتطور المفهوم عند علماء المناطقة والفلاسفة والأصوليين، وعلماء اللغة والأدب وتطور المصطلح عند الأوروبيين وعلماء العربية المحدثين. فكانت كل طائفة تنظر هذه المسألة نظرا خاصا يمليه عليها الاختصاص العلمي.

وجاء الفصل الثاني بعنوان الدلالة الصوتية معرفا بهذا النوع من الدلالة، كما قسمت فيه الدلالة الصوتية كما يراها ابن جني إلى ثلاثة أقسام :الدلالة الصوتية الطبيعية، ويقصد بها تلك الدلالة التي ترتبط بإحدى نظريات أصل اللغة، والقسم الثاني الدلالة الصوتية للحرف وعبر عنها ابن جني " بتقارب الحروف لتقارب المعاني " أما القسم الثالث فهو الدلالة الصوتية للحركات، فقد جاء ليكشف عن وظيفة الوحدات الصوتية في التركيب الصوتي، والربط بين الحركات والحدث المعبر عنه.فللصوت سواء أكان حرفا أو حركة،قيمة دلالية وأن هناك علاقة طبيعية بين الدال والمدلول وهذا ما أشارت إليه الدراسات الصوتية الحديثة.

ويعنى الفصل الثالث الذي يحمل عنوان الدلالة الصرفية بالكشف عن العلاقة ما بين الدلالة الصرفية والصوتية من جهة والدلالة الصرفية والنحوية من جهة أخرى وكما بينت فيه أهمية الدلالة الصرفية وترابطها مع باقي عناصر الدلالة، واشترط صيغ معينة في يعض الوظائف النحوية، وتعرضت إلى ما يمكن أن يطرأ على هذه الصيغ من زيادة وعلاقة هذه الزيادة بالمعنى، كما تطرقت في هذا الفصل إلى مخالفة الصيغة

لأصلها في الاستخدام والتناوب بين اسم الفاعل واسم المفعول والوصف بالمصدر وإلحاق تاء التأنيث لغير التأنيث وأسماء الأفعال.

أما الفصل الرابع فجاء بعنوان الدلالة النحوية وأشتمل هذا الفصل على المواضع التالية :

النحو والإعراب كما يراهما ابن جني، ودراسة بعض الظواهر النحوية التي يقوم بها الجانب الدلالي بدور بارز وجلي، كالحذف والتقدير والإضمار، والتقديم والتأخير والتحول في بناء الفعل، والتقدير في إعراب الجمل، وموضوع الحمل على المعنى واستعمال حروف المعاني بعضها موضع بعض، وترجيح وجه نحوي معين، وموضوع الإضافة.

والفصل الخامس حمل عنوان الدلالة المعجمية جاء ليركز على العلاقات القائمة بين العناصر المكونة للمجال الدلالي كعلاقة الاشتقاق، والترادف، والاشتراك اللغوي والتضاد.

أما الفصل السادس والأخير والذي حمل عنوان الدلالة السياقية فقد مهدت له بتعريف السياق لغة واصطلاحا، والمجالات المعنية بدراسة السياق، وعناصر السياق اللغوي، وسياق الموقف الملابس له على العناصر النحوية، كذلك تناول هذا الفصل الحقيقة والمجاز كما رأهما ابن جني والمعاني التي يحملها المجاز.

ثم جاءت الخاتمة متضمنة أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج.

وبعد، فلست أزعم لهذا البحث ما ليس فيه، ولا أدّعي له ما لا يستحقه ولكني آمل أن أكون قد وفيت هذا الموضوع حقه من البحث، وقد بذلت غاية جهدي، فإن وفقت فذلك أمنية كل باحث وما توفيقي إلا بالله، وان كانت الأخرى فحسبي أنني اجتهدت والله من وراء القصد عليه توكلت واليه أنيب وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

2.1 الدلالة لغةً واصطلاحاً:

الفعل " دلَّ " مأخوذ من باب :(ضَرَبَ، يَضْرِب) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع.(ابن منظور، (د – ت)). وعند آخرين من باب (عَلِمَ، يَعْلَم) بكسرها في الماضي وفتحها في المضارع. (الفيومي، 1315 هـ) وفي طريقة لفظها ثلاث لغات (دَلالة، دِلالة، دُلالة) بفتح الدال وكسرها وضمها إلا أنّ الفتح أعلى(الزبيدي،1966) وفي معنى الدلالة قال صاحب اللسان :دلّه على الشيء يدله على الطريق، والدليل ما يستدل به. والدليل الدَّال وقد دلَّه على الطريق يدله ودِلاله ودَلالة ودلولة والفتح أعلى (ابن منظور(د، ت)). ويقال دلّه عليه فاندلّ :سدده إليه (الفيروز أبادي،1986).

هذه التفسيرات تكاد تجمع على أنّ الدلالة هي الهداية والإرشاد، وفي الحديث (الدالُّ على الخير كفاعله)، وحيث أنّ الدلالة ترشد وتهدي إلى استنباط واستيضاح الحكم الشرعي من القواعد النحوية واللغوية، فإنّ المراد بها الهداية والإرشاد. (السعدي،1982).

أما اصطلاحاً :فقد تنازع هذا التعريف الفلاسفة وأصحاب المنطق، والأصول وليس من مبالغة في القول أنّ الفكر العربي استطاع أن يتوصل في المرحلة المتأخرة إلى وضع نظرية مستقلة وشاملة، يمكن اعتبارها أكمل النظريات التي سبقت الأبحاث المعاصرة.

وإذا كان هذا العلم قد ظهر في كتب المنطق من حيث أنّه من المقدمات العامة، فإنّ تطوره يدين مع ذلك، للتحاور بين المنطق وعلوم المناظرة وأصول الفقه والتفسير والنقد الأدبي والبيان. (فاخوري، 1975).

والبحث في مشكلة دلالات الألفاظ قديم في اللغات الإنسانية فقد تناوله الفلاسفة من زاوية ملاءمة الدلالات أو المعاني، لما وضعت له، فوجهوا اهتمامهم إلى العلاقة بين الدال والمدلول، وأطلقوا على الصلة بين اللفظ ومدلوله " الصلة الطبيعية أو الصلة الذاتية "، وهذا التفكير ملحوظ فيما كان يرويه أفلاطون في محاوراته عن أستاذه

سقراط، وكان سقراط يمني النفس باللغة المثالية التي ترتبط ألفاظها ومدلولاتها ارتباطا طبيعياً ذاتياً كتلك الألفاظ المشتقة من أصوات الطبيعة. (رضوان، 1976).

وينتصر للفكرة الطبيعية الذاتية من العرب عباد بن سليمان الصميري المعتزلي فقد رُوِي عنه أنّه كان يذهب إلى " أنّ بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أنْ يضع وإلا كان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين ترجيحاً من غير مرجح" (السيوطي، (د-ت)).

أما مفهوم الدلالة عند المناطقة فهي :كون الشيء بحالة إذا علمت بوجوده انتقل ذهنك إلى وجود شيء آخر. (المظفر، 1977) فالدلالة بنظرهم تتناول :اللفظ والأثر النفسي، أي ما يسمى أيضاً بالصورة الذهنية، والأمر الخارجي، " فمعنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع اسم، ارتسم في النفس معنى، فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم " (ابن سينا، 1975) وتقسم الدلالة عند المناطقة إلى قسمين :

1. الدلالة غير اللفظية.
2. الدلالة اللفظية.

وتقسم الدلالة غير اللفظية إلى الدلالة الطبيعية وهذه العلاقة لا توجد في اللغة إلا عند دعوى استدعاء بعض الكلمات لبعض الأصوات مثل :الخرير والزئير والحفيف والخضم والقضم، وهو ما أطلق عليه الخليل حكاية الصوت (خليل، 1983، ص300)

كما تقسم الدلالة غير اللفظية إلى الدلالة العقلية كدلالة الأثر على المؤثر ومثالها دلالة الدخان على النار، وما شابه ذلك مما يؤدي إلى حصر الدلالة العقلية بدلالة العلة (العبيدي،1989، ص 16). وتقسم أيضاً الدلالة غير اللفظية إلى الدلالة الوضعية والتي يعرفها الجرجاني بقوله :" جعل شيء بإزاء شيء آخر بحيث إذا فُهِمَ الأول فُهِمَ الثاني" (الجرجاني، 1971)، كدلالة الخط، والعقد، والإشارة، والنصب.

أما الدلالة اللفظية عندهم فهي ثلاثة أقسام :

1. **دلالة المطابقة** :وهي دلالة اللفظة على مجموعة الأجزاء التي تؤلف الشيء المسمى، كدلالة لفظة الإنسان على كامل المجموعة المرتبة من الأعضاء :رأس

يد، صدر. (فاخوري، ص45). فالعلاقة بين اللفظ والمعنى مباشرة باتفاق جميع الآراء.

2. **الدلالة التضمينية** :وهي دلالة اللفظ على جزء أو أكثر من المجموعة كدلالة البيت على الحائط. (العبيدي، ص13)، والمدلول هنا يتعلق باللفظ عبر المعنى المطابقي، من حيث هو جزء في التضمين، ونص البعض على أن التضمين فهم الجزء في ضمن الكل. (الدسوقي، 2003).
3. **دلالة الالتزام** :" وهي دلالة الجزء على الجزء المجاور له ضمن مجموعة مرتبة من الأجزاء كدلالة الحاجب على العين، أو المدواة على القلم"(العبيدي، ص17).

هكذا عرض أهل الفلسفة والمنطق في بحوثهم إلى دراسة الألفاظ ودلالاتها محاولين إيجاد العلاقات الدلالية التي تحدد النتائج التي من أجلها أفاضوا وأطنبوا في المقدمات، مما حمل الداعين إلى المؤتمر العالمي للغويين في كمبردج في سنة 1951 على أن يخرجوا بالتوصية التالية :" موقف اللغة من الفلسفة والمنطق،الرجاء الاهتداء إلى نظام منطقي يستقل في تكوينه عن النظام النحوي في اللغات، ورجاء الوصول إلى الأسس التي عليها يمكن أن تحدد وأن تفرق أجزاء الكلام " (أنيس، 1980، ص5).

3.1 الدلالة عند القدماء:

لقد عولجت مباحث الدلالة عند القدماء ضمن تخصصات مختلفة، تعد في أكثرها من صميم المباحث الدلالية. ويظهر ذلك جلياً في مقدمات الأصوليين " وربما كان الأصوليون المسلمون في هذه الفترة الباكرة من دراسة اللغة أكثر تنبهاً وأنفد إدراكاً لمشكلة المعنى وأثرها في فهم المضمون وتحديد المستوى الفكري الذي يدل عليه. (خليل، 1978، ص47).

وقد قسم الغزالي (ت 505 هـ) علم أصول الفقه إلى أربعة أقطاب كما يقول القطب الأول يختص بدراسة طبيعة الحكم الشرعي وأقسامه وأنواعه، أما القطب الثاني فيختص بمصدر الحكم وهو القرآن والسنة والإجماع، والقطب الثالث فهو في كيفية

استثمار الأحكام من الأصول وهي القرآن والسنة والإجماع، ويضيف أصلاً رابعاً وهو العقل، وفي هذا القطب تقع المباحث الدلالية واللغوية عند الأصوليين (الغزالي، 1322هـ)

وقد حصر الغزالي دلالة اللفظ على المعنى في ثلاثة أوجه هي :المطابقة والتضمين والالتزام. غير أنه يستبعد دلالة الالتزام من النظر الشرعي لأنها عنصر واسع وعريض من عناصر الدلالة، وهي كما يقول " لا تنحصر في حد " (الغزالي، 1322 هـ). وهو ما رآه أيضاً علماء اللغة المعاصرون في الدلالة الهامشية (أنيس،1980). فكلمة البيت كانت تدل على البيت في الدلالة المطابقة، أو تدل على السقف في دلالة التضمين، إلا أنها قد تدل أيضاً عن طريق التلازم على بعض المشاعر؛ فقد تتلازم في ذهن الآخرين لمعاني الرحمة والحب والحنان، وقد تتلازم عند آخرين كذلك بمعنى الشقاء والعذاب، ومعنى هذا أن دلالة الالتزام لا ترتبط بمستوى محدد من الاستعمال، بل تختلف من شخص إلى آخر، ومن طبقة اجتماعية إلى أخرى.

كما تكلم الأصوليون عن الدلالة من حيث الوضوح والغموض وقسمت على هذا الاعتبار إلى أربعة أقسام :

1. **المتباينة** :ويدل كل لفظ على دلالة مختلفة كالسواد والأسد والسماء والأرض وغيرها.
2. **المترادفة** :وهي الألفاظ المختلفة على مسمى واحد كالليث والأسد والسهم والنشاب.
3. **المتواطئة** :وهي الألفاظ التي تطلق على أشياء متغايرة من حيث العدد ولكنها متفقة من حيث المعنى؛ مثال ذلك لفظ :الرجل، فإنه يطلق على محمد، وأحمد، وعلي،...الخ، وهو ما أطلق عليه النحاة اسم الجنس.
4. **المشترك** :وهي الألفاظ التي تدل على معان مختلفة كاسم العين الذي يطلق على العين :العضو الباصر، وعين الماء، والجاسوس، وغير ذلك.

كذلك قسموا الدلالة باعتبار وضوحها إلى :

أولاً :الظاهر والنص، أما الظاهر فما دل على معنى يتبادر منه للسامع بنفس السماع من غير تأمل، دون أن يكون مسوقاً إلى ذلك المعنى مع احتمال التأويل أو التخصيص أو النسخ.

وأما النص فما دلَّ على معنى سيق الكلام لأجله دلالة تحتمل التأويل أو التخصيص أو النسخ. (السرخسي،2001).

وتتجلى دلالة الظاهر والنص في قوله تعالـــى :{ الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا } (البقرة 275).

المعنى الظاهر من قوله :{وأحل الله البيع وحرم الربا } هو حلُ البيع، وحرمة الربا، فهو منطوق الآية الذي لا يخطئ فهمه عاقل، غير أن هذا البادي لكل أحد لم يسق إليه الكلام، وفقاً لما يؤذن به السياق والقرائن.

الآية سيقت للتفرقة بين (البيع والربا) والسوق يعرف بقرينة تضم إلى الكلام فيزداد الظهور ويرتفع، فيكون نصاً، والقرينة هنا :أن هذه الآية جاءت رداً على ما أدعاه الكفرة من التسوية بين البيع والربا حيث قالوا :(إنما البيع مثل الربا).

فقوله {وأحل الله البيع وحرم الربا} ظاهر باعتبار الدلالة على حل البيع وحرمة الربا، وهو نص باعتبار الدلالة على التفرقة بين البيع والربا.

وفي الحالين هناك احتمال " التخصيص " فليس كل ما يطلق عليه بيع هو حلال ألا ترى أن الشارع خصصه بمخصص مستقل، فحرم أنواع من البيوع :كبيع المحاقلة كما خصص عموم حرمة الربا بمخصص مستقل، كجواز الربا في الحيوانات المتحدة في النوع، فيجوز بيع البعير ببعيرين وإن كان في ظاهره أنه ربا.

ثانياً :المفَسر والمُحْكم ؛ أما المفسر فما دل على معنى مقصود، سيق الكلام لأجله، دلالة قطعية لا يحمل التأويل إن كان خاصاً، ولا التخصيص إن كان عاماً ولكنه يحتمل النسخ في نفسه. (السرخسي،2001). وأما المُحْكم فما دل على مقصود

بالسوق دلالة قطعية لا تحتمل تأويلاً ولا تخصيصاً ولا نسخاً. (السرخسي، 2001) مثال المفسر، قوله تعالــى :{ وقاتلوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة وأعلموا أن الله مع المتقين}(التوبة، الاية 36). قوله تعالــى :(قاتلوا المشركين) يحتمل التخصيص لأنه عام، فلما قال (كافة) ارتفع احتمال التخصيص فصار مفسراً، وبانقطاع الوحي صار محكماً (التفتازاني، 1973).

و قسم الأصوليون الدلالة باعتبار خفائها إلى ضربين :

الأول :الخفي والمشكل :أما الخفي فما خفي المراد به بعارض لا من الصيغة (السبكي، 1981). فهو ظاهر في نفسه لكن يعرض له ما يخفي دلالته، فلا ينال إلا بطلب، وهذا المصطلح أستمد دلالته من قولهم :اختفى فلان، إذ استتر في وطنه وصار بحيث لا يوقف عليه إلا بالمبالغة في طلبه من غير أن يدل بنفســه أو بوضعــه (السرخسي، 2001). مثاله قوله تعالــى : {والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما} (المائدة، الاية 38). كلمة سرق في اللغة تعني أخذ ما ليس له في خفاء، دون تقييد بحال المسروق وقدره، ولا حال المسروق منه، لكن الشارع خصه بأخذ ما كان في حرز وعلى قدر مخصوص، فالسارق والسارقة ظاهر فيمن تحققت فيه هذه الخصائص لكنه غير ظاهر فيمن اختص باسم ولا يعرف باسم السارق كالنباش والنشال. وعلى الرغم من اشتراك هؤلاء في معنى أخذ ما ليس لهم في الخفاء، إلا أننا نجد فيه وجهاً لا يدخله معنى السرقة، فإن أبا حنيفة يذهب إلى أن السرقة اسم لأخذ المال على وجه مسارقة عين حافظة، مع كونه قاصداً إلى حفظه باعتراض غفلة له من نوم أو غيره والنباش يسارق عين من عسى يهجم عليه، فمن ليس بحافظ للكفن ولا قاصد إلى حفظه فهو يبين أن اختصاصه بهذا الاسم لنقصان في معنى السرقة (باد شاه، 1350هـ).

ولذلك لم يحكم أبو حنيفة بالقطع وفقاً لفهمه دلالة النبش ومناظرتها بدلالة السرقة مع أنّ مالكا والشافعي وأحمد وأبا يوسف قالوا بقطع يد النباش ويقام عليه حد السرقة. أما المشكل فما استتر معناه في نفسه لا لعارض، فلا ينال إلا بطلب وتأمل وهو مأخوذ من قول القائل أشكل علي كذا أي دخل في أشكاله وأمثاله، كما يقال أحرم أي دخل في

الحرم. فهو فوق الخفي بمرتبته لأنه خفي بنفسه، ثم دخل في أشكاله بينما الخفي ظاهر في نفسه، وإنما خفي لعارض، ومن ثم لا يعرف المراد من المشكل إلى بدليل يميزه عن أمثاله. والخفاء في المشكل البادي في صيغته يستمد من تعدد المعاني الاستعمالية لهذه الصيغة سواء كان على سبيل الاشتراك أو التجوز، ولكشف دلالته يحتاج إلى قرائن ومساقات لفظية وحالية تبين المقصود ؛ ومثال المشكل قوله تعالــى { نسائكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم } (البقرة، الاية 223). فكلمة (أنى) ترد في معان منها :" من أين " و" كيف "، و" متى " وقوله (شئتم) يحتمل الكيفية والظرفية الزمانية والمكانية (داود، 1406هــ).

ولكن القرائن والسياقات اللفظية الحالية تكاد تقطع بأن أعلى معانيها في الآية هو " كيف " أي فأتوا حرثكم كيف شئتم، أي على أي كيفية شاء، مستلقية مقبلة أو مدبرة ولكن من موضع واحد هو موضع الحرث، فكأنه شبه النساء بما يلقى فيها من بذور بغية النبت والزرع. ولن تكون النساء حرثاً إلا إذا وضع الزوج البذر في موضعه المهيأ لإنبات الوليد.

هذه القرائن تعلي معنى شاء الله تعالى أن يأتي به على هذا الوجه المشكل ليرسخ معناه في العقول والقلوب ولتبقى الأمة على ذكر منه.

ثانياً :المجمل والمتشابه :يسمى اللفظ مجملاً لاختلاط المراد بغيره (السبكي جــ2، ص 224) وهذا الخفاء لا يدرك إلا ببيان المتكلم عما أراده، ومما هو من قبيل المجمل قوله تعالــى :{ وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة... الآية } (النساء، الاية12). فكلمة كلالة من الكلمات المجملة لا يتضح معناها إلا من خلال الاستفسار، وهذا ما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث البراء بن عازب أنه سئل عن الكلالة فقال :" من لم يترك ولداً ولا والداً " (النووي، 2002).

أما المتشابه :فمن قطع رجاء معرفة المراد منه في الدنيا بالنسبة إلى الأمة (السرخسي، 2001).

والحق أن أئمة الأصوليين كان في تراثهم وقفات مع البيان القرآني قد لاتراها بارزة أو محققة في تراث البلاغيين والمفسرين على نحو ما هي بارزة في تراثهم، فإذا كان الزمخشري في كشافه يعد إمام التفسير البياني ومن خلفه ابن عطية وغيرهما، فإن للشافعي مع البيان القرآني وقفات قد تخطئ النظرة العجلة دقيق أمرها، فيظنها خواء من النظر البياني، جمعها البيهقي المحدث في سفر واحد أسماه " أحكام القرآن " فيه من الفن البياني الشيء الكثير. أما ابن العربي (ت 543هـ) فلقد دفعت عنايته باللغة والنحو ومعانيه إلى أن أفرد لبيان الاعتلاق بين الفقه وأصوله من جهة، والنحو ومعانيه من جهة أخرى، كتابا اسماه :" ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين" وكثيرا ما كان يحيل إليه في كتابه " أحكام القران " من بعد أن يتناول قدرا صالحا من مسائل اللغة والنحو والبيان في الآية.

وإذا كنا قد تحدثنا وبشيء من الإسهاب عن إسهامات الأصوليين الدلالية فمن الواجب علينا أن نعرض ولو باليسير إلى المؤلفات التراثية اللغوية والأدبية، حيث نجدها تضم قضايا متعددة تتصل اتصالا وثيقا بعلم الدلالة ولاسيما أنّ أحد الباحثين قد أثبت أسبقية الفكر العربي والإسلامي في البحث الدلالي وتطبيقاته(الصغير،(د – ت)) فمما يمت إلى هذه المباحث الدلالية تلك الرسائل التي تعالج موضوعا معينا ككتاب الخيل للأصمعي، ورسائل في النبات والشجر، وأخرى في الحشرات والنوادر. وقد أسهمت هذه الرسائل في صنع المعجمات التي أخذت تقسم الألفاظ حسب الموضوعات نظاما لها، كالمخصص لابن سيده. وهناك نوع من الكتب يعالج دلالات الألفاظ المترادفة ومنها كتاب الرماني، وكتب الأضداد، وأهمها أضداد ابن الانباري (ت328 هـ).

أما الجاحظ فقد قال :" الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد " (الجاحظ، 1998) وهذه الدلالات هي :

1. **اللفظية** :وهي دلالة الألفاظ على المعاني الموضوعة لها.

2. **دلالة الإشارة** :وتكون وباليد والرأس والعين والحاجب، وهذا النوع قد يكون مشاركا للنوع الأول، وقد يغني عنه، " فالإشارة واللفظ شريكان، ونعم العون هي له ونعم الترجمان هي عنه " (الجاحظ، 1998). ومن ثم يكون الاعتماد على الإشارة دعوة صريحة إلى المشاهدة التي تحدث عنها ابن جني باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر تحسين عملية التواصل، ومن ثم فهم الخطاب اللغوي فهما صحيحا، ومن ثم قد تنوب الإشارة عن اللفظ، فتؤدي وظيفة اللغة الطبيعية ويتحقق من خلالها التواصل والتفاهم ومن ذلك قول الشاعر :

أشارتْ بِطرفِ العَيْنِ خيفَةَ أهْلِها   إشَارةَ مَذعورٍ ولـم تكـلِّمِ
فأيقنتُ أنّ الطرفَ قد قال مرحبا   وأهلا وسهلا بالحبيب المُتيَّمِ

3. **دلالة الخط** :ويعني بها دلالة الكتابة على المكتوب كدلالة رسم العين على صورته
4. **دلالة العقد** :العدد بالأصابع للدلالة على أمر ما، دون اللفظ أو الخط.
5. **دلالة النصبة** :وهي الحال الناطقة بغير اللفظ، والمشيرة بغير اليد كدلالة الصفرة على المرض، أو الحمرة على الخجل (الجاحظ، 1998).

ويعني هذا أن الجاحظ كان يدرك كل الإدراك قيمة الإشارة أو الرمز للدلالة على المعنى، كما توصل إلى أن الألفاظ تنتقل من معنى إلى أخر، وان المعاني الجديدة تغير كثيرا من دلالة الألفاظ.

وفي القرن الرابع الهجري بنى ابن دريد في كتابه الاشتقاق تفسيراته على العلاقة بين اللفظ ومدلوله، ففسر تسمية العرب لأبنائهم تفسيرا يعتمد على العلاقة الطبيعية، يقول :" واعلم أن للعرب مذاهب في تسمية أبنائها، فمنها ما سموه تفاؤلا على أعدائهم نحو :غالب، وظالم، ومنها ما يسمى بالسباع ترهيبا لأعدائهم نحو أسد وليث، وذئب، ومنها ما سمي بما غلظ من الأرض :كصخر، وصوان (ابن دريد، 1958).

وقد حاول ابن جني أن يكشف عن تلك الصلة الخفية بين الألفاظ ومدلولاتها فظهر له ما يلي :

1- بعــض الألفاظ لها قوة إيحائية، تتسم بها بعض حروفها الهجائية، أي أن لها دلالة معنوية تستوحى من جرسها وصفاتها.

2- إن بعــض الألفــاظ قد تتلاقى في معناها، كالمسك والصوار، للرائحة الطيبة التي تمسك حاسة من يشمه. (ابن جني، 2000).

3- إن الألفاظ التي تشترك في أصلها، تشترك في معنى عام، كما في تقليبات (جبر) الدالة على القهر والشدة. (ابن جني، 2000).

4- الاشــتراك فـــي بعض الحروف يكفي للاشتراك في الدلالة، مثل (دمث، ودمثر) فالأول سهل ولان، ومنه دماثة الخلق أي سهولته، والثانية للسهل من الأرض.

5- إن الألفــاظ قـد وضعت على صورة مناسبة لمعناها كصيغة (فعلان) التي تفيد الاضــطراب، كالغليان، وصيغة (فعللة) التي تفيد التكرير مثل صرصرة وصيغة (فعّل) تغير القوة كقطّع وفتّح. (ابن جني، 2000).

وتحدث أبن جني عن أنواع الدلالة وشرع في تفسيرها، بما يتفق مع ما توصل إليه علماء اللغة المحدثون بخصوص أنواع الدلالات، وسنأتي على تفصيلها لاحقا.

ولابـــن فارس معجم أسماه مقاييس اللغة عنى فيه باستنباط الصلات بين الألفاظ ودلالاتهـــا، فكان يسوق الألفاظ الثلاثية ويشرح معانيها ملتمسا الصلة بينها وبين معناها العـــام، ومن ذلك " (هَامَ) :الهاء والألف والميم أصل صحيح يدل على عُلو في بعض الأعضـــاء،ثم يســـتعار، كالهامة :الرأس، والجمع هام وهامات، وسيد القوم :هامة على معنى التشبيه،وأمّا الهامة في الطير فليست في الحقيقة طيرا، إنما هو شيء كانت العرب تقوـــله، كـــانوا يقولـــون :إن روح القتيل الذي لا يُدرك بثأره تصير هامة فتزقو تقول :اسقوني، اسقوني، فإذا أُدرك بثأره طارت، وهو الذي أراده جرير بقوله:

ومنّا الذي أبْلَى صُدَىَّ بنَ مالكٍ ونَفَّرَ طيرا عن جُعَادة وُقَّعا

(ابن فارس، 1999)

كما عرض لكلمات كثيرة لا تشترك إلا في حرفين، وحاول أن يبين الصلة بينها وبيــن معانــيها على أساس اشتراكها في حرفين، مما دفع بعض الباحثين إلى أن يقول بثنائية الأصول اللغوية. (زيدان، 1982،ص 107).

وفي كتاب الصاحبي في فقه اللغة يتوقف ابن فارس في تحديده معاني ألفاظ العبارات عند ثلاثة مستويات تدور كلها في فلك الدلالة، وهي حسب تعبيره :المعنى والتفسير والتأويل، وهي وإن اختلفت فإن المقاصد منها متقاربة (ابن فارس، 1963).

كذلك نجد أنّ ابن فارس كان دقيق الملاحظة فيما يستنبط من قواعد، في تالف الأصوات لكلمات مسموعة، أو مفهومة، أو دالة على معنى، وذلك عنده شيء واحد متقارب في استنتاج الدلالة يقول :" زعم قوم أن الكلام ما سمع وفهم، وذلك قولنا قام زيد، وذهب عمرو، وقال قوم :الكلام حروف مؤلفة دالة على معنى، والقولان عندنا متقاربان لأن المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلا بحروف مؤلفة تدل على معنى " (ابن فارس، 1963).

ونجد أبا منصور الثعالبي قد بيّن الفروق الدقيقة بين المفردات التي تتدرج في موضوع واحد. وأهم ما جاء به قضية التدريج في الألفاظ واختلاف معانيها وألفاظها ومسألة التدريج هذه أشارت إليها المصادر الدلالية الحديثة وعدت من المباحث المعاصرة. يقول في ترتيب حسن المرأة :" إذا كانت بها مسحة من جمال، فهي وضيئة وجميلة. فإذا أشبه بعضها بعضا في الحسن فهي حسّانة. فإذا استغنت بجمالها عن الزينة، فهي غانية. فإذا كانت لا تبالي أن تلبس ثوبا حسنا وتتقلد قلادة فاخرة فهي معطال. فإذا كان حسنها ثابتا كأنه قد وسم، فهي وسيمة. فإذا قسم لها حظ وافر من الحسن فهي قسيمة. فذا كان النظر إليها يسر الروع، فهي رائعة. فإذا غلبت النساء بحسنها فهي باهرة." (الثعالبي، 1981)

أما عبد القاهر الجرجاني فعندما يتكلم عن الدلالة من خلال نظرية النظم لديه فإنما يتكلم عن الصيغة الفنية التي خلص إليها في شأن الدلالة.إنّ تحصيل المعنى عند الجرجاني يتم من خلال أمرين :

1- المعنى المعجمي وهو المعنى الظاهر.

2- معاني النحو وإحكامه وما له من قيمة دلالية وذلك من خلال طرق التعليق ومكانتها في النظم، وارتباط الكلم في ما بينها. وما النظم عنده إلا أن تضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو ولا يزيغ عنه، وإنّ توخي معاني النحو يكسب الكلام مزايا معجمية لا تحققها اللفظة المفردة، ويكشف عن المعنى اللطيف والحكمة الباصرة والصياغة العالية. ويسوق من القران الكريم شاهدا، يقول :" هل تشك إذا فكرت في قوله تعالى:{ وقيل يا أرض ابلعي مائك ويا سماء اقلعي وغيض الماء وقضي الأمر واستوت على الجودي وقيل بعدا للقوم الظالمين }.فتتجلى لله الإعجاز وبهرك الذي ترى وتسمع انك لم تجد ما وجدت من المزية الظاهرة والفضيلة القاهرة ؛ إلا لأمر يرجع إلى ارتباط هذه الكلم بعضها ببعض، وإن لم يعرض لها الحسن والشرف إلا من حيث لاقت الأولى بالثانية والثالثة بالرابعة وهكذا "(الجرجاني، 1992).

إنّ الجرجاني هنا يعكس فهما عميقا وثيق الصلة بعلم الدلالة، لأنه " لا يمكن فهم أي كلمة على نحو تام بمعزل عن الكلمات الأخرى ذات الصلة بها التي تحدد معناها" (لاينز، 1985).

وفي موضع آخر نراه يؤكد أن الألفاظ تتبع المعاني حيث يقول :" وذلك أنهم لما جهلوا شأن الصورة وصنعوا لأنفسهم أساسا وبنوا على قاعدة، فقالوا :إنه ليس إلا المعنى واللفظ ولا ثالث " (السيوطي، 1976). هذا الثالث الذي ذكره عبد القاهر هو العلاقة بين اللفظ والمعنى الذي يحققه النظم، أو بين الرمز والصورة الذهنية، وهذا ما استقر عليه الفهم للدلالة في علم اللغة الحديث، من أن الدلالة هي العلاقة بين الرمز والصورة الذهنية، لأنه أصبح من المسلمات أن العلاقة بين الدال والمدلول علاقة اعتباطية، وليس هذا من ابتكارات المحدثين.

وهكذا نجد أن القدامى لم يغفلوا الدلالة، وإنما حظيت بعنايتهم واحتلت مساحة كبيرة من مباحثهم. وتضافر على هذا الموضوع جهات كثيرة من المعنيين بعلوم شتى

وبهذا اختلف نظرهم في هذا المسألة، ومرد ذلك أن كل طائفة من هؤلاء تنظر هذه المسألة نظرا خاصا يمليه عليه الاختصاص العلمي. وما ذكرناه من مباحث الدلالة عند القدماء كان عينة لأقطاب العلم ألمحنا من خلاله إلى فكرة مفادها أن العرب كانوا سابقين إلى مفاهيم الدلالة، وإن لم يعالجوا كل ما طرحته الدلالة المعاصرة من بحوث وما هذه التعريفات والتقسيمات للدلالة إلا دليل على فهم عميق، وتحليل دقيق، قام به علماء العربية في وقت مبكر قبل أن يعرف الأوربيون لفظ الدلالة بقرون عديدة.

4.1 علم الدلالة عند الأوربيين :

أخــذ المحدثون من علماء اللغة يهتمون بالبحث الدلالي منذ بداية القرن التاسع عشر الميلادي، وجعلوا يضيفون جهودا جديدة إلى ما كان يتداوله اللغويون القدامى في هذا المجال.

ويعتبر (ميشيل) الفرنسي أول من وجه الأنظار إلى البحث في الدلالة أو المعنى وأطلق على دراسته مصطلح :(semantics)، وكانت الدراسة الدلالية مقصورة على الاشتقاق التاريخي، ومن الكتب التي أثارت الاهتمام في البحث الدلالي كتاب " معنى المعنى " للغويين (اوجدن) و(ريتشارد)، بحثا فيه مسالة الدلالة وتطورها من الناحيتين النفسية والاجتماعية، وبينا علاقة الشعور والعاطفة والإرادة والسلوك بهذا التطور، وقد عرضا فيه مشكلة المعنى من جوانبه المختلفة، وقد أوردا فيه اثنين وعشرين تعريفا للكلمة (حسن، (د – ت)).

وكانت دراسة المعنى تقوم على بيان التغير والتطور الذي يصيب المعنى عبر العصور، وهو ما يعرف بالمنهج التاريخي، ولكن ما لبث أن ظهر لغويون يرفضون هذا المنهج في الدراسات اللغوية، ويطالبون بدراسة اللغة كما هي في زمن محدد وتقوم دراستهم للمعنى على بيان العلاقات المعنوية الثابتة (حسان،1985) ويعتبر (دي سوسير) رائدا في هذا الاتجاه الذي بنى نظريته اللغوية على نظرية (دور كهايم) الاجتماعية، فاعتبر اللغة ظاهرة مستقلة عن الفرد والمجتمع، واتجه إلى

بيان العلاقة بين اللغة وبين العلاقة الاجتماعية، كما أنه يرى فارقا بين القيمة اللغوية للكلمة وبين المقصود منها، وإن دراسة القيمة اللغوية في رأيه تقوم على دراسة عنصرين هما :الفكرة والصوت، وإن الإنسان لا يستطيع أن يفرق بين الفكرتين بلا علامات لغوية أو كلمات، ويقول انه ليس ثمة صلة بين اللفظ والمعنى، إذ يراها اعتباطية لا تخضع لمنطق أو لنظام مطرّد، ويميز(دي سوسير) بين الدراسة الوظيفية للغة والدراسة التاريخية لها (السعران، 1962). وتبع (دي سوسير) في رأيه هذا عدد كبير من اللغويين منهم (تشارلز بييه)، و(بالمر)، و(أولمان).

أما (يسبيرسن) فذكر أن بعض الأصوات ليس لها علاقة بالمعنى، وفصل القول في الأصوات التي لـهـا علاقة طبيعية بالمعنى على النحـو التـالـي : (مجاهد، 1981).

1-ألفاظ تعبر عن الأصوات الطبيعية مثل :صوت الماء، والرنين، والصهيل والزئير، والشخير... إلى آخره.

2-ألفاظ تعبر عن الأصوات المحدثة من الإنسان، أو الحيوان، مثل :الطرق والضرب، الرفس،.... إلى آخره.

3-ألفاظ تعبر عن الحالة العقلية والنفسية، كالحب، والكره، والنفور. - زيادة الجرس في الألفاظ، مرتبط بزيادة المعنى فيها، كصيغ المبالغة في العربية.

وفي مجال الدراسات اللغوية الحديثة يبدي السلوكيون تعريفا للمعنى، ويبرز من بينهم (بلومفيلد) رأس المدرسة السلوكية الذي عرف المعنى بأنه :" السياق الذي ينطق فيه المتحدث بالمعنى، والاستجابة التي يتطلبها النطق لمثل هذا المعنى من المستمع " لكنه يرى أن المعنى نقطة ضعيفة في البحث اللغوي. (عمر، 1982) لأن معرفة معنى اللفظ أو العبارة يحتاج إلى معرفة أشياء قد نعجز عن إدراكها، فنراه يذهب إلى أن الكلمة أو النطق عامة ينبغي أن يعرف معناهما عن طريق أحداث عملية مرتبطة بها، كالجوع الذي يمكن أن يعرف بالتقلص العضلي وما يحدث في المعدة من إفرازات،

وكالملح الذي يمكن معرفته عن طريق عناصره الكيماوية التي يتكون منها (السعران 1962).

وكان من آثار المدرسة السلوكية وبصورة خاصة في أمريكا، في الفترة ما بين عام 1930، ونهاية الخمسينات، إهمال علم الدلالة اللغوي إلى حد كبير، والسبب في هذا الاعتقاد السائد آنذاك أن المعنى أمر ذاتي يقع خارج نطاق التقصي العلمي (لاينز، 1985)، وهذا ما جعل عالم اللغة الأمريكي (نعومي تشومسكي) يرى أن استعمال مدرسة (بلومفيلد) مصطلحات مثل الاستجابة والمثير، وغيرها من مصطلحات علم النفس وتطبيقها في ميدان علم اللغة، ما هو إلا نوع من الخداع ومحاولة إضفاء الصبغة العلمية على دراسة اللغة، وهي تتجاهل كلية عملية إنتاج الجمل الجديدة التي لم يسمع بها المتكلم من قبل، ومن ثم رأى أن اللغة في الحقيقة ما هي إلا عمل عقلي مرتبط بملكة فكرية (لاينز، (د- ت)).

ومن بين المؤلفين الأوربيين يبرز (أولمان) الذي يرى أن هناك علاقة بين اللفظ والمدلول، ويقرر أن هذه العلاقة علاقة متبادلة، أي أن اللفظ يستدعي المدلول والمدلول يستدعي اللفظ (اولمان، 1975).

أما العالم الانجليزي (فيرث) فقد ابتعد عن المناهج والأساليب التقليدية في درس اللغة، وأقام منهجا مستقلا عن الأفكار الفلسفية والمنطقية والنفسية يقوم على ثلاثة أمور (خليل، 1998) :

الأول :اعتماد كل تحليل لغوي على ما أسماه بالمقام أو سياق الحال، وهي العناصر التي تكون الموقف الكلامي. وقد ذكر الدكتور محمود السعران في ذلك بعض الخطوات التي توصلنا إلى معنى النص اللغوي (السعران، 1962)، ذلك أن (فيرث) يرى أن اللغة بعض من العملية الاجتماعية، وأنها عمل من الأعمال أو طريق إلى العمل والتنفيذ في الحياة، وأنها لم تكن أصلا لنقل الأفكار والتعبير عنها، وإنّ الكلمة ليس لها معنى، أو لا قيمة لها إذا أخذت منعزلة عن المقام أو السياق.

الثاني :البيئة الكلامية ؛ أن الخلط بين اللغات أو اللهجات يؤدي إلى نتائج بعيدة عن الدقة، لهذا ينبغي تحديد البيئة الاجتماعية والثقافية للغة التي نريد دراستها، كما ينبغي أن ندرس مستوى كلامي واحد كلغة الشعر أو النثر، ولا يصح عند (فيرث) أن نخلط بين أكثر من مستوى لضمان نتائج ايجابية.

الثالث :يتكون الكلام عند (فيرث) من أحداث لغوية معقدة، فالكلمات عنده تحمل معنى صوتيا، ومعنى معجميا، ومعنى صرفيا، ومعنى نحويا، وآخر اجتماعيا. فالمعنى اللغوي عنده هو مجموعة من الارتباطات والخصائص والمميزات اللغوية التي نستطيع أن نتعرف عليها في الوقت المعين (بشر،1998).

هذه أشهر تعريفات علم الدلالة، الذي تطور كثيرا وتعدى حدود المنطق وعلم النفس وعلم الاجتماع والتاريخ (بالمر، 1992) فقد أصبح هناك علم الدلالة التاريخي الذي يعنى بدراسة تغير المعنى بمرور الزمن، وعلم الدلالة البنائي الذي يدرس التحليل التوزيعي والتقطيعي والاشتقاقي للغة (غيرو، 1984) وعلم الدلالة التشكيلي.

فمفهوم علم الدلالة إذن يدرس بطريقة منهجية مفهوم الكلمات ووسائل تحديد علاقاتها بالعالم الخارجي، ويدرس تطور الدلالة واتجاهاتها ويدرس العلاقات الدلالية من ترادف وتضاد واشتراك، ويدرس الأساليب اللغوية المختلفة من أمر ونهي ويدرس التراكيب النحوية، ويدرس السياق وأثره في تحديد الدلالة، ويدرس المناهج الدلالية وسماتها (الجنابي، 1978).

5.1 الدلالة عند العرب المحدثين :

اطلع عدد من علماء العربية المحدثين على مناهج الغرب في معالجاته الدلالية، وتصـــانيفه في علم الدلالة، فكانت آثارهم صدى لقرارات لم تأت بجديد، فالتزم بعضهم طروحات الفكر الأوروبي في تطبيق نظرياته على اللغة العربية(خليل، 1974).

وتبنى آخرون موقفا آخر حيث نشروا مبادئ الدلالة، والتمسوا لها تطبيقات من اللغة العربية في محاولة لتأكيد طبيعة لغتنا واتساعها وتقبلها للجديد والمبتكر. وهذا ما فعله الدكتور محمود السعران في كتابيه :" اللغة والمجتمع" و"علم اللغة :مقدمة للقارئ

العربي"، حيث عرف الدلالة قائلا :"علم الدلالة أو دراسة المعنى فرع من فروع علم اللغة" (السعران، 1962).

أما الدكتور إبراهيم أنيس فكتابه " دلالة الألفاظ " يعد من أفضل البحوث المعاصرة في علم الدلالة فقد عرض المؤلف كثيرا من المسائل، كما تحدث عن نظريات علماء اللغة المحدثين، واعتقد أن الصلة بين اللفظ ومعناه لم تولد بمولد اللفظة وإنما تكتسبها بكثرة التداول مع مرور الأيام، وتحدث عن أنواع الدلالة، والدلالة المركزية والدلالة الهامشية، وأعراض التطور الدلالي.

ومن الذين تطرقوا إلى قضية الدلالة والمعنى الدكتور محمد المبارك، إذ فرق بينهما بقوله :" فالدلالة ليست مرادفة للمعنى، ففي الاتصال اللغوي، أي نقل الأفكار عن طريق اللغة رمز دال هو اللفظ، ومدلوله هو المعنى، والدلالة هي الارتباط بينهما والعِلم الباحث فيما بين الألفاظ والمعاني من صلات هو مبحث الدلالة من علم اللغة (المبارك، 1970).

أمّا محاولة الدكتور تمام حسان في كتابه :" اللغة العربية معناها ومبناها " فتعد من الدراسات الحديثة التي اعتنت بالتفاعل بين النحو والدلالة، وأولت الدلالة التركيبية الاهتمام وحاولت رصد بعض الظواهر الدلالية في النحو العربي، حيث درس النظام الصوتي والصرفي والنحوي والظواهر السياقية والمعجمية، ثم خصص الفصل الأخير للدلالة وجعل المعنى الدلالي – وهو قمة المعنى اللغوي – شاملا المعنى المقالي المكون من المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي الذي تدل عليه الكلمة المفردة، بالإضافة إلى المعنى المقامي الذي يضم القرائن الحالية إلى ما في السياق من قرائن مقالية.

أما الدكتور أحمد مختار عمر فيعرف علم الدلالة بقوله :" يعرّفه بعضهم بأنّه دراسة المعنى " أو " العِلم الذي يدرس المعنى " أو "الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على نقل المعنى " (عمر، 1982). وعالج في كتاب (علم الدلالة) كل ما يتصل بهذا العلم وناقش الآراء التي دارت بين مختلف الاتجاهات الدلالية، كما تعرض في الفصل الثالث لقضية تعدد المعنى ومشكلاته.

ومن المحاولات الجادة كذلك محاولة الدكتور فايز الدايّة في كتابه (علم الدلالة العربي)، وكانت غاية دراسة الدلالة عنده في ضوء النهج التأصيلي هي أن تشكل الدلالة علماً عربياً له شخصيته، مما يساعد على إنجاز تطبيقات حديثة بوضوح ووعي لدى اللغويين والنقاد " (الداية، (د – ت)).

وقد بين الداية المحاور الدلالية التي يهتم بها علماء الدلالة، وعدها ثلاثة محاورهي :

المحور الأول :العلاقة الرمزية بين الدال والمدلول، والمنعكسات الاجتماعية والفكرية.

المحور الثاني :يدور حول التطور الدلالي، أسبابه وقوانينه والعلاقات السياقية والموقعية في الحياة والعلم والفن.

المحور الثالث :يتصل بالمجاز وتطبيقاته الدلالية وصلاته الأسلوبية (الداية، (د–ت)).

أما كتاب (النحو والدلالة) للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، فقد جاء عن رغبة صادقة في لفت الأنظار إلى الدور الذي يقوم به المعنى النحوي في بيان المعنى الدلالي للنص، وقد شغله أن تكون للعرب نظرية دلالية خاصة تقوم على معطيات من ثقافتنا فيكون لنا كيان خاص نؤمن به ونثق ونعتز.

وعقد عادل فاخوري موازنة سيميائية لمباحث الدلالة عند علماء العرب والسيميائية الحديثة، رد فيها أصول البحث الدلالي إلى المناطقة والفلاسفة مع ربط آرائهم مع معطيات البحث الدلالي المعاصر، وكانت غاية بحثه بيان أنواع الدلالات ومحاولة تفسيرها مع مقولات الفكر الدلالي الغربي من أجل إثبات دور العرب في مجال البحث الدلالي. (فاخوري،1975).

هذه صورة لأشهر ما كتب علماء العربية المعاصرون في هذا العلم، أردناها أن تكون مرشدا لكل باحث.

الفصل الثاني

الدلالة الصوتية

ثمة جانب من مباحث علم الأصوات يتسم بالجانب المادي الذي يتناول الصوت منفردا، دون النظر إلى وظائفه في سياقات صوتية متتابعة، وهذا هو مناط المشاركة بين الصوت اللغوي والموسيقى.

وليس معنى هذا أنّ ابن جني قد أغفل عنصر التشكيل الصوتي أو ما يعرف حديثا بعلم وظائف الأصوات، أو " الفنولوجيا " بل أنه نص على عنايته به في مطلع كتابه (سر صناعة الإعراب) وهو وبصدد التعريف بهذا الكتاب حيث يقول :" هو كتاب يشتمل على جميع أحكام حروف المعجم، وأحوال كل حرف منها وكيفية مواقعه في كلام العرب... والغرض في هذا الكتاب ذكر أحوال الحروف منفردة أو منتزعة من أبنية الكلم (ابن جني،1985،).

ولا يخفى أن الصوت المنتزع من بنية صوت له وظيفة ما على مستوى الكلمة وهذا من صميم علم الفنولوجيا.

الدلالية الصوتية عرّفها إبراهيم أنيس بأنها :" التي تستمد من طبيعة بعض الأصوات " (أنيس، ص17) وهذا يعني أن بعض الأصوات تؤدي دورا مهما في الكلمة وبعضها الأخر لا يؤدي أي دور. وأطلق تمام حسان على هذا النوع من الدلالة اسم المعنى الاستدعائي، فتستخدم الكلمة بمعناها الطبيعي الذي في جرسها، لا بمعناها المعجمي (حسان، (د-ت)). كما وضح عبد الكريم مجاهد مفهوم الدلالة الصوتية بقوله " تعتمد على تغير مواقع الفونيمات، أي باستخدام المقابلات الاستبدالية بين الألفاظ حتى يحدث تعديلا أو تغيرا في معاني الألفاظ، لأنّ لكلٍّ فونيم مقابل استبدالي آخرفتغيره أو استبداله بغيره، لا بد أن يعقبه اختلاف في المعنى، كما نقول في العربية نفر، ونفذ، فبمجرد استبدال الراء بالذال يتغير معنى الكلمتين بصورة آلية (مجاهد، 1981).

هذا التغير بالضرورة سيعقبه تغير في المعنى، وهذا ما يسميه (فيرث) بالوظيفة الصوتية الصغرى، أو القاصرة مقابل الوظائف الأخرى :النحوية والصوتية والمعجمية والسياقية.كما أن الكلمة يتغير معناها بمجرد تغير حركة من حركاتها " فكتب " بثلاث فتحات متوالية، غير " كتب " بضم وكسر وفتح، وهكذا فإن لكل صوت أو حركة دلالة معينة يوحي بها.

ويطلق ابن جني على هذا النوع من الدلالة " الدلالة اللفظية " التي هي عنده أقوى الدلالات ذلك أن معرفتها تتوقف على الأصوات المكونة للكلمة " فالضرب والقتل نفس اللفظ يفيد الحدث فيهما " (ابن جني، 2000) بمعنى أن كل واحد منها يدل على حدث مغاير للآخر تبعا لاختلاف لفظيهما، أي أصواتهما.

ولم يقف ابن جني عند الاستدلال الفونيمي ليبرهن على تغير المعنى بتغير الصوت فقط، ولكنه بحث الاستدلال الفونيمي من زاوية خاصة، زاوية الدلالة الصوتية الطبيعية، فقد عقد في خصائصه عددا من الفصول وناقش فيها كثيرا من الموضوعات ذات الصلة بهذا الجانب، ففي فصل عنوانه " تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني " يرى أن الأصوات المتقاربة مخرجا غالبا ما تتقارب في معانيها، من ذلك " قالوا جلف وجرم، فهذا للقشر، وهذا للقطع، وهما متقاربان معنى متقاربان لفظا لأنّ ذلك من (ج ل ف) وهذا من (ج ر م) (ابن جني، 2000)، ونجد مثل هذه الأمور في أبواب أخرى من الخصائص منها :" الاشتقاق الأكبر"، و" أمساس الألفاظ أشباه المعاني ".

بناء على ما سبق نستطيع أن نقسم الدلالة الصوتية عند ابن جني إلى ثلاثة أقسام :الدلالة الصوتية الطبيعية، والدلالة الصوتية للحرف، والدلالة الصوتية للحركات.

أولا :الدلالة الصوتية الطبيعية :ويقصد بها تلك الدلالة التي ترتبط بإحدى نظريات أصل اللغة :" أصل اللغات كلها من الأصوات المسموعة كدوي الريح وحنين الرعد، وخرير الماء، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس، ونزيب الظبي... ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد (ابن جني، جـ1، ص46)، وقد أشار التهانوي إلى هذه الدلالة وعرفها بقوله :" الدلالة الطبيعية هي دلالة يجد العقل بين الدال والمدلول علاقة

طبيعية ينتقل لأجلها منه إليه، والمراد من العلاقة الطبيعية أحداث طبيعية من الطبائع سواء أكانت طبيعة اللفظ أو طبيعة المعنى، (التهانوي، 1969).

وقد ذكر ابن جني جملا تمثل هذا التقليد الصوتي في قوله :" ونحو منه قولهم حاحيت، وعاعيت، وهاهيت، إذا قلت :حاء، وعاء، وهاء "(ابن جني، 2000) وهي أصوات تدعو بها الحيوان، وكذا بسملت، وهللت، وحوقلت، كل ذلك وأشباهه، إنما يرجع في اشتقاقه إلى الأصوات والأمر واسع (ابن جني، 2000).

ولكن التساؤل الذي يبقى قائما بخصوص الدلالة الصوتية هو انعدام الدلالة الطبيعية بين اللفظ ومعناه في كثير من الألفاظ، وقد انتبه ابن جني إلى ذلك فقال :" نعم، يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا لبعدها في الزمان عنا ألا ترى إلى قول سيبويه :أو لعل الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الأخر، يعني أن يكون الأول الحاضر شاهد الحال، فعرف السبب الذي له ومن أجله وقعت عليه التسمية، والأخر لبعده عن الحال لم يعرف سبب التسمية، ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته قد رفع عقيرته، فلو ذهبت تشتق هذا بأن تجمع بين معنى الصوت وبين معنى (ع ق ر) لبعد عنك وتعسفت. وأصله أن رجلا قطعت إحدى رجليه، فرفعها ووضعها على الأخرى، ثم صرخ بأعلى صوته، فقال الناس :رفع عقيرته (ابن جني، 2000).

وتقر الدراسات الحديثة ما ذهب إليه ابن جني، فقد ذكر (هورتيك) أن هناك مئات من الأمثلة، نستقيها من أحدث شعرائنا كلها تنهض دليلا على أن الكلمة الملفوظة لم تقطع صلتها بأصلها، بل استبقت حقيقتها الصوتية، على أن قيمتها التعبيرية نمت وترعرعت خارج المجال الصوتي فأصبحت وسيلة من وسائل الشرح والتعليل (هورتيك،(د–ت)).

ثانيا :الدلالة الصوتية للحرف :عرف ابن جني مصطلح الحرف بقوله :" وأما الحرف فالقول فيه وفيما كان من لفظه :أن (ح ر ف) أينما وقعت في الكلام يراد بها حد الشيء وحدته، ومن ذلك حرف الشيء إنما هو حده وناحيته " (ابن جني،1985).

وبين ابن جني أن لكل صوت حرفا أو حدا يميزه عن غيره من الأصوات فقال "اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، ويسمى المقطع أينما ما عرضت له حرفا " (ابن جني، 1985).

ولقد تنبه ابن جني إلى ما في الحروف من صفات موحية وقيم تعبيرية فاثبت بذلك المناسبة الموجودة بين هذه الأصوات ومدلولاتها. فقد ذكر في معرض حديثه عن نشأة اللغة أنّه وجد كثيرا من هذه اللغة مضاهيا بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبر بها عنها " قالوا :صرّ الجندب، فكرروا الراء لما هناك من استطالة صوته وقالوا صرصر البازي، فقطّعوه، لما هناك من تقطيع صوته، وسمّوا الغراب غاق حكاية لصوته، والبط بطّا، حكاية لأصواتها "(ابن جني، 2000).

ونجد الكلام نفسه عند تمام حسان الذي يقول :" الأصوات اللغوية في داخل الكلمات ذات دلالات، وقد يقول قائل كيف نقول بأن هذه الأصوات المفردة رموز مع أن الصوت المفرد في عزلته ليس له دلالة محددة، فالجواب أن الصوت المفرد هنا كالنغمة الموسيقية المفردة تتغير دلالته في محيطه العملي " (حسان، (د-ت)).

فالصوت اللغوي إذن لا يحمل معنى في نفسه، وإنما يكتسب معناه من علاقته بغيره، ومن المحيط الذي وضع فيه الحرف سواء أكان ذلك في مخرج الحرف أو صيغته، أو بعلاقته بغيرة من الحروف التي انتظم معها في الكلمة، وقد ظهر هذا النوع من الدلالة الصوتية عند ابن جني فيما سماه " تقارب الحروف لتقارب المعاني " وذكر أن هذا التقارب على أنواع :

أولاً :تقارب في حرفين واختلاف في حرف واحد :ومن الأمثلة على ذلك (هـ ز ز) و(أ ز ز)، الهمزة أخت الهاء في أز الشيء وهزه، والأز أعظم في النفس من الهز (ابن جني، 2000) يقول تعالى :{ ألم ترى أنّا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزاً } أي تزعجهم وتقلقهم. فالهمزة والهاء من أقصى الحلق وقد اعتبرهما ابن جني

أختين، فالهاء حرف رخو، وأما الهمزة فشديدة، والشديد أقوى من الرخو (ابن جني، 2000) ومعنى (تؤزهم أزاً) أقوى من تهزهم هزاً.

ومن ذلك أيضاً (ع س ف) و(أ س ف) ومنه العَسْف والأسَف، والعين أخت الهمزة، كما أن الأسَف يعسف النفس وينال منها (ابن جني،2000) والحرفان من مخرج واحد وهو أوسط الحلق وأقصاه، فالهمزة صوت شديد كما رأينا، والعين بين الشديد والرخو، ولذلك كان الأسف أقوى من العسف.

ومنه أيضاً (ق س م) و(ق ص م) " ما فيه القَسْم، والقَصْم، فالقصم أقوى فعلاً من القسم لأنّ القصم يكون معه الدق، وقد يقسم بين الشيئين فلا ينكأ أحدهما فلذلك خصت بالأقوى الصاد، وبالأضعف السين " (ابن جني، 2000).

ومنه العَلْب :الأثر، والعَلْم :الشق في الشفة العليا. فذاك من (ع ل ب) وهذا من (ع ل م) والباء أخت الميم (ابن جني، 2000)

ومنه أيضاً (وس ل) و(وص ل) ومن ذلك قولهم :" الوسيلة والوصيلة فالصاد أقوى من السين لما فيها من الاستعلاء (ابن جني، 2000)، ومعنى الكلمتين أن الوصيلة أقوى من الوسيلة، وذلك أن التوسل ليس له عصمة الوصل والصلة، بل الصلة أصلها من اتصال الشيء بالشيء ومماسته له وكونه في أكثر الأحوال بعضاً له كاتصال أعضاء الإنسان وهي أبعاضه ونحو ذلك، والتوسل معنى يضعف ويصغر أن يكون المتوسل جزءاً أو كالجزء من المتوسل إليه، وهذا واضح، فجعلوا الصاد لقوتها للمعنى الأقوى، والسين للمعنى الأضعف (ابن جني، 2000).

ومن ذلك قولهم :صعِد وسعِد. فجعل الصاد لأنها أقوى لما فيه من أثر مشاهد يرى، وهو الصعود في الجبل والحائط، ونحو ذلك. وجعلوا السين لضعفها لما لا يظهر ولا يشاهد حساً، فجعلوا الصاد لقوتها، مع ما يشاهد من الأفعال المعالجة المتجشمة، وجعلوا السين لضعفها، فيما تعرفه النفس وإن لم تره العين (ابن جني، 2000).

ومنه أيضاً :سدّ وصدّ. فالسُّد دون الصُّد، لأن السُّد لباب يسد، والمنظرة ونحوها، والصُّد جانب الجبل والوادي والشِعْب، وهذا أقوى من السد، الذي قد يكون لثقب الكوز ورأس القارورة ونحو ذلك، فجعلوا الصاد لقوتها للأقوى، والسين لضعفها للأضعف.

ومن ذلك أيضاً قولهم :النضح للماء ونحوه، والنضخ أقوى من النضح، قال الله سبحانه :{ فيهما عينان نضاختان } (الرحمن، الآية 66). فجعلوا الحاء لرقتها للماء الضعيف، والخاء لغلظها لما هو أقوى منه (ابن جني، 2000).

ومن ذلك أيضاً :خَضِم وقضِم، فالخَضْم لأكل الرطب، كالبطيخ والقثاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب. والقَضْم للصلب اليابس نحو قضمت الدابة الشعير ونحو ذلك. وفي الخبر " قد يدرك الخضم بالقضم " أي قد يدرك الرخاء بالشدة، واللين بالشظف، وعليه قول أبي الدرداء :" يخضمون ونقضم والموعد الله " فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس (ابن جني، 2000).

ومن ذلك أيضاً :" القد طولاً، والقط عرضاً. وذلك أن الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعاً له من الدال فجعلوا الطاء المناجزة لقطع العرض، لقربه وسرعته، والدال للمماطلة لما طال من الأثر وهو قطعه طولاً " ولعل صفة الإطباق هي التي جعلت الطاء كما يقول ابن جني أحصر للصوت (ابن جني، 2000).

والحقيقة أن ابن جني لم يكن منطلقه في هذا ما فهمه المتأخرون من زيادة للحرف الثالث،وانحصار المعنى في حرفين اثنين، وإنما كان منطلقاً من أن التقارب بين مخارج الحروف مؤدى إلى التقارب بين معانيها، لكن المحدثين فهموا من هذا التقارب الدليل على أن المعنى الأصلي للجذر اللغوي يكمن في حرفين فقط،وأن المواد التي جاءت ثلاثية ورباعية، إنما هي في حقيقتها أصول " ثنائية زيد عليها صوت أو أكثر " (الصالح، 1962) وأن " بين صورتها المجردة، وصورتها المتطورة المزيدة جامعاً معنوياً مشتركاً " (الصالح، 1962) ناشئا عن الأصل الثنائي " المتضمن المعنى الأصلي،والزيادة ربما نوعته تنويعاً صرفياً "(زيدان، 1982) على نحو ما يتضح في :" قط وقطب، وقطف، وقطع، وقطم، وقطل، جميعها تتضمن معنى القطع، إلا أن كل

واحدة منها استعملت لتنوع من تنوعاته، فالثاني والثالث يتضمنان معنى القطع والرابع معنى الجمع، والخامس العض والسادس الشدة، والأصل المشترك بينهما قط وهو بنفسه حكاية صوت القطع كما لا يخفى " (زيدان، 1982).

ثانياً :الاختلاف في حرفين :يقول أبو الفتح مفسراً تقارب السهيل والصهيل " وقد تقع المضارعة في الأصل الواحد بالحرفين نحو قولهم :السحيل والصهيل، قال :

كأنَّ سحِيله في كلِّ فجرٍ   على أحساءِ يَمْؤودِ دعاء

(زهير، 1944)

فالصاد أخت السين كما أن الهاء أخت الهاء. (ابن جني، 2000).

وقالوا (حَلَف وجَرَم) فهذا للقشر، وهذا للقطع،وهما متقاربان معنى، متقاربان لفظا، لأن ذلك من (ح ل م) وهذا من (ج ر م).

ومن ذلك، قالوا :صال يصول كما قالوا :سار يسور، والصاد أخت السين واللام أخت الراء. (ابن جني، 2000).

ثالثاً :الاختلاف في ثلاثة حروف :يقول " نعم وتجاوزوا ذلك إلى أن ضارعوا بالأصول الثلاثة :الفاء والعين واللام، فقالوا عصر الشيء وقالوا :أزاله إذا حبسه والعصر ضرب من الحبس وذلك من (ع ص ر) وهذا من (أ ز ل) والعين أخت الهمزة، والصاد أخت الزاي، والراء أخت اللام " (ابن جني، 2000).

ومنه؛ " قالوا السلب والصرف وإذا سُلِب الشيء فقد صرفه عن وجهه، فالسين أخت الصاد واللام أخت الراء والباء أخت الفاء " (ابن جني، 2000) فالمعاني متقاربة لتقارب الحروف.

وقالوا الغدْر كما قالوا الختْل، وقد جاء في القاموس الختل :تخادع عن غفلة والمعنيان متقاربان، واللفظان متراسلان، فذاك من (غ د ر) وهذا من (خ ت ل) فالغين أخت الخاء، والدال أخت التاء، والراء أخت اللام (ابن جني، 2000) والحقيقة أن الغين والخاء من مخرج واحد هو أدنى الحلق إلى الفم وهما مشتركان أيضاً في

صفة الرخاوة والفرق الوحيد بينهما هو أن العين مجهورة، والخاء مهموسة فالجهر يجعل الخاء غيناً، والهمس يجعل الغين خاءً.

وقالوا :شرب، كما قالوا :جلف، لأن شارب الماء مفنٍ له كالجلف للشيء فمخرج الجيم والشين من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى. والشين مهموسة رخوة، والجيم مجهورة وهي شديدة، غير أن صوتها الانفجاري يختلط بنوع من الحفيف يقلل من شـــدتها، وهو مـــا يسميه الأقدمـــون بتعطـــيش الجيـــم (سيبويه، 1988).

وقالوا :تجعّد، كما قالوا :شحط، وذلك أن الشيء إذا تجعد وتقبض عن غيره شحط وبعد عنه، ومنه قول الأعشى :

إذا نزل الحيُّ حلَّ الجَحِيشُ   شقيّاً غَوِيّاً مُبيناً غَيُوراً

(الأعشى، (د – ت))

وذلك من تركيب (ج ع د)، وهذا من تركيب (ش ح ط). فالجيم أخت الشين والعين أخت الحاء، والدال أخت الطاء، فمخرج العين والحاء من أوسط الحلق والحاء رخوة، والعين عند سيبويه وابن جني بين الشديدة والرخوة، والعين مجهورة ولكنّ الحاء مهموسة.

وقالوا :جاع يجوع، كما قالوا :وشاء يشاء، والجائع مريد للطعام لا محالة ولهذا يقول المدعو إلى الطعام إذا لم يجب :لا أريد، ولست أشتهي ونخو ذلك والإرادة هي المشيئة. فذاك من (ج وع) وهذا من (ش ي أ) والجيم أخت الشين والواو أخت الياء، والعين أخت الهمزة.

ويبدو أن هذا التقارب في هذه المجموعة لا يظهر بشكل جلي كما هو في المجموعة الأولى والثانية، والسبب يعود إلى افتقار اللفظين إلى الرابط الصوتي أو الجرس الذي يشكل قاسماً مشتركاً بين اللفظين يشعر بالتصاقب لمجرد حدوثه.

والحقيقة أن حروف المخرج الواحد تكون دلالاتها متماثلة أو متقاربة، ويؤيد ذلك ما في اللهجات العربية من عنعنة وقلب وإبدال دون أن يؤثر ذلك في المعنى فهي

تعطي صورة صوتية متعددة لأصل واحد ؛ ولذا من الطبيعي أن تشترك في المعنى العام لها.

1.2 ترتيب الحروف بما يضاهي الأحداث :

يــرى ابن جني أنّ العربي كان يختار أصواتاً بعينها لتؤدي معان بعينها، بل أنه لم يكتف بذلك بل تعداه إلى الاهتمام بنظم الحروف في الكلمة الواحدة يقول :" ذلك أنهم قــد يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبر بها ترتيبها، وتقديم مــا يضاهي أول الحدث، وتأخير ما يضاهي آخره، وتوسيط ما يضاهي أوسطه، سوقاً للحروف على سمت المعنى المقصود والغرض المطلوب"(ابن جني 2000).

ويذكر أبو الفتح أمثلة منها :

(ش د د) ومن ذلك قولهم شَدَّ الحبل ونحوه، فالشين بما فيها من التفشي تشبه بالصوت أول انجذاب الحبل قبل " استحكام العقد، ثم يليه أحكام الشدّ والجذب وتأريب العقد، فيعبر عنها بالدال التي هي أقوى من الشين ولاسيما وهي مدغمة فهو أقوى لصنعتها وأدل على المعنى الذي أريد بها " (ابن جني، 2000).

ويذكر ابن جني أيضاً في تحليله لمادة (ج ر ر) جرّ الشيء " قدموا الجيم لأنها حرف شديد وأول الجرّ بمشقة على الجارّ والمجرور جميعاً، ثم عقبوا ذلك بالراء وهو حرف مكرر، وكرروها مع ذلك في نفسها، وذلك لأن الشيء إذا جرّ على الأرض في غالب الأمر اهتز عليها، واضطرب صاعداً عنها، ونازلاً إليها..." (ابن جني، 2000).

ومن ذلك أيضا :بحث، فالباء لغلظها تشبه بصوتها خفقة الكف على الأرض والحاء لصحلها تشبه مخالب الأسد وبراثن الذئب ونحوهما إذا غارت في الأرض والثاء للنفث، والبث للتراب.(ابن جني، 2000).

ويختتم ابن جني تحليله لهذه الأمثلة بقوله :فإن أنت رأيت شيئا من هذا النحو لا ينقاد لك فيما رسمناه ولا يتابعك على ما أوردناه، فأحد أمرين :إما أن تكون لم تنعم النظر فيه فيقعد بك فكرك عنه، أو لأن لهذه اللغة أصولاً وأوائل قد تخفى عنا وتقصر

أسبابها دوننا كما قال سيبويه، أو لأن الأول وصل إلينا علم لم يصل إلى الآخر " (ابن جني، 2000).

والحقيقة أن أبا الفتح ينبه هنا إلى مسألة مهمة جداً، وهي التطور الدلالي الذي يمكن أن يصيب بعض ألفاظ اللغة فتنحرف بذلك بعض الألفاظ عن دلالاتها الأصلية فتبعد العلاقة ما بين اللفظ ومدلوله مما ينتج عن ذلك تعذر اكتشاف علاقة واضحة بين اللفظ والمدلول.

وأعتقد أن هذه الرموز موضوعة اعتباطيا ولا تقوم على أسس علمية مقنعة وإن استجابت لها بعض الألفاظ فإن كثيراً من الألفاظ لا تستجيب لمثل هذا التفكيك.

ولابد في ختام حديثي عن الدلالة الصوتية للحرف من كلمة أقول فيها أن للحرف دلالـــة صـــوتية طبيعية ذات بعدين، الأول عام يكتسبه الحرف من المخرج الذي يحدده والآخـــر خاص يتشكل من الصفات التي ينماز بها الحرف من همس أو جهر، وإطباق وانفتاح، واستعلاء واستفال، وشدة ورخاوة...إلخ. وهذا يعني أن النقل من المعنى العام للفــظ إلـــى معنى عام آخر يتطلب استبدالاً فونيميا كبيراً، أما تنويع المعنى وتخصيصه فيحـــتاج إلى استبدال في صفات الفونيم لا في نوعه، ويتم ذلك باستخدام فونيم آخر من المخرج نفسه كأن نستبدل بالفاء باءً، أو واواً وهما حرفان شفويان، أي من مخرج الفاء لـــنأخذ مثلاً :فرق وفلق :المعنى العام لهما هو الإبانة والوضوح ونستبدل الفاء بالباء أو الـــواو ليصـــبح لدينا :بَلَقُ وورق، فالمعنى الخاص لهما يختلف عن المعنى الخاص في فلق وفرق ولكنه لا يخرج عن المعنى العام لهما.

ولكـــن كما قلت سابقاً إنّ هذه النظرية لا يمكن أن تطرد في الأصول كلها ويبقى القول فيها مجرد اجتهاد ويحتاج إلى دراسة إحصائية دقيقة.

2.2 الدلالة الصوتية للحركات :

ذهـــب ابـــن جني إلى أن الحركات أصوات ناقصة وإنها سميت حركات لأنهـــا تقلـــق الحـــرف الذي تقترن به، وتجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها،

مَرقاة، فنفس اللفظ يدل على الحدث الذي هو الرقي، وكسر الميم يدل على أنها مما ينقل ويعتمل عليه وبه... " (ابن جني، 2000) ونحو من ذلك قولهم مَفعل ومِفعل... وذلك أن مَفعلا ياتي للمصادر ومِفعلا يأتي للآلات والمستعملات نحو مِطرق ومِروح ومِخصف، ومِئزر " (ابن جني، 2000).

من خلال ما سبق نجد أن الكسرة لقوتها إذا ما قيست بالفتحة اختيرت للدلالة الأقوى، فقالوا مِرقاة بالكسر للسلم، ومَرقاة بالفتح لدرجة منه ولا شك أن الكل أقوى من الجزء، وكذلك اختاروا الفتح مع المصدر فقالوا مَفعل، واختاروا الكسر مع اسم الآلة فقالوا مِفعل والشيء المحسوس أقوى من الشيء المعنوي الذي يدرك ولا يحس.

وكذلك نجد ابن جني قد ربط بين الحركات والحدث المعبر عنه، فنقل عن سيبويه قوله في المصادر التي جاءت على الفعلان :" أنها تأتي للاضطراب والحركة نحو الغليان والغثيان، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال " (ابن جني، 2000)، وكذلك حال الحركات في (الفَعَلَى) التي وجدت في المصادر والصفات التي تأتي للسرعة، نحو البَشَكَى والوَلَقَى (ابن جني، 2000) وهو يقرر في نهاية ذلك نتيجة مفادها أنهم جعلوا المثال التي توالت حركاته للأفعال التي توالت الحركات فيها (ابن جني، 2000).

3.1 مطل الحركات ودلالاته :

المطـــل ظاهرة صوتية ذات دلالة خاصة بالحركات القصيرة والطويلة، فنجد هذه الحركات تمطل للدلالة على التذكر " ومن ذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة في قمـــتَ :قمتا أي قمتَ يوم الجمعة، ونحو ذلك مع الكسرة :أنتي أي أنت عاقلة ونحو ذلك، ومع الضمة :قمتو... في قمت إلى زيد ونحو ذلك " (ابن جني، 2000).

ومن ذلك أيضا ما رواه السيرافي في شرحه على سيبويه من قول الفرزدق :

تنفي يَداها الحصى في كلِّ هاجرةٍ　　　نفيَ الدّراهيمِ تنقادُ الصياريفِ

والوجه الدراهم والصيارف (السيرافي، 1979).

وأيضا ماحكاه الفراء عن العرب " أكلت لحما شاه " وما حكاه أحمد بن يحيى " خذه من حيث وليسا " (ابن جني، جـــ3، ص123) والأصل لحم شاه، وليس، ولكنه مطل الفتحة فنشأ عنها ألف.

والسبب في مطل الكلمات السابقة :الصياريف والدراهيم، وليسا، ولحما، أن النبر وقع فيها على المقطع الأخير وهذا النبر يسميه المحدثون نبر العلو، ونبر هذا المقطع يقتضي إطالة الحركة حتى يبرز الصوت (الجندي، 1983).

و قد تمطل الحركات الطويلة للدلالة ذاتها، يقول أبو الفتح :" أما مدها عند التذكر فنحو قولك :أخواك ضربا، إذا كنت متذكرا للمفعول به، أي ضربا زيدا ونحوه، وكذلك تمطل الواو إذا تذكرت نحو :ضربوا، إذا كنت تتذكر المفعول أو الظرف، أو نحو ذلك أي ضربوا زيدا، أو ضربوا قياما، فتتذكر الحال، وكذلك الياء في نحو :اضربي، أي اضربي زيدا، ونحو ذلك... " (ابن جني،2000)

ويقول معللا هذه الظاهرة :" لكنّك لما وقفت ومطلت الحرف عُلم بذلك أنّك متطاول إلى كلام تالٍ للأول منوط به، معقول ما قبله على تضمنه وخلطه بجملته " (ابن جني، 2000).

ويذكر ابن جني أنّ الحركات الطويلة تمطل أيضا للندبة " ويدل على أن العرب لما أرادت مطلهن للندبة، وإيطالة الصوت بهن في الوقف وعلمت أن السكون عليهن ينتقصهن، ولا يفي بهن، اتبعتهن الهاء في الوقف توفية لهن، وتطاولا إلى إطالتهن وذلك قولك :وا زيداه وا جعفراه " (ابن جني، 2000) والمعنى الجامع بين التذكر والندبة قوة الحاجة إلى إطالة الصوت في الموضعين، فلما كانت هذه حال هذه الأحرف وكنت عند التذكر بالحرف كالناطق بالحرف المُستذكر، صار كأنه هو ملفوظ به.

فالإنسان المفجوع يحتاج إلى مثل هذه الأصوات الطويلة ليبث من خلالها حزنه وألمه؛ انظر مثلا إلى بيت ابن هرمة الذي يرثي فيه ابنه يقول :

فأنتَ من الغوائلِ حين ترمى . ومن ذَمِّ الرجال بمنتزاح

انظر إلى ما أفادته هذه الحركة المطولة في قوله بمنتزاح من دلالة معنوية، وما تركته من معاني حزينة مما لا تجده في قوله (بمنتزح).

هكذا استطاع ابن جني أن يؤكد أن للصوت سواء أكان حرفا أو حركة، قيمة دلالية وأن هناك علاقة طبيعية بين الدال والمدلول، وهذا ما أشارت إليه الدراسات الصوتية الحديثة. (عبد التواب، 1985).

غير أننا لا نستطيع أن نقول في حركات الإتباع، أنها حركات ذات معنى خاص، فلا فرق بين القراءتين الحمدُ لله، والحمدِ لله وإنما هو أمر عائد إلى الانسجام الصوتي أو الانسجام الموسيقي بين الأصوات، ومن ذلك المجاورة :

كأن نسجَ العنكبوت المرملِ

وإنما صوابه المرملا (ابن جني، 2000).

أيضا لا نستطيع أن نقول أن نقل وحذف الحركة دال على معنى فمن النقل قول الشاعر :

عَجبتُ والدهرُ كثيرٌ عُجْبُه   من عنزيٌ سبَّني ولم أضرِبُه

فضمة الباء منقولة عن الهاء، وإلا فهي ساكنة لأن الفعل مجزوم والضمة هنا ليست ذات دلالة على معنى، ولا يقاس أمرها على ضمة المضارع الإعرابية (السامرائي،2000) ومن ذلك أيضاً قول الراجز :

مِن أيِّ يومَيَّ مِن الموتِ أَفِرْ   أيومَ لم يُقْدرَ أم يومَ قُدِرْ

فقد ذهب ابن جني في أن فتحة الراء في (يقدر) نقل من همزة (أم) (ابن جني،2000).

الفصل الثالث

الدلالة الصرفية

الدلالة الصرفية هي المعاني المستفادة من الأوزان والصيغ المجردة عن السياق أو التركيب اللغوي. (خليل، 1998، ص56) وهي مجموعة من المعاني الصرفية التي يرجع بعضها إلى مباني تقسيم الكلم كالاسمية، والفعلية، والحرفية، وبعضها إلى الصيغ الصرفية، كالطلب والصيرورة والمطاوعة في حين يرجع بعضها الآخر إلى العلاقات النحوية كالتعدية والتأكيد (حسان، 1979).

ولقد نبه أحد الباحثين إلى الدلالة الصرفية فقال :ولا تستفاد المعاني الصرفية من الهيئات والصيغ والأوزان فحسب، بل تستفاد من العناصر الالتصاقية :إعرابية وبنائية، ومن عدم العلاقة " قيمة الصفر " (عبد العظيم، 1970).

1.3 أهمية الدلالة الصرفية وترابطها مع باقي عناصر الدلالة :

تـــرجع أهمـــية المباني الصرفية في أنظمة اللغة، إلى أن اللغة لا يمكن أن تكون نظاما من المعاني التي لا مبان لها ؛ لأن المباني رموز المعاني. ومن هنا يكوّن المعنى وظـــيفة المبنى، وهذا هو السبب الذي دفع الباحثين إلى تسمية هذه المعاني التي تكشف عـــنها المباني باسم الوظائف الصرفية للكلمة، أو المعنى الوظيفي، واضعين إياه بإزاء المعـــنى المعجمـــي الذي تدل عليه الكلمة الواحدة المفردة، ثم المعنى الدلالي. (حسان، 1979).

كمـــا تـــرجع أهمـــية دراسة الدلالة الصرفية إلى أنها جزء لا يتجزأ من المعنى النحوي الدلالي، حيث تتضافر الدلالة الصوتية، والصرفية، والمعجمية، والسياقية لأداء هذا المعنى. وأما على مستوى المعنى الوظيفي أو النحوي، فإن هذا المعنى لا وجود له إلا مـــن خـــلال ما يقدمه علما الصوتيات والصرف من مبان صالحة للتعبير عن تلك الوظـــائف والعلاقات النحوية، فليس للنحو من المباني إلا ما يقدمه له الصرف وهكذا يمكنـــنا أن ندرك إلى أي حد يعتمد النحو على الصرف من جهة، وعلى الأصوات من

جهـــة أخـــرى، وإلـــى أي حد يعتمد الصرف على الأصوات لأن المباني المأخوذة من النظام الصوتي (حروف)، وهي في النظام الصرفي (وحدات صرفية) ثم إلى أي حد تـــترابط هـــذه الأنظمـــة فـــي مسرح الاستعمال اللغوي، فلا يمكن الفصل إلا صناعة، ولأغراض التحليل فقط (حسان، 1979).

وكذلك النحو فانه لا يفتأ يستخدم الصرف في عرض علاقاته وأبوابه، حتى أننا لا نجد القرائن اللفظية الدالة على أبواب النحو المختلفة هي في جملتها عناصر تحليلية من الصرف، من ذلك مثلا اشتراط صيغة صرفية ما لتكون مبنى لباب نحوي ما.

وهكذا تؤثر عناصر التصريف في تعديل الوظائف النحوية للكلمة (اولمان، 1975). وهذا بعض ما عرفّه للعرب مؤرخو علم اللغة المحدثون، إذ يعدونهم من أول من اعتبر العلاقة بين صيغة الكلمة على مستوى الصرف، ووظيفتها في التركيب على مستوى النحو (الموسى، 1980).

ولقد أشار سيبويه إلى شروط الصيغة في بعض الوظائف النحوية، كاشتراط صيغة المبني للمفعول في الإسناد إلى الفاعل، فقد جعل هذا التغير في بناء الفعل علامة على إسناد الفعل إلى المفعول، الذي أقيم مقام الفاعل، ووجب ذلك :" لأن المفعول يصح أن يكون فاعلا للفعل، فلو لم يغير الفعل لم يعلم هل هو فاعل حقيقي أو مفعول أقيم مقام الفاعل " (ابن يعيش، (د-ت)).

كما بيّن اتفاق المبنى للفاعل والمبني للمفعول من الأفعال في المعنى، وإن اختلف في تقدير الإعراب، لأن :ضُرب زيد، في معنى ضربت زيداً (الفارسي، 1990)، قال سيبويه :" واعلم أن المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل في التعدي والاقتصار بمنزلته إذا تعدى إليه فعل الفاعل، لأن معناه متعديا إليه فعل الفاعل وغير متعد إليه فعله سواء. إلا ترى أنك تقول :ضربت زيدا، فلا تجاوز هذا المفعول، وتقول :ضُرب زيد فلا يتعداه فعله، لأن المعنى واحد. وتقول :كسوت زيدا ثوبا، فتجاوز إلى مفعول آخر، وتقول :كسي زيد ثوبا، فلا يتجاوز الثوب،لأن الأول بمنزلة المنصوب ولأن المعنى

واحد وإن كان لفظه لفظ الفاعل " (سيبويه، 1988) فالفعل المسند إلى نائب الفاعل، كالفعل المسند إلى الفاعل في التعدي واللزوم لأن معنى التعدي في الفعلين واحد.

ويشترط سيبويه في بعض الوظائف النحوية للأسماء شروطا، كالإفراد والتثنية والجمع، والتذكير، والتأنيث، والتعريف، والتنكير. وهي التصرفات المكتسبة من اللواصق أو اللواحق أو المورفيمات الصرفية الخاصة بهذه المعاني،ومن ذلك اشتراطه الأفراد في الأسم المرخم،وأن يكون معرفة على أكثر من ثلاثة أحرف أو أن يكون في آخره تاء التأنيث وان كان على ثلاثة أحرف نحو :عدة، ثبة. (سيبويه، 1988) ومن ذلك أيضا اشتراطه صيغة صرفية معينة، في بعض الوظائف النحوية كاشتراطه المصدرية في المفعول المطلق، والمفعول له (سيبويه، 1988)، واشتراطه الاشتقاق في الصفة والحال (سيبويه، 1988).

ومع تشابك الدلالة الصرفية، والدلالة النحوية إلى هذا الحد، نجد تباينا واضحا بين الدلالتين، فالدلالة الصرفية مكتسبة من الصيغة الصرفية للكلمة في وضعها الإفرادي الذاتي، في حين تكتسب الدلالة النحوية من وضع الكلمة في سياقها التركيبي فعلى سبيل المثال ؛ يدل الفعل المضارع (يأكل) بصيغته الصرفية على زمن الحال والاستقبال وهو الزمن الصرفي له، في حين يدل الفعل نفسه داخل التركيب في نحو (لم يأكل) على زمن آخر وهو الزمن النحوي. ولعل هذا هو السبب الذي دفع ابن الحاجب في شافيته إلى أن يحدّ هذا العلم بقوله :" التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب " (الإسترباذي، 1982).

2.3 دلالة الصيغة الصرفية :

إنّ الإبانة عن دلالة الصيغ الصرفية والكشف عن معانيها موضوع جليل جدير بالاهتمام في البحث اللغوي، " ولا شك أنّه لو لم يختلف المعنى لم تختلف الصيغة، إذ كل عدول عن صيغة إلى أخرى لا بد أن يصحبه عدول عن معنى إلى آخر، إلا إذا كان لغة " (السامرائي، 1981).

ولقد فصّل ابن عصفور القول في اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني عند ذكره الأحكام التصريفية، فقال :" التصريف ينقسم قسمين :أحدهما جعل حروف الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني نحو :ضرب، ضارب، تضارب واضطرب فالكلمة التي هي (ضَرَبَ) مؤتلفة من " ضاد، وراء، وباء " وقد بنيت منها هذه الأبنية لمعان مختلفة، وهذا النوع منحصر في التصغير، والتكسير، والمصادر وأفعالها التي تجري عليها، وسائر ما اشتق منها بقياس من اسم فاعل، أو مفعول، أو اسم الزمان، أو المكان، أو المصدر، أو اسم الآلة... وينبغي أن يبين في هذا النوع حروف الزيادة والأدلة التي يتوصل بها معرفة زيادتها من أصالتها، فإن أكثر ما ذكر بني على معرفة ذلك.

والآخر :تغير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغير دالا على معنى طارئ على الكلمة، نحو تغيرهم (قول) إلى (قال) ألا ترى أنهم لم يجعلوا ذلك دليلا على معنى خلاف المعنى الذي كان يعطيه (قول) الذي هو الأصل ؟ وهذا النوع منحصر في الإدغام، والقلب، والإبدال، والنقل. وينبغي أن يبين في هذا النوع حروف البدل، والقلب، والأماكن التي تبدل فيها وتقلب الحروف التي تحذف، وأين يجوز نقل الحركة وأين لا يجوز ذلك ؟ " (ابن عصفور، 1986).

ويؤكد ابن هشام الأنصاري هذا التقسيم فيقول تحت عنوان (هذا باب التصريف) "وهو تغير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي، فالأول كتغير المفرد إلى التثنية والجمع، وتغير المصدر إلى الفعل والوصف. والثاني كتغير قول وغزو إلى قال وغزا" (ابن هشام، 1996).

وينصب اهتمامي هاهنا بالضرب الأول من هذه الصيغ، وهي الصيغ التي تتغير مبانيها لغرض معنوي، فمما تغيرت صيغته بتغير معناه قول سيبويه عند بيانه لأبنية المصادر :"ضربها الفحل ضِرابا كالنكاح، والقياس ضربا، ولا يقولونه كما لا يقولون نكحا وهو القياس " (سيبويه، 1988) فالعرب لا يقولون ضربها الفحل ضربا إذا أراد النكاح مع أنه القياس، كما لا يقولون نكحها نكحا. وهكذا يغيرون مبنى الصيغة إذا تغير

معناها، فإذا أراد الضرب قالوا :ضرب ضربا، وإذا أرادوا النكاح قالوا ضرب ضِرابا، فتغيرت بنية المصدر من (فَعل) إلى (فِعال) لتغير المعنى.

ويشير سيبويه في نفس الباب إلى أن للغة دخلاً في تغير بنية المصدر، حيث نبّه إلى أنّ (فِعال) تأتي للأشياء المتقاربة، وللدلالة على انتهاء الزمان ثم قال عقب ذلك " وربما دخلت اللغة في بعض هذا فكان منه (فِعال) و(فَعال) " (سيبويه، 1988).

ابن جني العالم الفذ تحدث عن الدلالة الصرفية وسماها " الدلالة الصناعية " فقال "أنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها" (ابن جني، 2000)، ووضح مفهومها بما ساقه من أمثلة، " قام يدل على مصدره بلفظه وعلى زمانه ببنائه ودلالة معناه على فاعله " (ابن جني، 2000)، كما أن ضارب يفيد بلفظه الحدث، وببنائـــه المـــاضي، وكون الفعل من اثنين (ابن جني، 2000).

وتستمد الدلالة الصرفية أهميتها عند ابن جني من كونها تأتي على صورة منطوقة مشاهدة من جهة، ومن كونها أساس كل دراسة نحوية من جهة أخرى، يقول مبينا رتبة هذه الدلالة بين الدلالتين اللفظية والمعنوية :" اعلم أنّ كل واحدة منها معتد مراع مؤثر إلا أنّها في القوة والضعف على ثلاث مراتب، فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الدلالة الصناعية، ثم تليها الدلالة المعنوية " (ابن جني، 2000).ويقول مبينا أهميتها بالنسبة للدراسة النحوية :" التصريف إنما هو معرفة أنفس الكلم الثابتة والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، إلا ترى أنك إذا قلت :قام بكر، ورأيت بكرا ومررت ببكر، فانك خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة وإذا كان كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن تكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة " (ابن جني، 2000).

3.3 زيادة المبنى وعلاقته بزيادة المعنى :

استخدم اللغويون والنحويون العرب، البناء الثلاثي للكلمة أساسا معياريا لمعاملة الكلمـــة مـــن حيث التجرد والزيادة، هذا البناء مكون من جذر ثلاثي مركب من الفاء، والعيـــن، والـــلام، (فَعَلَ)، وقابلوا أحرف الكلمة بهذا الميزان، فالحرف الأول نظير للفـــاء، والثانـــي للعين، والثالث للام، وقابلوا ما جاء على أكثر من ثلاثة أحرف وكلها أصـــلية بـــلام أو لامين مضافتين إلى أحرف الميزان الثلاثة آخرا إذا لم يكن أحد هذه الأحرف مكررا، فإن كان كذلك كررنا ما يقابله في الميزان. (هلال، 1974).

هذه الزيادة دخلت قسمي الكلام :الاسم والفعل، إلا أنه لم يوحد بين معاني هذه الزيادات، بل جعلت الحروف التي ترد في أسماء الأعيان تتضمن معنى غير معنى حروف الزيادة التي تزاد على الأفعال ومشتقاتها. (الكرملي،1938، ص15).

وسنتعرف على هذه الزيادات ومعرفة ما تؤديه من معاني في الكلمة التي تدخلها.

أولا :الزيادة في الاسم :إنّ الأسماء الدالة على الذوات يمكن أن تأتي ثلاثية ورباعية وخماسية، ويمكن أن يضاف إلى كل بناء من هذه الأبنية بعض الحروف حتى يصل بناؤها إلى سبعة أحرف، دون أن تضيف إليه معنى جديدا، ودون أن تخرجه عن طائفة الأسماء.

أما في الأسماء المشتقة، فإن الزيادة تقوم بدور مهم في التعبير عن معان متعددة، مختلفة عن المعنى الأصلي للفظة، وذلك بما تضفيه من تنوعات، وتفريعات لهذا المعنى. وهناك أبواب في النحو أوجدتها حروف الزيادة ولا يمكن التعبير عن معناها دون ذلك نحو :اسم الفاعل واسم المفعول واسم المكان واسمي المرة والهيئة.

فاسم الفاعل مثلا استخدمت فيه الزيادة استخداما معينا للتعبير عن هذا المعنى بإضافة " ألف " بين الفاء والعين قياسا في كل ثلاثي مفتوح العين، وفي مكسورها إن كان متعديا، وهذه الألف إحدى حروف الزيادة المطردة، وقد أضيفت على المادة الأصلية لتؤدي معنى لا يمكن أن يحصل بدونها، ونقلتها من طائفة الأفعال إلى طائفة

الأسماء. وبين ابن جني أن اسم الفاعل يفيد معنيين :معنى اللفظ، ومعنى صيغته بإدخال حروف على الأصل تحدد المعنى الصرفي، يقول في ذلك :" وكذلك اسم الفاعل نحو قائم وقاعد، لفظه يفيد الحدث الذي هو القيام والقعود وصيغته وبناؤه يفيد كونه صاحب الفعل. (ابن جني، 2000).

وتقوم الميم أيضا بإيجاد طائفة من المعاني لا يمكن التعبير عنها بالمادة الأصلية المجردة من هذه الحروف، فلدينا اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الزائد نحو :مجاهِد من جاهد، ومدحرِج من دحرج، واسم المفعول من الثلاثي المجرد نحو :مكتوب من كتب، ومن الزائد على ثلاثة أحرف نحو :مستخرَج من أخرج. وتقوم هذه الزائدة بالوظيفة ذاتها في اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، فان فتحت الميم في صيغة (مَفْعَل) كانت مصدرا ميميا، وان كسرت كانت اسم آلة قياسا لأنّ " مَفعَلا يأتي للمصادر نحو ذهب مَذهبا، ودخَلَ مَدْخلا، وخَرَجَ مَخْرجا، ومِفعَلا يأتي للآلات والمستعملات نحو مِطرق، ومِروح، ومِخصف، ومِئزر " (ابن جني، 2000).

كما تزاد (التاء) على الاسم فتؤدي معنى فارقا في الإسم الذي تدخله بما تضفيه عليه من دلالة على التأنيث، لفظا أو حكما، نحو " طلحة وفاطمة " وقد برر أبو الفتح مجيء التاء في أخر الكلمة بقوله " ليس شيء مما تأخرت فيه علامة معناه إلا لعاذر مقنع، وذلك أن تاء التأنيث إنما جاءت في طلحة وبابها آخراً من قبل أنهم أرادوا أن يعرفونا تأنيث ما هو، وما مذكره، فجاءوا بصورة المذكر كاملة مصححة، ثم ألحقوها تاء التأنيث ليعلموا حال صورة التذكير، وانه قد استحال بما لحقه من التأنيث فجمعوا بين الأمرين ودلوا على الفرضين... " (السابق، جـ1، ص126).

كما تزاد التاء في صيغة (فاعل) للدلالة على الكثرة فجعلوا " راوية " لمن يكثر رواية الحديث، ولتأكيد هذه الكثرة حين تلحق صياغة (فعّال) نحو علاّمة ونسّابة لأن المبالغة مستفادة من التضعيف وهذه التاء تأكيد لتلك المبالغة. " وإنما لحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة إمارة

لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة، وسواء أكان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكرا أم مؤنثا ". (ابن جني، 2000).

كما أن " الألف والنون " اللتان تزادان على أخر المصادر تقومان بتأدية صورة الحال لهذه المصادر، فكل ما ورد على صيغة " فَعَلان " إنما تكون للاضطراب والحركة، نحو :الغليان والغثيان، فقابلوا بتوالي حركات المثال، توالي حركات الأفعال من أجل خلق نوع من التجانس بين حقيقة الأفعال والأفعال المعبر بها عنها قال ابن جني :" قال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان، أن تأتي للاضطراب والحركة نحو :النَقَزان، والغَلَيان، والغَثَيان، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال " (ابن جني، 2000).

كما تستخدم الألف والنون، أو الياء والنون للدلالة على المثنى، بنوعيه المذكر والمؤنث، وهذه المعاني تؤدى بأقل لفظ، وأكمل معنى بواسطة هذه الزيادات " إذا ثنيت الاسم المرفوع فردت في أخره ألفا ونونا، فالألف حرف الإعراب وهي علامة التثنية وعلامة الرفع، ودخلت النون عوضا مما منع الاسم من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد وكسرت لسكونها،و سكون الألف قبلها. فان جررت أو نصبت جعلت مكان الألف ياء مفتوحا ما قبلها... فالياء حرف الإعراب وهي علامة التثنية وعلامة الجر والنصب، والنون مكسورة بحالها في الرفع. والمؤنث كالمذكر في التثنية... فان أضفت المثنى سقطت نونه للإضافة " (ابن جني، 1979).

من هذا النص الذي ذكره ابن جني يتضح ما يلي :

1- إن الألف والياء هما حرفا الإعراب للمثنى في حالات الرفع والنصب والجر

2- إن النون التي تلحق المثنى عوضا من الحركة والتنوين اللتين كانتا تلحقان الاسم في حالة الإفراد.

3- إن نون المثنى تسقط في حالة الإضافة.

ولكن ما يثير الدهشة أنّ ابن جني يعود فيقرر في موضع آخر أن الألف والياء نائبتان عن الحركة حيث يقول :أن الألف والياء تفيدان من الإعراب ما تفيده الحركات الضمة والفتحة والكسرة نحو :الزيدان، والرجلين، كما أن ألف التثنية نائبة عن الضمة، فالياء نائبة عن الكسرة والفتحة، وإنما الموضع في الإعراب للحركات فأما الحروف فدواخل عليها (ابن جني،2000).

ومهما يكن من أمر فلقد بحث ابن جني على نحو من التفصيل هذه المسألة في كتاب " سر صناعة الإعراب " وخرج من هذا البحث إلى أن النون التي تلحق المثنى والجمع أيضا لهلا ثلاث حالات حيث يقول :" اعلم أن النون في التثنية والجمع على ثلاثة أحوال :

1- حال تكون فيها عوضا من الحركة والتنوين جميعا، وذلك في كل موضع لا يكون فيه الاسم المتمكن مضافا ولا معرفا بلام المعرفة نحو :" رجلان " ألا ترى أنك لو أفردت الواحد لوجدت فيه الحركة والتنوين جميعا.

2- وحال تكون فيها النون عوضا عن الحركة وحدها وذلك مع لام المعرفة نحو :"الرجلان "، وفي النداء نحو :" يا غلامان " ألا ترى أن الواحد من ذلك لا تنوين فيه فالنون عوضا من الحركة وحدها.

3- وحال تكون فيها النون عوضا من التنوين وحده وذلك مع الإضافة نحو :" قام غلاما زيد " ألا تراك حذفتها، كما حذفت التنوين للإضافة، ولو كانت عوضا من الحركة وحدها لثبتت " (ابن جني،1985).

والحقيقة أن مصدر الدهشة في هذه المسألة ترجع إلى أن مصطلحات ابن جني فيما يتعلق بألف التثنية ونونه، يشوبها بعض الغموض، فقد يكون كلام ابن جني صحيحا برمته، ولكن أنى للباحث أن يفرق بين كون الألف أو الياء نائبتين عن حركة المفرد من ناحية، وبين كون نون المثنى عوضا عن الحركة والتنوين في المفرد من ناحية أخرى؟.

ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن جني وافق الكوفيين في جواز حذف نون المثنى في غير إضافة، واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

كأن أذنيه إذا تشوّفـــــا   قادمتـــا أو قلمـا محرّفـــا

(البغدادي، (د-ت))

أراد قادمتان أو قلمان محرفان (ابن جني، 2000).

غير أن هذه الزيادات تعتبر زيادات ثانوية بالنسبة إلى الزيادة في الفعل، لأن الزيادة إنما يؤتى بها للتدليل على معنى من المعاني، والمعاني بابها الأفعال لا الأسماء لذا كانت الأفعال " أقعد في باب الزيادة من الأسماء... لأنّ الزوائد لا تتمكن وتكثر في الأسماء تمكنها، وكثرتها في الأفعال " (داراز، 1986).

ثانيا :الزيادة في الفعل :يتوارد على الفعل معان عديدة، فهو يخبر عن حدث وقع في زمن ماض، بصيغته المجردة ثلاثية كانت أو رباعية، ويخبر عن الحال، أو الاستقبال، ويطلب به تحصيل أمر، ويدلك على المشاركة في تحصيله، وهذه المعاني جميعها لا تتوافر في المادة الأصلية المجردة، فلابد لسبيل للتعبير عن هذه الحالات وأعتقد أن السبيل إلى ذلك يكن في أحد أمرين :الأول إما إيجاد صيغ جديدة تعبر كل صيغة عن معنى محدد من هذه الصيغ، وإما استعمال الصيغة الأساسية للفعل وتنويعها بزيادات مختلفة تؤدي كل منها معنى ثانويا مضافا لما يتضمنه المعنى الأصلي.

أما الأمر الأخر فقد اتخذته اللغة والناطقون بها في توسيع معاني الكلمات للتعبير عن معان زائدة، واتخذت هذه الزيادات مواقع متعددة داخل الكلمة، فمنها ما يقع صدرا ومنها ما يقع حشوا. وأشهر الصدور في العربية :حروف المضارعة وهمزة التعدية المفتوحة، وثم الحركة " الألف " والنون الساكنة في أول الانفعال والحركة والسين والتاء في الاستفعال، والتاء المفتوحة في تفعّل وتفاعل، والتاء والميم في تمفعل كتمنطق. (حسان، 1979).

وأشهر الأحشاء :" تاء الافتعال، والألف في فاعل، والألف والواو في " افعوّل وافعوعل " (حسان، 1979).

غير أن أهم جانب من جوانب الزيادة تتضح فيه العلاقة بين زيادة المبنىو زيادة المعنى تكمن في صيغة فعّل بتشديد العين. وسنوضح ذلك من خلال تناول الصيغ كل على حدة.

صيغة أفعل :إن صيغة أفعلَ بزيادة الهمزة تأتي بمعنى المصادفة والموافقة وفي ضوء ذلك فسر أبو الفتح قوله تعالى :{ ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هداه وكان أمره فرطا } (الكهف، الآية 28). يقول :" لن يخلو (أغفلنا) هنا من أن يكون من باب أفعلت الشيء إذ صادفته ووافقته كذلك يقول الشاعر :

أَصَمَّ دعـــاءُ عاذلتي تَحَـــجَّى   بآخرنا وتنـــسى أوّلِينا

(ابن منظور، صمم)

أي صادف قوما صما.

ويقول الآخر :

فأصممتُ عـــمرا وأعميته   عن الجـــود والمجد يوم الفخـــار

أي صادفته أعمى " (ابن جني، 2000).

كما تؤدي هذه الصيغة معنى الصيرورة، أي نسبة الفاعل إلى معنى الفعل في حالة التجرد كما في " اغدّ البعير، إذا صار ذا غدة " (التفتازاني، 1983،ص 36)، وقد تكون الزيادة أيضا على السلب وذلك قولهم :مرّضت الرجل، إذا داويته ليزول مرضه وقولهم عجّمت الكتاب، إذا أزلت عجمته، وتأثمت إذا تركت الإثم.(ابن جني، 2000).

وتؤدي هذه الزيادة معنى التعريض وذلك بجعل مفعول الفعل معرضا، وقابلا لوقوع معنى الفعل عليه، سواء وقع عليه أم لم يقع نحو :" أقبرت العدو، جعلت له قبرا، قبرا أولا " (ابن جني، 2000).

غير أن أكبر دور تقوم به الهمزة في زيادتها ما توجده من ترابط بين أجزاء الجملة، وما تضفيه عليها من طلب لعنصر أخر غير موجود قبلها، أي أنها تعدي الفعل فتجعله طالبا للمفعول بعد أن كان قاصرا على الفاعل، فقد يتعدى الفعل أحيانا إلى مفعولين وإلى ثلاثة مفاعيل وذلك في باب " أعلم وأرى ".

فصيغة (أَفْعَلَ) تدل على معنى زائد عن صيغة (فَعَل) فإذا قلت أقاله أو أسقاه كان أبلغ في الدلالة من " قاله وسقاه " أو أن نقول :إنّ كل صيغة منهما تعيش في بيئة خاصة، فصيغة (فَعَل) تعيش في بيئة الحجاز، وصيغة (أفعل) تعيش في بيئة تميم، وهناك من النصوص ما يثبت ذلك (التوحيدي،(د–ت))، ولا يعقل أن الرجل في البيئة الواحدة كان له من الاختيار والحرية بحيث ينطق الصيغة مرة مجردة ومرة مزيدة،كما لا يعقل أن بعض الأفراد في البيئة الواحدة يؤثرون صيغة فعل، وبعضهم يؤثر صيغة أفعل، فإما أن نفرق بين الصيغتين فنقول مثلا (جبرت) لجبر العظم بعد كسره، وأن يكون (أجبر) مقصودا به الإكراه (ابن منظور،جبر) وهذا معنى قول الخليل من قال :عَقَبَ لا يقول أعْقَبَ (الخليل، 1980) ومما لا شك فيه أن صيغة أفعل تدل على معان عدة :كالتعدية، والتعريض، والسلب، والإزالة، والتمكين، فهي تختلف بذلك عن صيغة فَعَلَ.

و يظهر أن ابن درستويه قد لحظ هذا فيقول في شرح الفصيح :" لا يكون فَعَلَ وأفْعَلَ بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد، إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثير من اللغويين والنحويين، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة (السيوطي،(د – ت)).

صيغة استفعل :الألف والسين والتاء زوائد في " استفعل " ثم تأتي بعدها الأحرف الأصلية " الفاء والعين واللام " (ابن جني،2000) وهذه الأحرف الزائدة تزيد في قوة المعنى، وتصبح دالة على معنى السعي والتسبب في إيجاد الفعل، وتهيئ الصيغة لقبول هذا المعنى " لأن الحروف رتبت حسب المعنى :فوَهَبَ، وسقى، وطَعم كل فعل منها يدل على معناه من غير طلب " (مجاهد، 1986، ص70) فلما جاءت هذه الأحرف أصبحت الصيغة دالة على طلب، يقول ابن جني :" جعلوا استفعل في أكثر الأمر للطلب نحو :استسقى، واستطعم، واستوهب، واستمنَح، واستقدَم عمرا، واستصرَخ جعفرا " (ابن جني، 2000).

والفعلية، إذ تدل بكسر عينها على اسم الفاعل مثل :قائم، وتدل على فعل الأمر كما في واظب، أما بفتح عينها فإنها تفيد معنى المشاركة في تحصيل الفعل "كما أن ضارب يفيد بلفظه الحدث، وببنائه الماضي، وكون الفعل من اثنين، وبمعناه على أن له فاعلا فتلك أربعة معان " (ابن جني، 2000).

أما في حالة إضافة " تاء " المضارعة على هذه الصيغة فإنها تدل دلالة واضحة وصريحة على أن تحصيل الفعل يتم بين اثنين أو أكثر، مع ضرورة وجود آخر حتى يستقيم السياق، ولابد لهذا الحرف من دلالة محددة حتى يصح وجوده، وهي المعية المعبر عنها " بالواو " أو " مع " شريطة أن يكون الفاعل اسما ظاهرا " وأنت إذا قلت تضارب زيد وعمرو، فإنما تعطف بالواو ولا تقول تضارب زيد عمرا " (ابن جني، 1960).

و لا يجوز تعدية الفعل عندما يكون متعديا لمفعول واحد إلا في حالة واحدة هي " إذا لم يكن المفعول فاعلا في المعنى نحو :تقاضيته الدين، وتناسيت الحديث " (ابن جني، 1960).

كما تؤدي هذه الصيغة بعض المعاني الأخرى كالدلالة على التدرج في وقوع الفعل على نحو :" تواردت الأخبار " (نور الدين،1982)، وقد تزاد هذه الصيغة للمطاوعة نحو :باعدته فتباعد، أو لمعنى صيغة أخرى كا " تفعل " تعاهد، وتعّهد وتأتي أيضا بمعنى أفعل... " (نور الدين،1982).

صيغة افتعل :بزيادة الألف والتاء على الصيغة المجردة " فعل " وهذه الصيغة كما يراها ابن جني تفيد المبالغة في المعنى، ومنه قوله تعالى :{ لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت} (القمر، آية 42) فالله عز وجل عبر عن السيئة بعدد أكثر من الحروف "اكتسب " وعبر عن الحسنة بعدد أقل " كسب " " فإذا كان فعل السيئة ذاهبا بصاحبه إلى هذه الغاية البعيدة المترامية، عظم قدرها وفخم لفظ العبارة عنها... فزيد في لفظ السيئة وانتقص من لفظ الحسنة " (ابن جني،2000).

كما تدل صيغة افتعل على المشاركة في الفعل كقولنا " اختصم زيد وعمرو " أو تدل على الإظهار كقولنا :" اعتذر أي اظهر العذر " كما تدل هذه الصيغة أيضا على

معنى انفعل للمطاوعة وذلك كقولهم " شويته فانشوى، وقالوا في معناه اشتوى، وقالوا غممته فاغتم وانغم، وتأتي بمعنى تفاعل نحو :اجتور القوم، أي تجاوروا، واعتونوا أي تعاونوا، وتأتي بمعنى فعلت نحو :قرأت، وتقرّأت واقترأت... " (ابن جني، 1960).

صيغة فعّل :الزيادة بتضعيف العين، وتأتي هذه الزيادة للتكثير غالبا بما يضفيه تكرار العين في الصيغة من دلالة على تكثير الفعل، والمبالغة في تحصيله، وفي ذلك يقول ابن جني :" ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلا على تكرير الفعل فقالوا :كسّر، وقطّع، وفتّح، وغلّق... ذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعاني، فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل "(ابن جني، 2000).

ويظهر أن بعض العلماء كانوا يتجهون إلى التفرقة في المعنى بين التشديد والتخفيف فقد جاء " أن أبا عمرو فرق بين البّشارة والنظارة، فما صحبته الباء شدد فيه من البشرى، وما سقطت منه الباء خففه لأنه من الحسن والنظارة" (ابن خالويه، 1990) وربما هذا المعنى يقارب ما جاء عن الفراء في تفسير قوله تعالى :{ إنّ الله يبشرك بيحيى} فقال :وكأن المشدد على بشارات البشراء، وكأنّ التخفيف من وجهة الإفراح والسرور " (الفراء، 1980).

وأيّا ما كان فالتشديد الذي هو من صفات البدو دخل الفصحى، وفرضته على الفصحى تلك القبائل، ولهذا نجد صفحة القرآن الكريم والتي تنطبع في قراءاتها لهجات العرب جاءت على الوجهين في قوله تعالى { من الملائكة منزلين } بالتشديد والتخفيف (ابن خالويه، 1990)، ثم حمل المشدد بعد ذلك معنى زائدا على المخفف، إذْ دلّ على تكرير الفعل ومداومته تارة، أو على التكثير تارة أخرى (سيبويه، 1988).

ويعلل ابن جني اختيار العين في الفعل للتكرير بكونها الأقوى لتوسطها بين الفاء واللام، مما يجعلها في منأى عما يصيبها من إعلال بالحذف، يقول " والعين أقوى من الفاء واللام، وذلك لأنها واسطة لهما، ومكنونة بهما، فصارا كأنها سياج لها، ومبذولان للعوارض دونها، ولذلك نجد الإعلال بالحذف فيهما دونها، فأما حذف الفاء ففي المصادر

من باب وعد، نحو العدة، والزنة... أما اللام فنحو :اليد، والدم والفم، والأب... وقلما تجد الحذف في العين " (ابن جني، 2000).

وبعد هذا العرض لأشهر معاني الأبنية أرى من الضروري أن أنبه إلى الأمور التالية :

أولا :من الواضح أن هذه الدلالات ليست مطردة لكل صيغة ولكنها تدل عليها بشكل تقريبي، لأن الصيغة الواحدة قد تدل على أكثر من معنى، وأحيانا تتداخل الصيغ في دلالاتها، فقد تدل أكثر من صيغة على معنى واحد.

ثانيا :معاني الصيغ التي ذكرها ابن جني فيها شيء من التعميم إذْ إنّنا لو أسندنا المعاني الوظيفية إلى الزوائد لخرجنا بها عن طابع الزيادة إلى طابع الإلصاق، لأن العنصر الوحيد من عناصر ما دون الصيغة الذي ينفرد بالدلالة على معنى وظيفي عام، هو اللاحقة، أما الزوائد فلا يمكن أن تنسب إليها بمفردها معاني صرفية عامة، وغاية ما يمكن أن ننسبه إليها هو الدلالة على معنى الجهة في الحدث.

ثالثا :لم يكتف ابن جني بإبراز عنصر الدلالة في بعض حروف الزيادة، وإنما فرق كذلك بين حروف الزيادة وحروف الإلحاق، على نحو لم يسبق فيه، حيث يرى أن حروف الإلحاق إنما هي زيادة افترضتها أهل صناعة الصرف، فهي صناعة لفظية (ابن جني، 2000) وغالبا ما تكون هذه الزيادة في وسط الكلمة، أو أخرها فهو يقول :أفلا ترى إلى حروف المعاني – يقصد حروف الزيادة – كيف بابها التقدم، وإلى حروف الإلحاق والصناعة، كيف بابها التأخر " (ابن جني، 2000).

رابعا :إنّ ابن جني اعتبر كل عدول عن صيغة صرفية إلى أخرى يصاحبه عدول من معنى إلى أخر، وينسب ذلك إلى العرب، ولذلك يكثر قوله :فإذا أرادوا كذا جاءوا بالمصدر على كذا، وإذا أرادوا كذا جيء به على كذا فهو يقول " في باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني" :"اعلم أن هذا موضع شريف لطيف، وقد نبه عليه الخليل وسيبويه، وتلقفته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته... ووجدت أنا من هذا الحديث أشيــاء كثيرة على سمت مــا حـــذّاه ونهج ما مثلاه " (ابن جني، 2000).

ويضاف إلى ما سبق أن هذه الصيغ هي جزء من المعنى النحوي، لأن المعنى الصرفي للصيغة جزء من هذا المعنى، إذ يترتب على استخدام صيغة معينة في الجملة أن تستخدم المفردات المناسبة لما تحمله تلك الصيغة من معان فمثلا صيغة " فعال " تكثر فيما دل على صوت أو داء، و" تِفْعال " تأكيد الفعل والمبالغة فيه، و"فَعَلان " لما دلّ على اهتزاز أو اضطراب.

4.3 مخالفة الصيغة لأصلها في الاستخدام :

الأصـــل في العربية أن تستخدم كل صيغة صرفية للموضع الذي خصصت له ولكـــن العـــرب خـــرجوا عـــن هذا الأصل، فوصفوا بالمصدر والمصدر غير مشتق واســـتعملوا فعُـــال وفعـــال موضع فعيل وهو أصل الباب واستعملوا تاء التأنيث لغير التأنيث، وغيرها من المسائل.

صيغة فعيل وفُعَال :صيغة فعيل تأتي مصدراً نحو :صهيل وشهيق وأنين وحنين، وتأتي بمعنى اسم الفاعل مثل نذير، وتأتي صيغة مبالغة كعليم، وقدير، أو صفة مشبهة نحو كريم، وطويل، وقصير، وقد تأتي بمعنى اسم المفعول نحـــو قتيل، وأسير، وجريح، والاستخدام القرآني جـــاء مؤيد لهذا التنوع(عظيمة، 1972).

ولعل مفهوم المصدر هو الأصل الذي جاءت عليه هذه الصيغة، ثم أخذ ينحاز إلى مفهوم الوصف، وإذا كان المصدر أصلاً للمشتقات كما يرى البصريون فإن أول استخدام لها في الوصف جاء للدلالة على اسم المفعول، وهذا ما ذكره الدكتور يحي عبابنة من أن هذه الصيغة هي الصيغة الأولى للتعبير عن اسم المفعول في اللغات السامية (عبابنة،2002)

ويذكر بعض اللغويين أنّه ربما تأتي الصيغة من باب (فَعُلَ،فعيل) على وزن فُعال للمبالغة، وإذا أريد تقوية المعنى وزيادة المبالغة في اللفظ تضعف العين فتصبح فعّال ومن ذلك قولهم" رجل جميل ووضيء، فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا وضّاء وجمّال، فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه، قال :

والمرءُ يلحِقه بفتيان النَدَى   خُلُق الكريم وليس بالوُضَّاء

وقد ذكر ابن جني أن صيغة فعّال أشد مبالغة من فُعال وأن الأخيرة أشد مبالغة من فعيل، " إلا أن فعيلاً هو الأصل في باب فعل، وإنما يخرج منه فُعال، إذا أريد المبالغة، وطُوال، وعُراض، أشد مبالغة من طويل وعريض. وفعيل وفعال كلاهما من أبنية المبالغة فإذا أردنا الزيادة في المبالغة ضعفوا العين فقالوا :كرّام وحسّان ووضّاء وهم يريدون :كريماً وحسناً ووضيئاً " (ابن جني،1960).

والحقيقة أن صيغة فعّال ليست حصراً على الصفات وإنما تتعدى ذلك إلى الأسماء، وقد ذكر ابن جني بعضاً منها يقول :" فأما قولهم خطّاف وإن كان اسماً فإنه لاحق بالصفة في إفادة معنى الكثرة، ألا تراه موضوعاً لكثرة الاختطاف به، وكذلك سكين إنما هو موضوع لكثرة تسكين الذابح به، وكذا العطار، وهو بائع العطر والقصّار وهو محور الثياب الذي يغسلها.... وغيرها من الأسماء التي تؤخذ من صفات ثابتة أو عارضة، أو من وظـائف مـارة يتعاطاها المرء " (ابن جني، 2000).

وكما هو الحال في صيغة فعيل فإن فُعّال تدل في أحيان كثيرة على اسم الفاعل نحو جهّال، وركّاب، وزوّار، وصنّاع، وتجّار، وكتّاب، وغيرها..

كما تدل صيغة فُعّال أيضاً على المرض والصوت،وهي بذلك تشارك صيغة فعيل التي هي أصل الصوت. قال سيبويه :"وأما السكّات فهو داء كما قالوا في العطاس، فهذه الأشياء لا تكون حتى تريد الداء جعل كالنّماز، والسّهام وهما داءان وأشباههما " (سيبويه، 1988).

وهكـذا " كانـت فعيل هي الباب المطرد وإذا أريدت المبالغة عـدلت إلى فُعال، فضارعت فُعال بذلك فعّالاً، والمعنى الجامع بينهما خروج كـل واحد منهما عن أصله، أما فعّال فبالزيادة وأما فُعَال فبالانحراف به عن فعيل " (ابن جني، 2000).

5.3 التناوب بين اسم الفاعل واسم المفعول :

قـد يأتي اسم الفاعل مراداً به معنى اسم المفعول، وقد يأتي اسم المفعول مرادا بـه معـنى اسـم الفـاعل، وقـد خصص النحويون أبوابا مستقلة لهذا الموضوع في

مصـــنفاتهم، مـــنهم ابن خالويه الذي أفرد لهذه المسألة فصلا في كتابه (ليس في كلام العرب) ذكر أنه ليس في كلام العرب فاعل بمعنى مفعول إلا قولهم :تراب سافٍ، أي مســفي، ومــن ذلــك قوله تعالى :{ في عيشةٍ راضية } (الحاقة، الآية 21)، بمعنى مرضية، وقوله تعالى :{ خلق من ماءٍ دافق } (الطارق، الآية 6) بمعنى مدفوق ومن ذلــك أيضـــا قولهم :سر كاتم، بمعنى مكتوم وليل نائم، بمعنى ناموا فيه (ابن خالويه، (د–ت)).

كذلك تناول ابن فارس هذه المسألة في كتابه (الصاحبي في فقه اللغة) تحت مسمى " المفعول يأتي بلفظ الفاعــل "، قالت العرب :سر كاتم، أي مكتوم، وقال تعالى: {لا عاصم اليوم من أمر الله} (هود، الآية 25) أي لا معصوم، وقوله تعالى{وجعلنا حرما آمنا} (العنكبوت، الآية 67) أي مأمون.

و قد يأتي اسم المفعول في اللغة بمعنى اسم الفاعل، ومن ذلك قوله تعالى { إنه كان وعده مأتيا} (مريم، الآية 61) أي آت، وقولهم :عيش مغبون، أي غابن غير صاحبه (ابن فارس،1963)، وكذلك قوله تعالى :{جعلنا بينك وبين الذين لا يؤمنون بالآخرة حجابا مستورا} (الإسراء، الآية 45) أي ساترا.

وقد فسر ابن جني هذا التناوب بحمله على معنى النسب، فجاء دافق بمعنى مدفوق، غير أن طريق الصنعة فيه أنه ذو دفق، وكذلك قولهم :ناقة ضارب، إذا ضربت، وتفسيره أنها ذات ضرب، وكذلك قوله :

لقد عَيَّل الأيتامَ طعنةُ ناشِرَه أناشِرَ لازالت يمينك آشِرَه

(ابن منظور، أشر)

أي ذات أشر، والأشر :الحز والقطع، وذو الشيء قد يكون مفعولا كما يكون فاعلا. وعلى ذلك عامة باب :طاهر، وطالق، وحائض، وطامث، ألا ترى أن معناه ذات طهر، وذات طلاق، وذات حيض، وذات طمث. ولو كانت الألفاظ بمعنى اسم الفاعل للازم إلحاقها تاء التانيث. وعلى هذا قوله تعالى :{ في عيشة راضية } أي ذات رضا فمن هنا صارت بمعنى مرضية (ابن جني، 2000).

و قد ذهب بعض العلماء إلى أن هذا المظهر من مظاهر التناوب اللغوي، إنما هو من المجاز العقلي كما نص على ذلك ابن خالويه (ابن خالويه، (د-ت)) وإلى مثل ذلك ذهب الزمخشري (الزمخشري، 1982)، والمجاز العقلي ما هو إلا تطور في الدلالة كما أن التناوب يعد مظهر من مظاهر التوسع في معنى الصيغة،و توظيفها لأداء قيمة معنوية جديدة في السياق اللغوي.

6.3 الوصف بالمصدر :

ذهب ابن جني إلى أن الوصف بالمصدر يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو :رجل عَدْلٌ، وامرأة عَدْلٌ، وسبب ذلك أنهم أرادوا المصدر وإذا أرادوا الصفة، قالوا رجل عَدِلٌ، وامرأة عادِلة بزيادة التاء في المؤنث (ابن جني، 2000) وفسر ذلك بقوله :" هذا مما خرج على صورة الصفة، لأنهم لم يؤثروا أن يبعدوا كل البعد عن أصل الوصف، الذي بابه أن يقع الفرق فيه بين مذكره ومؤنثه، فيجري هذا في حفظ الأصول، والتلفت إليها للمباقاة لها، والتنبيه عليها مجرى إخراج بعض المعتل على أصله " (ابن جني، 2000).

ويعلل أبو الفتح انصراف العرب للوصف بالمصدر لأمرين :أحدهما صناعي والآخر معنوي، أما الصناعي فليزيدك أنساً بشبه المصدر للصفة التي أوقعته موقعها كما أوقعت الصفة موقع المصدر في نحو قولك :أقائماً والناس قعود ؟. وأما المعنوي فلأنه إذا وصفت بالمصدر صار الموصوف كأنه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل وذلك لكثرة تعاطيه له، واعتباره إياه، ويدل على أن هذا معنى لهم، ومتصور في نفوسهم قوله :

ألا أصبحتْ أسماءُ جاذمةَ الحبلِ وضنّت علينا والضنينُ من البُخْلِ

أي كأنه مخلوق من البخل لكثرة ما يأتي به منه " (ابن جني،1998).

على هذا يكون المصدر قد وظف توظيفاً دلالياً جديداً هو الدلالة على الصفة وبسبب تحقيق الفرق بين المصدر والصفة، تم إلحاق التاء للصفات المؤنثة الواردة على

صورة المصدر، وما جاء منها دون علامة تأنيث هو لحفظ الأصل في هذه الصيغ وهو المصدرية. وهذا التوظيف هو من باب استثمار أشكال المصادر المتنوعة لتوظيفها للدلالة على المشتقات، وهذا ما يفسر اشتراك بعض الصيغ شكلا بين المصدر وغيره من الصفات كالمبالغة، والصفة المشبهة، واسم المفعول، ثم اكتسبت الصفة الصرفية خصوصية المعنى لاحقاً (عمايرة، 2000).

وقد عبر العلماء عن هذا التوظيف بالأصالة والفرعية، إذ نص ابن منظور على أن الزّور بمعنى الزائر، وهو في الأصل مصدراً وضع موضع الاسم، كصوم ونوم بمعنى صائم ونائم (الاسترباذي، 1982) وقد يكون هذا الأصل بمعنى الأصل التاريخي أو الأصل الشائع، وقد يستخدم لمعنى القياس (عمايرة، 2000).

ويمكن أن تعد الأصالة التي ذكرها ابن منظور هي المرحلة الأولى، التي تمثل البنية التحتية وإن التحول في الدلالة هو المرحلة الثانية، التي تمثل البنية السطحية والمرحلة الأولى هي المعنى المعجمي، بينما تكون المرحلة الثانية مبنية على السياق (عمايرة، 2000).

7.3 إلحاق تاء التأنيث لغير التأنيث :

تـــاء التأنيث تزاد أحيانا لدلالة غير التأنيث، وذلك نحو " رجل علامّة، وامرأة علامــّة، ورجـــل نســّابة، وامرأة نسّابة، ورجل هُمَزَة وامرأة هُمـــــزَة لُمَزَة.. (ابن جنـــي،2000). وبيـــن أبو الفتح إنما تلحق التاء الموصوف لإعلام السامع أنّه قد بلغ الغاية والنهاية فجعل تأنيث الصفة إمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة، سواء أكان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكر أم مؤنثاً.

8.3 أسماء الأفعال :

هـــناك تحويل في الصيغة الصرفية يتصل بأسماء الأفعال، فهي نائبة عن فعل الأمـــر، ولذلك يرى النحاة أن الأسماء التي سموا بها الأفعال نحو :تَراكِ زيداً بمعنى أترك زيداً، وحَذارِ عمراً، بمعنى احْذرْ عمراً، ونَزَالِ بمعنى انْزلْ ونَظارِ بمعنى أنظر

(الرماني، (د-ت)). وهذا التحويل عند النحاة علة لبناء تلك الأسماء فيما كان منها على وزن " فَعالِ " (ابن الانباري، 1987). وكلمة " رويد " في قول مالك ابن خالد الهذلي:

رويداً عليا جد ما ثدى أمهلهم   إلينا ولكن بعضهم متماين

إسم للفعل، كأنه قال :أرويد عليا، أي أمهل عليا... وهي مبنية على الفتح، لا يدخلها التنوين لأجل البناء، ولا تضاف (الرماني، (د-ت)).

وقد درس ابن جني أسماء الأفعال تحت عنوان "باب في تسمية الفعل" (ابن جني، 2000) وهذا العنوان يدل على أن هذه الألفاظ عنده إنما هي أسماء أو أعلام للحركات المتولدة عن الفعل نفسه، يدل على ذلك قوله " وقد جاءت هذه التسمية للفعل في الخبر، وإنما بابها الأمر والنهي، من قبل أنهما لا يكونان إلا بالفعل، فلما قويت الدلالة فيهما على الفعل حسنت إقامة غيره مقامه.و ليس كذلك الخبر، لأنه لا يختص بالفعل، ألا ترى إلى قولهم :زيدٌ آخوك، ومحمدٌ صاحبك، فالتسمية للفعل في باب الخبر ليست في قوة تسميته في باب الأمر والنهي " (ابن جني، 2000).

فالأمر والنهي إنما يحملان معنى الحركة الأمر بها أو النهي عنها، لذلك التصقت التسمية (اسم الفعل) بهما أكثر من التصاقهما بالألفاظ الخبرية التي تدل على أمر أو نهي نحو أفٍّ بمعنى أتضجر.

ويسوق ابن جني ما يؤيد به أن هذه الألفاظ أسماء فيقول " فأما الدليل على أن هذه الألفاظ أسماء فأشياء وجدت فيها لا توجد إلا في الأسماء منها التنوين الذي هو علم التنكير وهذا لا يوجد إلا في الاسم، نحو قولك :هذا سيبويه وسيبويه آخر، ومنها التثنية وهي من خواص الأسماء، وذلك قولهم دهدرين... ومنها وجود الجمع في هيهات والجمع مما يختص بالاسم. ومنها وجود التأنيث فيها... ومنها الإضافة وهي قولهم دونك، وعندك " (ابن جني، 2000).

وابن جني في هذا يتبع البصريين الذين يرون أن هذه الألفاظ إنما هي أسماء ويأتون ببراهين أخرى غير التي أتى بها ابن جني (الصبان، (د-ت)) وقال بعضهم

إنّه استعملت استعمال الأسماء، بينما ذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقة، لأنها تحمل معنى الفعلية ولأنها ترفع بعدها فاعلا (السيوطي، 1976)).

في الحقيقة أن هذه الألفاظ هي قسم قائم برأسه يسمى خالفة الفعل أي اللفظ الذي يخلف الفعل وينوب منابه أو يحل محله، وأصحاب هذا الرأي قلة من النحاة (الصبان، (د-ت)) وذهب بعض النحاة المحدثين إلى هذا الرأي ومنهم الدكتور تمام حسان الذي اعتبر أن هذه الألفاظ تسمى الإخالة وهي القسم الرابع من أنواع الخالفة (حسان، 1979).

ويرى ابن جني أن هذه الألفاظ شبيهة بالفعل بدليل أنها تجزم المضارع بعدها كقول عمرو بن الإطنابة :

و قولي كلما جشأتْ وجاشتْ مكانك تُحمدي أو تستريحي

(القالي، 1977).

فجوابه بالجزم دليل على انه كأنه قال :اثبتي تحمدي أو تستريحي (ابن جني، 2000) ومع ذلك فالفعل بعدها كما يرى ابن جني لا يجب فيه النصب بعد هذه الألفاظ أما الجزم في جوابها فجائز حسن (ابن جني، 2000).

ويعزو أبو الفتح مجيء هذه الألفاظ لأغراض ثلاثة :أحدها السعة يقول :" ألا تراك لو احتجت في قافية بوزن قوله :

قُدنا إلى الشام جيادَ المِصْرَين

لأمكنك أن تجعل إحدى قوافيها " دُهْدُرَّين " ولو جعلت هنا ما هذا اسمه – وهو بطل – يفسد وبطل، وهذا واضح (ابن جني، 2000). وثانيها المبالغة، ويبدوا واضحاً في أسماء الأفعال التي جاءت على صورة المثنى يقول في ذلك " وهذه التثنية لا يراد بها ما يشفع الواحد مما هو دون الثلاثة، وإنما الغرض فيها التوكيد بها، والتكرير لذلك المعنى؛ كقولك بطل بطل، فأنت لا تريد أن تنفي كونه مرة واحدة بل غرضك فيه متابعة نفيه، وموالاة ذلك، كما أن قولك لا يدين بها لك لست تقصد بها نفي يدين ثنتين

وإنما تريد نفي جميع قواه وكما قال الخليل في قولهم، لبيك وسعديك، أن معناهما أن كلما كنت في أمر فدعوتني إليه أجبتك وساعدتك عليه، وكذلك قوله :

إذا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بالبُرْدِ مثلُه دواليك حتى ليس للبُرد لابسُ

(عبد بني الحسحاس، ص 16)

أي مداولة بعد مداولة، فهذا على العموم، لا على دولتين ثنتين، وكذلك قولهم دهدرين أي بطلاً بعد بطل (ابن جني، 2000)، وثالثها الإيجاز والاختصار، وذلك يبدو في لزوم صيغة واحدة في مخاطبة المفرد والمثنى والجمع... " وذلك أنك تقول للواحد صه، وللاثنين صه، وللمؤنث، ولو أردت المثال نفسه لوجب في التثنية والجمع والتأنيث، وأن تقول أسكتا، وأسكتوا، وأسكتي، وأسكت، وكذلك جميع الباب" (ابن جني، 2000)، لاشك إذاً أن هذا النوع من التغير الذي يطرأ على الصيغة يشكل لوناً من ألوان التطور الدلالي في اللغة العربية.

الفصل الرابع

الدلالة النحوية

ليست غاية النحو هي معرفة الصواب والخطأ في ضبط أواخر الكلم فحسب وأن كان المتتبع لتحديد غاية النحو يلحظ أن النحاة المتأخرين هم الذين يجعلون غاية النحو هي تمييز صحيح الكلام من فاسده، ولعلّ الانحراف بغاية النحو إلى هذه الزاوية الضيقة يرجع سببه إلى تخلي أبناء اللغة لظروف ودواعٍ مختلفة عن مستوى اللغة الفصيح، واصطناع العاميات بديلا عنه، بحيث لم تعد العربية الفصيحة سليقة للمتكلمين بها، ودرجت على ذلك العادة، وأُلفت هذه الغاية منه حتى أصبحت هي الغاية الوحيدة الواضحة وصار ينكر على النحو أن يتطاول إلى غاية سواها.

وسأجعل من تعريف ابن جني لمصطلحي النحو والإعراب وتفريقه بينهما مدخلا لدراسة الدلالة النحوية :

أولا :النحو :يعرفه ابن جني بقوله :" هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة والنسب، والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفِصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُد به إليها " (ابن جني، 2000)، والنحو بهذا المفهوم يشمل سائر علوم اللغة العربية، ما اختص منها بالمفردات والتراكيب، والغاية من ذلك وضع أصول لهذه اللغة تساعد من ليس من أهل العربية على التحدث بالعربية صحيحة فصيحة، فإن خرج عن سمت العربي قُوِّم لسانه بهذه الأصول. وهذا يتسق مع غرضه من تأليف كتاب الخصائص " ليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجر والجزم، لأن هذا أمر فرغ في أكثر الكتب المصنفة فيه منه، وإنما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادي، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي " (ابن جني، 2000). والنحو بهذا المفهوم العام مرادف لمصطلح القواعد عند تشومسكي كما وضّحه نايف خرما إذ يقول :" أما كلمة

القواعد فهي عنده – تشومسكي – تشمل النحو بالأضافة إلى الصرف كما تشمل النظام الصوتي، ونظام المعاني أيضاً " (خرما،1978).

ثانيا :الإعراب :عرف ابن جني الإعراب لغة بقوله :" الإعراب هو مصدر أعربت عن الشيء، إذا أوضحت عنه، وفلان معرب عما في نفسه رأي مبين له موضح له " (ابن جني، 2000) ويرى أن العرب إنما سميت بذلك لما يعزى إليها من الفصاحة والإعراب والبيان (ابن جني، 2000).

وعرفه اصطلاحا :" هو الإبانة عن المعاني والألفاظ، إلا ترى انك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما وبنصب الأخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستتهم أحدهما من صاحب" (ابن جني،2000).

فالحركات هي التي وضحت لنا الفاعل والمفعول باعتبار أنّ الفاعل يكون مرفوعا والمفعول به يكون منصوبا، حتى وإن تقدم المفعول وتأخر الفاعل، غير أنّ الاقتصار على العلامة الإعرابية وحدها في تحديد المعنى أمر تجافيه الصحة العلمية ومن ثم يكون الإعراب واحدة من عدة قرائن لفظية ومعنوية تساعد في تحديد معنى الجملة.

و قد انتبه ابن جني إلى أهمية السياق في التمييز بين الفاعل والمفعول به عندما تنعدم وظيفة الحركة فيقول :" وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت :كلم هذا هذا فلم يجبه، لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت لأن في الحال بيانا لما تعني وكذلك قولك ولدت هذه هذه من حيث حال الأم من البنت معروفة غير مذكورة " (ابن جني، 2000).

وقد علق عبده الراجحي على مفهوم ابن جني للإعراب بقوله :" أن حصره النحو في كلام العرب دليل على إدراكه الواضح أن النحو مجاله الجملة وذلك واضح في مواضع كثيرة من الكتاب " – يعني الخصائص – (الراجحي،1974) والمراد بالنحو هنا هو الإعراب، لأنّ الإعراب مجاله الجملة، أما النحو عند ابن جني فهو يشمل سائر علوم العربية.

إذا التعليق بين الكلمات هو الذي يكسب الجملة معناها، أما الكلمات المستقلة فلن تكون كذلك " لأن اللفظ الواحد من الاسم والفعل لا تفيد شيئا وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى، واستغنى الكلام (المبرد،(د – ت)) فالمعنى يجيء من الكلام لأنّ الكلام " إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة، وأنما تجـنى من الجـــمل ومدارج القول " (ابن جني،2000).

وقد سمى ابن جني الدلالة الناتجة عن بناء التركيب " الدلالة المعنوية " على حين سماها المحدثون " المعنى النحوي " ويفسر عبده الراجحي المعاني النحوية بقوله " ومن الحقائق المقررة في الدرس الحديث أنّ النحو هو درس للتركيب أو الجملة، أي يدرس المعاني النحوية وليس المعاني المعجمية، أي أنّه يدرس معاني الأشكال ذاتها أو المعاني التي تؤديها البنية اللغوية، والعلاقات التي تمثلها العناصر التي تتركب معا في كلام العرب " (الراجحي، 1974).

وقد أشار ابن جني إلى هذا المفهوم بالقول :"مضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ " (ابن جني، 2000).

ومهما يكن من أمر، فانه يبقى لأفكار ابن جني دور التأصيل في نحو اللغة وإعرابها، أي في النظام اللغوي الشامل، وإن كان الإعراب فرعا من ذلك النظام لكن ابن جني لم يخض في تفصيلات وجوه الرفع والنصب وما شابه ذلك، وإنما اكتفى بالأصول التي يبنى منها هذا العلم وفروعه التي يخرج إليها. وأن تحدث عن بعض الموضوعات النحوية أو الإعرابية فان ذلك يكون على سبيل الاستشهاد أكثر مما يكون الغرض منه الخوض في تفاصيل موضوعات الإعراب ووجوهه المختلفة.

فهو مثلا عندما يعرض لما يسمى بالفصائل النحوية، لا يعرضها بشكل مفصل وإنما يسوقها تحت أصول كبرى، كفكرة الأصلية والفرعية، التي نجد صداها في " باب غلبة الفروع على الأصول " وجاء فيه " هذا فصل من فصول العربية طريف تجده في معاني العرب، كما تجده في معاني الإعراب، ولا تكاد تجد شيئا من ذلك إلا والغرض منه المبالغة، فمما جاء فيه ذلك للعرب قول ذي الرمة:

و رَملٍ كأوراكِ العذارَى قطعتُه   إذا جللّته المُظلماتُ الحنادسُ

(ذو الرمة، 1972)

أفلا ترى ذا الرمة كيف جعل الأصل فرعا، والفرع أصلا، وذلك أن العادة والعرف في نحو هذا أن تشبه أعجاز النساء بكثبان الأنقاء... " (ابن جني، 2000).

ثم نجده يخلص في هذا المجال إلى القول " وهذا المعنى عينه قد استعمله النحويون في صناعتهم، فشبهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل، إلا ترى أن سيبويه أجاز في ذلك :هذا الحسن الوجه أن يكون الوجه بالجر من موضعين، أحدهما الإضافة، والأخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجر تشبيها له بالحسن الوجه... " (ابن جني، 2000). ويدلك على صحة رأي سيبويه بأنّ " العرب إذا شبهت شيئا بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما، ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه، تمموا ذلك المعنى بينهما بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فاعملوه " (ابن جني، 2000).

وفي موضع أخر نجد ابن جني يخصص في " خصائصه باباً للحديث عن مشابهة معاني الإعراب لمعاني الشعر وهو بعنوان " باب في مشابهة معاني الإعراب معاني الشعر"، ويورد مثالا غير شعري في هذا السياق،إذ يقول :" ومنه قول العرب أعطيتك إذ سألتني، وزدتك إذ شكرتني فــ " إذ " معمولة العطية والزيادة، وإذا عمل الفعل في ظرف زمانيا كان أو مكانيا، فانه لابد أن يكون واقعا فيه، وليست العطية واقعة في وقت المسألة، وإنما هي عقيبه، لأنّ المسألة سبب العطية، والسبب جار مجرى العلة،فيجب أن يتقدم المعلول والمسبب، لكنه لما كانت العطية مسببة عن المسألة وواقعة على أثرها، وتقارب وقتاهما، صارا بذلك كأنهما في وقت واحد فهذا تجاور في الزمان، كما أن ذاك تجاور في الإعراب " (ابن جني، 2000).

فمعاني الشعر هي الأصل كما يرى ابن جني الذي تفرعت عنه معاني الإعراب ولكي يثبت صحة ذلك قدم لنا مجوعة من الأمثلة اجتزأ بعضا منها " قول من اختار

إعمال الفعل الثاني، لأنه العامل الأقرب نحو :ضربت وضربني زيد، وضربني وضربت زيداً، فنظير معنى هذا قول الهذلي :

بلى أنها تعفو الكُلُوم وإنما نَوَكَّل بالأدْنَى وإن جلّ ما يمضي

(ابن جني، 2000)

ومنه أيضا ما جاء عنهم من الإعراب على الجوار في قولهم :" هذا جحر ضب خرب " (ابن جني، 2000).

ويبين ابن جني أن صحة الإعراب تحكمها صحة في المعنى، لهذا خص ابن جني " المستحيل " باب في كتابه الخصائص بعنوان " باب في المستحيل، وصحة قياس الفروع على فساد الأصول " وقد ذكر في هذا الباب استقامة المعنى من استحالته والاستطالة على اللفظ بتحريفه والتلعب به، ليكون ذلك مدرجة للفكر، ومشجعة للنفس، وارتياضا لما يرد من ذلك الطرز (ابن جني، 2000).

ويقف أبو الفتح عند لفظ الدعاء ومجيئه على صورة الماضي الواقع نحو أيدك الله، وحرسك الله، فيقال لذلك بقوله:" إنما كان ذلك تحقيقا له، وتفاؤلا بوقوعه أن هذا ثابت بإذن الله، وواقع غير ذي شك، وعلى ذلك يقول السامع للدعاء إذا كان مريدا معناه: وقع أن شاء الله، فوجب لا محاله أن يقع ويجب " (ابن جني، 2000).

وفي موضع أخر نراه يعلق على قول الشاعر :

ولقد أمرُ على اللئيمِ يسبُّني فمضيتُ ثُمَّ قلتُ لا يعنيني

بقوله " فان حكى فيه الحال الماضية، والحال لفظها أبدا المضارع، نحو قولك :زيد يتحدث ويقرأ، أي هو في حال تحدث وقراءة، وعلى نحو من حكاية الحال في نحو هذا قولك :كان زيد سيقوم أمس، أي كان متوقعا منه القيام فيما مضى" (ابن جني،2000).

و سأشير هنا إلى بعض الظواهر النحوية التي يقوم بها الجانب الدلالي بدور بارز وجلي وهي:

أولا: الحذف والتقدير والإضمار: عند استعمال هذه المصطلحات، لم يفرق اللغويون السابقون تفريقاً واضحاً بين هذه المصطلحات وإنما استعملوها استعمالاً حراً

وواسعاً وأعطوها حرية التبادل في التعبير عن كل حالة من هذه الحالات، وإن كان معناها يختلف اختلافاً كبيراً.

فالحذف هو إلغاء العامل عن العمل ثم حذفه وإعطاء ما كان مؤثراً فيه حكماً آخر يختلف عن حكم الإعراب الأول، على نحو ما يحدث عند حذف حرف الجر ونصب ما كان مؤثراً فيه، وهو ما يعبر عنه بالتوسع، أو النصب على نزع الخافض (أبو المكارم، 1973).

أما التقدير فهو انعدام المقدر نهائياً من ناحية ظهوره، وفي حالات كثيرة لا يحدد بصيغة معينة، وإنما يترك ليتماشى مع السياق (أبو المكارم، 1973).

أما الإضمار فهو يتداخل مع النوعين السابقين " الحذف والتقدير " فقد يدخل ضمن مصطلح الحذف حين يبقى أثر العامل المحذوف في الجملة، وهو يدخل ضمن دائرة التقدير، فكل عامل أوجد في النص عملاً، وفقد صيغة قالوا عنه أنه مضمر، أي يتم تقديره وافتراض وجوده (أبو المكارم، 1973).

لكن ما يميّز المضمر أنه يقبل في حالات كثيرة الظهور في التركيب وهو ما يطلق عليه جواز المضمر الذي " إن شئت جئت به، وإن شئت لم تأت به " (الزبيدي، 1966،).

والشيء الوحيد الذي يمكن أن يجمع بين هذه المصطلحات الثلاثة هو اتفاقها على إيجاد " ما لا وجود له في ظاهر النص اللغوي " (أبو المكارم،1973).

وسيتم تناول بعض النماذج من ظاهرة الحذف والتقدير ومدى تأثيرها في المعنى واحتياج التركيب لها.

1.4 الحذف :

الحذف يقع على المفرد وعلى الجملة، أما الحذف المفرد فهو على ثلاثة أضرب: اسم، وفعل، وحرف " قد حذفت العرب الجملة، والمفرد والحرف وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه " (ابن جني، 2000).

أ. **حذف الإسم:** أجاز ابن جني حذف كلٍ من المبتدأ والخبر والمضاف والمضاف إليه، كما جوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه " وأكثر ذلك في الشعر دون النثر من حيث كان القياس يحظره " (ابن جني، 2000).

ويحتكم ابن جني إلى قرينتي الحال والتنغيم في جواز الحذف، فما احتكم فيه إلى قرينة الحال قوله: " وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم :سير عليه ليل. وهم يريدون ليل طويل. وكأنّ هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التلويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله :" طويل " (ابن جني، 2000)

ومما احتكم فيه إلى قرينة عنصر التنغيم كمسوغ لحذف الصفة ما جاء في قوله "وأنت تحس من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول كان والله رجلاً، فتزيد في قوة اللفظ بـــ " الله " هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي رجلاً أو شجاعاً " (ابن جني، 2000).

كما ذكر حذف المفعول واستشهد فيه بقوله تعالى:{ وأوتيت من كل شيء } (النمل، آية 27) أي أوتيت منه شيئاً (ابن جني، 2000).

وعليه قول الله سبحانه:{ فغشاها ما غشي } (النجم، آية 54) أي غشاها إياها.
وكذلك قول الحطيئة:

منّعمة تصونُ إليك منها   كصونك من رِداء شَرْعَبيّ

(الحطيئة،1987)

فقد حذف المفعول به الذي هو الحديث، لأن المقصود هو أنها تصون الحديث منها إليك.

كما تناول حذف المتعاطفين فقال:" وقد حذف المعطوف تارة والمعطوف عليه تارة أخرى، روينا عن أحمد بن يحي أنهم يقولون :راكب الناقة طليحان، أي راكب الناقة، والناقة طليحان، وتقول: الذي ضربت زيداً جعفراً، تريد الذي ضربته وزيداً فتحذف المفعول من الصلة " (ابن جني، 2000)

كذلك أجاز حذف المستثنى نحو قولهم :جاءني زيد ليس إلا، وليس غير، أي ليس إلا إياه، وليس غيره " (ابن جني، 2000).

كذلك أجاز ابن جني حذف خبر إن مع النكرة خاصة، نحو قول الأعشى :

إنّ مَحّلاً وإنّ مُرْتَحَلا   وإنّ في السَّفْر إذ مَضَوا مَهَلاً

(البغدادي، (د–ت))

أي إن لنا محلاً وإن لنا مرتحلاً (ابن جني، 2000).

ومنها " حذف أحد مفعولي ظننت، وذلك نحو قولهم :أزيداً ظننته منطلقاً ؟ ألا ترى أن تقديره :أظننت زيداً منطلقاً، ظننته منطلقاً، فلما أضمرت الفعل فسرته بقولك ظننته، وحذفت المفعول الثاني من الفعل الأول المقدر اكتفاء بالمفعول الثاني الظاهر في الفعل الآخر" (ابن جني، 2000).

ومنها حذف خبر كان في نحو قول الفرزدق :

أسكرانُ كان ابنَ المَرَاغة إذ هجا   تميماً ببطْنِ الشأمِ أم مُتَسَاكِرُ

(الفرزدق، 1966)

ألا ترى تقديره :أكان سكران ابن المراغة، فلما حذف الفعل الرافع فسره بالثاني فقال كان ابن المراغة " ابن المراغة " هذا الظاهر خبر " كان " الظاهرة، وخبر " كان " المضمرة محذوف معها، لأن كان الثانية دلت على الأولى"(ابن جني 2000).

ولا يخفى ما في النص من دليل على تحول التأويل من مجرد فكرة الاتساع عند سيبويه إلى اعتصار النماذج اللغوية اعتصارا لتتفق مع ما تقرر لدى ابن جني من أصول نحوية، وبهذا تكون للصنعة الذهنية الهيمنة على الأصول النحوية، " ومنها حذف التمييز وذلك إذا علم من الحال حكم ما كان يعلم منها به، وذلك قولك :عندي عشرون... فإذا لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة " (ابن جني، 2000).

" وحذف الحال لا يحسن، وذلك أن الغرض فيها أيضاً إنما هو توكيد الخبر بها وما طريقه التوكيد غير لائق به الحذف... فأما ما أجزناه من حذف الحال في قوله تعالى :{ فمن شهد منكم الشهر فليصمه } (البقرة، آية 185) أي فمن شهده صحيحاً

بالغاً فطريقه أنه لما دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفاً " (ابن جني، 2000).

كما تطرق ابن جني إلى حذف الفاعل وجوزه على مضض وهو بذلك يحذو حذو شيخه أبي علي الفارسي يقول :" وعلى كل حال فإذا كان الكلام إنما يصلحه ويفسده معناه وكان هذا معنى صحيحا مستقيما، لم أر به بأسا، وعلى أن المسامحة في الفاعل ليست بالمرضية، لأنّه أصعب حالا من المبتدأ، وهو في المفعول أحسن " (ابن جني، 2000).

ومما جاء في حذف الفاعل قول الشاعر :

وما راعني إلا يسيرُ بُشرْطة   وعَهْدِي به فينا يُفشّ بكير

(ابن منظور،فرج)

يعقب أبو الفتح على البيت قائلا :" أراد بقوله ما راعني إلا يسير، أي مسيره، وقد يجوز أن يكون حالا، والفاعل مضمر، أي وما راعني إلا سائرا بشرطه " (ابن جني، 2000).

ب- **أما حذف الفعل** :فهو عند ابن جني على ضربين :أحدهما أن تحذفه والفاعل فيه فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة ؛ وذلك نحو :زيدا ضربته، ونحو قولهم :المرء مقتول بما قتل به، إن سيفا فسيف، وإن خنجرا فخنجر، أي أن كان الذي قتل به سيفا، فالذي يقتل به سيف، فكان واسمها وإن لم تكن مستقلة فإنّها تعتد اعتداد الجملة. (ابن جني، 2000).

والآخر :أن تحذف الفعل وحده، وذلك أن يكون الفاعل مفصولاً عنه مرفوعاً به، وذلك نحو قولك :أزيد قام، فزيد مرفوع بفعل محذوف خال من الفاعل، لأنك تريد أقام زيد، فلما أضمرته فسرته بقولك :قام. وكذلك { إذا السماء انشقت} (البروج، الاية 1). أي إذا انشقت السماء (البروج، الاية 1).

جـ- **حذف الحرف** :" قد حذف الحرف في الكلام على ضربين، أحدهما حرف زائد عن الكلمة مما يجيء لمعنى. والآخر :حرف من نفس الكلمة" (ابن جني، 2000).

وفي باب زيادة الحروف وحذفها يقول :" وكلا ذينك ليس بقياس " وينقل عن شيخه أبي علي الفارسي :" إن الحروف إنما دخلت لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً، واختصار المختصر إجحاف به " (ابن جني، 2000).

فالقياس كما يقول أبو الفتح ألاّ يجوز حذف الحروف، ولا زيادتها، ومع ذلك فقد حذفت تارة، وزيدت تارة أخرى، فمن حذفها ما حكاه أبو عثمان عن أبي زيد من حذف حرف العطف في نحو قولهم :أكلت لحماً، سمكاً، تمراً، وأنشد أبو الحسن :

كيف أصبحت كيف أمسيت مما   يزرع الود في فؤاد الكريم

(العسكري، (د–ت))

والأصل كيف أصبحت وكيف أمسيت (العسكري، (د–ت)) وكذلك تحذف همزة الأستفهام نحو قول عمران بن حطان :

فأصبحت فيهم آمناً لا كمعشر   أتوني وقالوا :من ربيعة أو مضر ؟

وقول الكميت :

طربتُ وما شوقاً إلى البيضِ أطربُ   ولا لعباً مني وذو الشيبِ يلعب

(الكميت، 1992)

أراد :أو ذو الشيب يلعب (ابن جني، 2000).

والأصل أن يكون هذا الحرف مذكورا في السياق المستفهم به عن معناه، لأنّه حرف وضع لهذا المعنى وجيء به من أجله، إلا أنه قد أسقط من استعمالات عديدة كما مر في الشاهدين السابقين، مما جعل الكوفيون يقولون بجواز حذفها، دون أن يكون عليها دليل في التركيب على نحو ما سبق (القيرواني، 1971).

لكن البصريين يرفضون وجهة النظر هذه، ويحيلون ما جاء منها على باب الضرورات الشعرية. وأول بعض الأبيات تأويلاً يخرجها من حيز الاستفهام نهائياً ويرجعها إلى الخبر. فسيبويه عند حديثه عن " أم المنقطعة " ذكر بيت الأخطل :

من هاد، والياء من حكيم، والعين من عليم، والصاد من صادق، فكأن الكلمة قد حذفت واستغني عنها بحرف منها. ومن ذلك قولهم في القسم :والله لأفعلت وتالله لقد فعلت. وأصله أقسم بالله، فحذف الفعل والفاعل، وبقيت الحال من الجار والجواب دليلا على الجملة المحذوفة، ومن هذا أيضا الأفعال في الأمر والنهي والتحضيض نحو قولك :زيدا، إذا أردت اضرب زيدا أو نحوه.

كما تحذف الجملة من الخبر، نحو قولك :القرطاس والله، أي أصاب القرطاس. وكذلك الشرط في نحو قوله :الناس مجزيون بأفعالهم أن خيرا فخير، وان شرا فشر، أي إن فعل المرء خيرا جزي خيرا، وإن فعل شرا جزي شرا، ومنه قول التغلبي :

– إذا ما الماء خالطها سَخِينا –

(ابن كلثوم، 1981)

أي فشربنا سخينا، وعليه قوله تعالى :{ فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشر عينا } (البقرة، آية 60) أي فضرب فانفجرت (ابن جني، 2000).

لا شك إذا أن العربي كان يكتفي باللمحة الدالة والإشارة الخاطفة، حتى سمعناهم يقولون :" رب إشارة أبلغ من عبارة ".

ويعلل أبو الفتح حذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابهتها المفرد بكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل نحو :ضربت ويضربان، وقامت هند وحبذا زيد، ومنه قوله تعالى { لتبلون في أمولكم } (آل عمران، الآية 186) وما أشبه ذلك مما يدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل وكونه معه كالجزء الواحد (ابن جني،2000).

2.4 التقديم والتأخير :

ابن جني يذكر في الخصائص أن التقديم على ضربين :أحدهما ما يقبله القياس والآخر ما يسهله الاضطرار (ابن جني، 2000). فالأول كتقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل، وكذلك ظرف الزمان والمكان، والاستثناء يتقدم على الاسم دون الفعل، فتقول ما قام إلا زيداً أحد، ولا نقول :إلا زيدا قام القوم. كذلك يجوز تقديم الخبر على

المبــتدأ، وخبر كان وأخواتها على أسمائها، ويقبح تقديم التميز على المميز ولا يجوز تقديم نائب الفاعل، كما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل. ويضع قاعدة عامة يقول فيها " وليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه. فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه، لأنه مرفوع بالمبتدأ والابتداء، فلم يتقدم الخبر عليهما معا وإنما تقدم على أحدهما وهــو المبتدأ، وبذلك لا تنتقض القاعدة. كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول، ولا الــتوابع كلها ما عدا عطف النسق وهو قليل، والذي جوز التقديم في عطف النسق كما في قولك قام وعمرو زيد، أنك اتسعت في الكلام قبل الاستقلال والتمام. وسبب قلته انه ضــعيف مــن جهة القياس لأنك إذا قلت قام وزيد عمرو فقد جمعت أمام زيد عاملين، أحدهما قام، والآخر الواو، ألا تراها قائمة مقام مقام العامل قبلها، وإذا صرت إلى ذلك صرت كأنك قد أعملت فيه عاملين كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف، ولا الجواب على المجاب سواء كان شرطا أو قسما ". وبعد أن يفرغ ابن جني من سرد هذه المسائل وأمثلتها، وتعليل ما يستحق التعليل يقول :" فهذه وجوه التقديم والتأخير في كلام العــرب، وان كــنا تركنا منها شيئا فانه معلوم الحال ولاحق بما قدمناه " (ابن جني، 2000) وواضح أن ابن جني في هذا الباب قد وقف عند سرد ما يتفق مع قواعد النحو، ومــا يختلف عنها، مراعيا صحة القياس، أو ضعفه أو فساده، دون أن يذكر لنا أسباب التقديم، فإذا تقدم به الزمن وصنف (المحتسب) نراه يركز تركيزا شديدا على التقديم، وخاصــة تقديــم المفعــول به ليبين أهميته البلاغية، فأهميته عند ابن جني تظهر من ناحيتين الأولى تقديم المفعول والثانية حذف الفاعل وإسناد الفعل إلى المفعول، ويشعر ابــن جنــي بأهمية ما يقول بهذا الصدد فيقول :" ينبغي أن يعلم ما اذكره هنا، وذلك أن أصل وضع المفعول أن يكون فضله، وبعد الفاعل كضرب زيد عمرا، فإذا عناهم ذكر المفعــول قدموه على الفاعل فقالوا ضرب عمرا زيد. فإذا زادت عنايتهم به قدموه على الفعــل الناصــبة، فقالوا عمرا ضرب زيد.فان تظاهرت العناية به عقدوه على انه رب الجملة، وتجاوزوا به حد كونه فضلة، فقالوا :عمرو ضربه زيد فجاءوا به مجيئا ينافي

كونـــه فضلة، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا :عمرو ضرب زيد فحذفوا ضميره، ولا ينصبوه على ظاهر أمره، رغبة به عن صورة الفضلة... " (ابن جني، 1998).

فابن جني يقرر أن تقديم المفعول يكون لنكتة بلاغية هي العناية بشأنه، وان هذه العناية تقوى وتضعف بحسب الحالات، وكلـــما قويت العناية اتخذ التقديم صورة جديدة، وهذه الصورة تصل إلى أربعة مراتب الأولى :أن يتقدم المفعول على الفاعل فقط، والثانية :أن يتقدم على الفعل منصوبا، والثالثة :أن يتقدم على الفعل مرفوعا ويصبح عمدة بعد أن كان فضلة، والرابعة :وهي أقواها وأرفعها منزلة، لأنها تفضل الثالثة بان الجملة التي بعد المقدم تصبح مختصة به عندما تخلو من الضمير. ولا شك أن كل حالة من هذه الأحوال تستعمل في مكانها المناسب.

وثمة بعض الأمور النحوية يرى ابن جني أن فيها تركيباً نحوياً خاطئا كعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، فنرى ابن جني لا يقف فيه موقف النحاة،بل يفطن إلى أن العرب حين تلجا إلى هذا الأسلوب كانت تلجا إليه بدافع من حسها اللغوي والبلاغي، الذي لا يستطيع أن يعلله العربي البسيط في تفكيره، ولكنه يعبر به، ولا يجد في نفسه حرجا من هذا التعبير. فابن جني لا يرى في هذا الأسلوب ضربا من الضرورة ولا الشذوذ، بل يرى فيه شدة اهتمام بالمفعول لا تقل عن شدة اهتمامه بالفاعل. وان وضع المفعول بعد الفاعل ربما يعني أنه أقل درجة من حيث الاهتمام به فالتصاق ضمير المفعول بالفاعل، وعودته على المفعول المتأخر عنه يلفت نظرنا إلى هذا الاهتمام. ورغم هذه اللفتة الفنية الدقيقة التي التفت إليها ابن جني، إلا أننا لا نستطيع أن نضيفها إليه، لأنه في ذلك كان متأسيا بأبي الحسن الأخفش " فقد جوز الأخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا، أي اتصال ضمير المفعول بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله :

جزى ربُّه عني عديَّ بن حاتم　　　جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فعل

وبقوله :

لما عصا أصحابُه مصعبا أدَّى إليه الكيل صاعاً بصاع

(الاسترباذي،1978).

فذكر تقديم المفعول وشدة اقتضاء الفعل له يتردد في أكثر من موضع من واضع الكتاب. وابن جني قد تحدث عنه في استقصاء وشمول، وعدد ما فيه من مراحل تتفاوت قوة وضعف وبين في كل مرحلة كيف تكون العناية أشد من المرحلة التي قبلها واختلاف الأساليب لإبراز تلك العناية. كل ذلك يدلنا على أن أمر التقديم والتأخير عند ابن جني لم يكن صغيرا، وإن تتبع مواضعه ليس ضربا من التكلف كما زعم عبد القاهر حين أنكر على النحاة مبالغتهم في معالجتهم أمر التقديم. وبدلا من أن نجد عبد القاهر يدافع عن هذا الاتجاه الذي اتخذه النحاة، وخاصة ابن جني إزاء تفسيرهم لتقديم المفعول به، راح ينتقد مسلكهم ويبخس جهدهم متهما إياهم بأنهم لا يتغلغلون إلى معرفة دقائق الكلام سواء في التقديم والتأخير، أو الحذف والتكرار، أو الإظهار والإضمار أو الفصل والوصل، ولا يغوصون إلى إدراك أنواع الفروق والوجوه. في الوقت الذي نرى فيه ابن جني يبرز التقديم في صوره المختلفة ودرجاته المتفاوتة ويبين القصد من وراء ذلك.

3.4 التحويل في بناء الفعل :

لابن جني حديث هام عن الجملة الفعلية من حيث تقديم المفعول به على الفاعل تقدم ذكره، وربط هذا التقديم بالبناء للمجهول والتحويل في بناء الفعل.

قال :" إن تقديم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه كما أن تقديم الفاعل قسم أيضا قائم برأسه. وإن كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا نحو قول الله عز وجل :{ إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ } (فاطر، الآية 28) و{ الهاكم التكاثر } (التكاثر، الآية 1) وفي كثير من شعر الشعراء، والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر، فلما كثر وشاع

تقديم المفعول على الفاعل، كان الموضع له حتى انه إذا أخره فموضعه التقديم ويعلل ابن جني لرأيه هذا بقوله :" ولا تستنكر هذا الذي صورته لك، ولا يجف عليك، فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه وتستشبعه "، ثم يربط بقواعد ترتيب الكلام في الجملة الفعلية، فيرى أن تقديم المفعول لما استمر وكثر كأنه هو الأصل، وتأخير الفاعل كأنه أيضا هو الأصل " (ابن جني، 2000) ولذلك يقول سيبويه عن الفاعل والمفعول من حيث التقديم والتأخير :" وأن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم " (سيبويه، 1988) لأن هناك تعليلا للتقديم في الجملة العربية يتصل بما اصطلحوا على تسميته بـ" معقد الفائدة " (ابن يعيش،(د-ت)) لذلك ربما تكون هناك فائدة في تقديم المفعول على الفاعل، لأنه يعقد تلك الفائدة. ويربط أبو علي الفارسي هذا التقديم بظاهرة البناء للمجهول، فيرى في تغيير الفعل من اجل إسناده إلى المفعول دليلا على تمكين المفعول عندهم، وتمكين حاله في أنفسهم إذ افردوه بأن صاغوا الفعل له صياغة مخالفة لصيغته للفاعل(ابن جني، 2000).

لذا فلا عجب من توقف ابن جني أمام بعض القراءات القرآنية موجها إياها اعتمادا على ما في القراءة من البناء للمجهول، فقد قرأ ابن عامر{ وحملت الأرض } (الحاقة، الآية 14)، ويقول ابن مجاهد :وما أدري ما هذا ؟ قال أبو الفتح :" هذا الذي تبشّع على ابن مجاهد حتى أنكر من هذا القراءة صحيح واضح. وذلك أنه أسند الفعل إلى المفعول الثاني حتى كأنه في الأصل :وحملنا قدرتنا، أو ملكا من ملائكتنا الأرض، ثم أسند الفعل إلى المفعول الثاني، فبني له فقيل :فحملت الأرض، وهذا كقولك :ألبست زيدا الجبة... فيجوز مع استيفاء المفعول الأول أن يبنى الفعل للمفعول الثاني فتقول: أُلبسَت الجبةُ زيدا، على طريق القلب للاتساع، وارتفاع الشك فيجوز على هذا أن تقول: حُمِلَت الأرضُ الملكَ، فتقيم الأرض مقام الفاعل مع ذكر المفعول الأول، فما ظنك بجواز ذلك وحسنه، بل بوجوبه إذا حذف المفعول الأول ؟ وكذلك أطعمت زيدا الخبز، وأُطعمَ زيدٌ الخبزَ، وتتسع فتقول :أُطْعِمَ الخبزُ زيدا، ومثله أُركب الفرسُ، وأُبثَّ الحديثُ، وكُسيَت الجبةُ، وأُطعِم الطعامُ، وسُقِي الشرابُ ولُقِي الخيرُ، ووُقِي السرُ " وبعد

هذا التوضيح لقراءة ابن عامر، وربط المبني للمجهول بالاتساع والحذف في الجملة والقلب وارتفاع الشك وغير ذلك من الجوانب النحوية والدلالية، أنهى ابن جني حديثه بعبارة، تدل على عادته في إنزال الأوائل منزلتهم قائلا :" رحم الله ابن مجاهد فلقد كان كبيرا في موضعه، مسلّما فيما لم يمهر به " (ابن جني،1998، 2000).

4.4 التقدير في إعراب الجمل :

الخبر الجملة عند ابن جني هو " كل كلام مفيد مستقل بنفسه، وهوعلى ضربين جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل ولا بد لكل واحدة من هاتين الجملتين إذا وقعت خبرا عن المبتدأ من ضمير يعود إليه منها، وموضع الجملة رفع للمبتدأ " (ابن جني، 2000).

وفيما يتعلق بزيادة بعض حروف الجر، فقد قرر ابن جني أن" الباء " مثلا قد زيدت في أماكن، ومعنى قوله زيدت أنها إنما جيء بها توكيدا للكلام، ولم تحدث معنى، كما أن " ما " من قوله تعالى { فبما نقضهم } (النساء، الآية 155).وقوله { وعما قليل } (المؤمنون، الآية 45) وقوله { ومما خطيئاتهم } (نوح، الآية 25).إنما تقديره فبنقضهم، وعن قليل، ومن خطيئاتهم، ونحو ذلك قوله تعالى :{ أليس الله بكاف عبده } (الزمر، الآية 36). وتقديره كافيا عبده، وقوله{ألست بربكم} (الأعراف، الآية 172) أي ألست ربكم ؟ " وما أنت بمؤمن لنا " (يوسف 17) أي مؤمن لنا

وقد يخرج ابن جني عن هذا الإطار من اعتبار مثل هذه الحروف التي ذكرها في الأمثلة السابقة حروف زيادة إلى النظر إليها على غير وجوه الزيادة، وله في ذلك تأويل لطيف في نحو قوله تعالى :{ تنبت بالدهن } (المؤمنون، الآية 20).حيث يقول:" ذهب كثير من الناس إلى أن الباء فيه زائدة والتقدير :تنبت الدهن، وهذا عند حذاق أصحابنا على غير وجه الزيادة، وإنما تأويله عندهم – والله اعلم – تثبت ما تنبته والدهن فيها ؛ كما تقول خرج زيد بثيابه،أي وثيابه عليه". (ابن جني،1985، ج1،ص 150).

ومما تقدم يتبين أن ابن جني لم يقدم جديدا على ما جاء به الأقدمون فيما يتصل بقضية التأويل، اللهم إلا في دقة التصفيف والتقسيم والتوزيع في بعض المسائل المتعلقة بهذه القضية وأن كانت هناك زيادة فإنما هي غلبة الصنعة في تأويل بعض التراكيب النحوية، وهذا ما دعته ضرورة العصر الذي عاش فيه ابن جني.

فهذا التقدير الذي سعى إليه العرب واللغويون قد خدم المعنى بشكل عام، المعنى النحوي أو المعنى الدلالي. فقد كان هذا التقدير وسيلة ربط بها النحاة بين سطح الجملة وعمقها، وهذا ما يؤكد عليه النحو التوليدي اليوم، لأن موقع الكلمات،والذي يحتل أهمية بالغة في القواعد التوليدية يكون في البنية العميقة، فالكلمة تأخذ قيمتها النحوية من حيث موقعها في البيئة العميقة.

5.4 الحمل على المعنى :

فـــي هذه المسألة يقوم العنصر الدلالي بعلاج الكثير من المخالفات اللفظية وذلك بأن يحمل الكلام على معناه لا على لفظه، وهذه الطريقة بالإضافة إلى الحذف والتقدير والإضـــمار سنها علماء العربية ومنهم ابن جني للحفاظ على النظام ولحفظ الجملة من الوهن والخطأ.

قال ابن جني في وصف الحمل على المعنى " الحمل على المعنى واسع في هذه اللغـــة جدا " (ابن جني، 2000) ولا يفرض، ولا يغضغض، وقد أدينا وجهه، ووكلنا الحال إلى قوة النظر، وملاطفة التأويل " (ابن جني، 2000).

و كان النحويون لا يلجئون " للحمل على المعنى إلا إذا لم يكن حمل الكلام على اللفـظ والمعنى معا، وهم يعتقدون أن الحمل على المعنى واللفظ أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ " (ابن الأنباري،1987).

و الأمثلة على الحمل على المعنى كثيرة متنوعة ساق أبو الفتح شواهد منها :

أ – **تذكير المؤنث:** ومن ذلك قول عامر بن جوين الطائي :

فلا مُزْنَةٌ ودَقَتْ وَدْقَها　　　و لا أرضَ أبقلَ إبقالها

يعلق أبو الفتح على الشاهد السابق بقوله :" ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان "(ابن جني، 2000) ومنه قوله تعالى :{فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي} (الأنعام:78) المعنى هذا الشخص أو هذا الرأي " (ابن جني، 2000) ومنه أيضا قوله تعالى :{ إنّ رحمة الله قريب من المحسنين } (الأعراف 56).

وقيل إنما أسقطت منه التاء لأنّ الرحمة والرحم واحد، فحملوا الخبر على المعنى، ويؤيده قوله تعالى{ هذا رحمة من ربي}(الكهف 98) "(ابن يعيش،(د-ت)).

و من تذكير المؤنث قول الشاعر :

إن امرأ غرَّه منكن واحدةٌ بعدي وبعدِك في الدنيا لمغرور

لما فصل بين الفعل وفاعله حذف علامة التأنيث وأن كان تأنيثه حقيقيا (ابن جني، 2000).

ثم يذكر ابن جني بعد ذكره لهذه الشواهد وغيرها أن تذكير المؤنث واسع جداً لأنه رد فرع إلى أصل (ابن جني، 2000).

والحقيقة أن ابن جني وغيره من النحاة حين يعدون المذكر أصلا والمؤنث فرعا فَإنّ ذلك لايؤيده الاستعمال اللغوي، بل هو إهمال للعديد من الأسماء المؤنثة تأنيثا حقيقيا، وإلا فكيف يكون الأصل هو المذكر في نحو (فاطمة) و(زينب) بل أنهم يذهبون إلى أبعد من ذلك، فيعدون المؤنث بالألف المقصورة أشد تمكنا في التأنيث مما في آخره تاء التأنيث لأن ألف التأنيث صيغت الكلمة عليها، ولم تخرج الكلمة من تذكير إلى تأنيث، وتاء التأنيث لم تصغ الكلمة عليها وبالتالي أخرجت الكلمة من التذكير إلى التأنيث (ابن الأنباري، 1987).

ونود أن نقول أن ما ذكره ابن جني وما ذكره النحاة بعده في هذه المسألة لا يثبت على محك الدراسات اللغوية الحديثة التي تتخذ الواقع اللغوي واستعمالاته مجالا لها، وبغض النظر عن المبررات العقلية والفلسفية التي استند إليها هؤلاء الذين عدوا المذكر أصلا والمؤنث فرعا، فلا يوجد سبب مستمد من الاستعمال اللغوي يعضد هذا

التأصيل. وربما كان للتأثر الديني دور في تأصيلهم هذا، فالشرع جعل الرجال قوامين على النساء، والشرع أتاح للذكر مثل حظ الأنثيين في الميراث وغير ذلك.

ب - **أما تأنيث المذكر** :فقد وصفه ابن جني بأنه أذهب في التذاكر والأغراب من تذكير المؤنث (ابن جني، جـ2، ص415). ومن ذلك قراءة الحسن البصري " تلتقطه بعض السيارة "

وقال الهذيلي :

لو كان في قلبي كقَدْرِ قُلامةٍ حباً لغيرِك قد أتاها أرسلي

(ابن منظور، رسل)

كسر رسولاً وهو مذكر على أرسل، وهو من تكسير المؤنث، كأتان وأتن، وعناق وأعنق، وعقاب وأعقب، لما كان الرسول هنا إنما يراد به المرأة، لأنّها في غالب الأمر مما يستخدم في هذا الباب (ابن جني، 2000)

ومنه أيضا قول جرير :

لمّا أتى خبرُ الزبيرِ تواضعتْ سُورُ المدينة والجبالُ الخُشَّع

(البغدادي، (د-ت))

وكقولهم أيضا :- ما جاءت حاجتك، وكقولهم ذهبت بعض أصابعه،أنث ذلك لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى،وبعض الأصابع أصبعا، ولما كانت " ما " هي الحاجة في المعنى (ابن جني، 2000).

ومن ذلك أيضا ما رواه الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلا من أهل اليمن يقول:- فلان لغوب، جاءته كتابي فأحتقرها، فقلت له أتقول جاءته كتابي، فقال :نعم أليس بصحيفة ! قلت فما اللغوب ؟ قال :الأحمق (ابن جني، 2000).

جـ - **إفراد ماحقه الجمع** :- ذكر ابن جني ذلك بقوله :- ومن باب الواحد والجماعة قولهم هو أحسن الفتيان وأجمله، أفرد الضمير،لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد كقولك هو أحسن فتى في الناس (ابن جني، 2000).

ويذكر شاهدا شعريا على ذلك من قول ذي الرمة :

وَمَيَّةَ أحسنُ الثَقَلينِ وجهاً   وسالفةً وأحسنُه قَذالا

(ذو الرمة، 1972)

ويعلق على ذلك بالقول :- " فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه،وهذا يدلك على قوة اعتقادهم أحوال المواضع، وكيف ما يقع منها، ألا ترى أن الموضع موضع جمع وقد تقدم في الأول لفظ الجمع فترك اللفظ، وموجب الموضع على الإفراد، لأنه مما يؤلف في هذا المكان " (ابن جني، 2000).

ومنه قوله تعالى :- { ومن الشياطين من يغوصون له } (الأنبياء، آية 84) ومنه أيضا { بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون}(البقرة، آية112) فأفرد على لفظ ومن ثم جمع من بعده (ابن جني، 2000).

ويقر ابن حني بعد ذلك أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ كقولك :شكرت من أحسنوا إلى على فعله (ولو قلت شكرت من أحسن إليّ على فعلهم جاز) (ابن جني، 2000).

د) **استخدام لفظ الجماعة موضع التثنية** :من ذلك استخدام من للتثنية ويقول فيه " وقد توضع من للتثنية وذلك قليل، ومن ذلك قول الفرزدق :

تعش فإن واثقتني لا تخونني   نكن مثل مَنْ يا ذئبُ يصطحِبان

(الفرزدق، 1966)

وأنشدوا :-

أخو الذئبِ يعوي والغرابِ ومن يكن   شريكيه تطمع نفسُه كلَّ مطمعِ

أودع ضمير "من" في "يكن" على لفظ الإفراد وهو اسمها ؛ وجاء بـــ" شريكيه" خبرا لـــ "يكن " على معنى التثنية، فكأنه قال و" أي اثنين " كانا شريكيه طمعت أنفسهما كل مطمع (ابن جني، 2000).ومن الحمل على المعنى كذلك ما يؤول على " الحذف "

وقد أشرت إلى ذلك سابقا، ومن الشواهد التي ذكرها ابن جني تمثيلاً لضرب من ضروب الحمل على المعنى قول عبدالله بن الزعبري :

يالیت زوجِك قد غدا   متقلداً سيفاً ورمحاَ

(المبرد، (د-ت))

أي وحاملاً رمحا، فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه، ومن ذلك قول الشاعر :

علفتُها تِبناً وماءً باردا   حتى شَتَتْ همَّالةً عيناها

أي وسقيتها ماء باردا، وقوله :

تسمع للأجواف منه صرَدا   وفي اليدين جُسْأة وبَدَدا

(ابن جني،2000)

أي وترى في اليدين جسأة لان الجسأة والبرد لا يسمعان في اليدين ولكن يريان، ومما جاء في المبتدأ قولهم :تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، أي سماعك به خير من رؤيتك له، ومنه قوله تعالى : { وإنا منا الصالحون ومنا دون ذلك } (الجن، اية 11) أي منا قوم دون ذلك، فحذف المبتدأ وأقام الصفة، التي هي الظرف مقامه.

ومن الحذف بالاعتماد على المعنى ما ذكره ابن جني من حذف الخبر وذلك في مواضع كثيرة منها " قولهم في قول العرب كل رجل وصنعته، وأنت وشأنك، معناه أنت مع شأنك، وكل رجل مع صنعته، فهذا يوهم من أمم أن الثاني خبر عن الأول كما أنّه إذا قال :أنت مع شأنك، فإنّ قوله (مع شأنك) خبر عن أنت، وليس الأمر كذلك، بل لعمري أنّ المعنى عليه، غير أنّ تقدير الإعراب على غيره، وإنما(شأنك) معطوف على (أنت) والخبر محذوف للحمل على المعنى، فكأنه قال :كل رجل وصنعته مقرونان، وأنت وشأنك مصطحبان (ابن جني، 2000).

ومن الحذف لدلالة المعنى أيضا جواب الشرط ومن ذلك قولهم :"أنت ظالم أن فعلت، ألا تراهم يقولون في معناه :إن فعلت فأنت ظالم، فهذا ربما أوهم أن (أنت ظالم) جواب مقدم، ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه، وإنما قوله أنت ظالم مال على الجواب وساد مسده، فأما أن يكون الجواب فلا " (ابن جني، 2000).

ويدخل ضمن دائرة الحمل على المعنى أيضا قضية العطف على المعنى ويذكر ابن جني أمثلة متعددة من ذلك قوله تعالى :{ ألم ترى إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أو الذي مر على قرية } (البقرة، اية 258 – 259) قيل أنه محمول على المعنى حتى كأنه قال :أرأيت كالذي حاج إبراهيم في ربه، أو كالذي مر على قرية، فجاء بالتالي على أن الأول قد سبق ذلك، ومنه إنشادهم بيت امرئ القيس :-

إلا زعمت بَسباسةُ اليوم أنني كبرت وألا يُحسنُ اللهوَ أمثالي

(امرؤ القيس، (د-ت))

بنصب (يحسن) والظاهر أن يرفع لأنه معطوف على إنّ الثقيلة، إلا أنّه نصب حتى كأنّه قال :ألا زعمت بسباسة أن يكبر فلان. (ابن جني، 2000) ونحوه قول الشاعر :

بدا لِيَ أنّي لستُ مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئا إذا كان جائيا

(زهير، 1944)

فجاز العطف بالجر لأن هذا موضع يحسن فيه لست بمدرك ما مضى (ابن جني، 2000)

وبعد هذا فأننا لا نستطيع أن نغفل دلالة المفردات المستخدمة في الجملة ودورها في الحكم على ما يوجد من الحذف في بناء الجملة، من حيث أنّ هذه المفردات وعلاقاتها النحوية التي تقع فيها تعد قرينة لفظية أو حالية تساعد على الحكم بالحذف كما مر سابقا.

6.4 استعمال حروف المعاني بعضها موضع بعض :

يســـمي ابن جني هذا الباب الاتساع ويسميه النحويون التضمين، ويعد ابن جني أول مـــن عنى بالتضمين أو الاتساع، فقد كشفه وأوضحه في أمثلة كثيرة، فنراه يصف التـــبادل بين علاقة الأفعال بضمائمها وصفا بسيطاً يعلل به استخدام الحرف مع الفعل غـــير المســـتخدم معه في الاطراد دون أن يصيغ لذلك حداً شاملا يقنن هذا الاستعمال يقـــول :" اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف والأخر

بآخــر، فـــإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بإن هذا الفعل في معـــنى ذلك الأخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقوله عز اسمه { احلّ لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم } وأنت لا تقول :رفثت إلى المرآة، وإنمـــا تقـــول :رفثت بها، أو معها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء، وكنت تعدي أفضيت بـــ " إلى " كقولك أفضيت إلى المرأة، جئت بـــ " إلى " مع الرفث إيذانا وإشـــعارا أنه بمعناه " (ابن جني، 2000، جـــ2،ص 308) فكلام ابن جني يشير هنا إلى أن التبادل في استعمال الحرف قد يقع بين فعلين ينتميان إلى حيز دلالي واحد ولا يوجد بينهما فرق كبيرفي الدلالة على المعنى العام المستفاد من صيغتهما بمساعدة بقية عناصر التركيب.

لكن من جاء بعده من اللغويين والنحاة تقدموا بهذا المصطلح إلى دائرة المصطلحات المقننة، ووضعوا له الحدود التي يظهر في بعض منها أثر الفلسفة واضحاً. فابن هشام يعرفه بقوله :" قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً " (ابن هشام،1972)، ويعرفه الإشموني بأنه :" اشراب لفظ مع لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدي مؤدى الكلمتين " (الزركشي، 1958).

وقد اختلفت الآراء حول المحمل الذي يمكن أن يحمل عليه التضمين، مذ وجد في التراث النحوي، من جهة علاقة الفعل بما يدل عليه من معنى، هل يعامل على أنه دال على هذا المعنى حقيقة، أم أن علاقته بهذا المعنى علاقة مجازية ؟

ابن جني من خلال نصوصه التي بين أيدينا لم يتعرض لهذه العلاقة صراحة وأن كان المفهوم من كلامه أن المعنى مستعمل في حقيقته وأنه يقترب من باب الترادف في الأفعال لأن :" هذا الفعل في معنى ذلك الأخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه " (ابن جني، 2000) وذلك خاصة حين ينص على أن هذا التبادل بين الأفعال :" يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد حتى تكلف أن يوجد فرقا بين قعد وجلس " (ابن جني، 2000). أما كلمة المجاز فقد وردت في نقل "

البطليوسي " لعبارة ابن جني السابقة في وصف التضمين، فقد نقل هذه العبارة بصيغة " فإن العرب قد تتسع فتوقع احد الحرفين موقع الأخر مجازاً "(البطليوسي، 1973).

ولا يفوت ابن جني أن ينبه على أنّ هذا الاستعمال يجب أن يكون مقيدا مشروطا فيقول :" ولسنا ندفع أن يكون ذلك، كما قالوا، لكنا نقول :أنّه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنك أن أخذت بظاهر هذا القول غفلا هكذا، لا مقيدا ألزمك عليه أن تقول :سرت إلى زيد، وأنت تريد معه، وأن تقول زيد في الفرس، وأنت تريد عليه، وزيد في عمرو، وأنت تريد :عليه في العداوة، وأنت تقول :رويت الحديث بزيد، وأنت تريد عنه، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش..." (ابن جني،2000).

وبما أن الأمر كذلك فقد عمل أبو الفتح على وضع الأصول ليكون الاستعمال سليماً، والمنهج صحيحاً قال :" ولكن سنضع في ذلك رسماً يعمل عليه، ويؤمن التزام الشفاعة لمكانه " (ابن جني، 2000).

وسنتناول بعض الشواهد التي حملت على التضمين حتى تتطرد مع الصورة المفترضة لاستعمال الفعل مع أحرف الجر سلبا أو إيجابا، وسيتم كذلك التعرض لمعنى الحرف ومدى توافقه أو اختلافه مع الفعل المستعمل معه ودلالته على المعنى في حال التركيب.

أولا :تعدية الفعل بالحرف الذي يعدى به أخر إذا تضمن معناه :

مما ورد في هذا قول الفرزدق حين بلغه خبر وفاة زياد ابن أبيه :

كيف تراني قالياً مجيئي أضربُ أمري ظَهرُه للبطن

قد قتل الله زيادا عني

من استعمال " عن " مع فعل لا يقبله.

ذهب ابن جني إلى أن ورود هذا الحرف في التركيب مضاما إلى " قتل " إنما صح لما ورد في قتل من معنى الصرف، لأنه " لما كان معنى قد قتله :قد صرفه عداه بعن " (ابن جني، 2000)، وتبعه في ذلك ابن هشام، فقال في البيت " أي صرفه

عني بالقتل " (ابن هشام، 1972) ولكن هل يسلم التضمين إذا قصر المعنى على " قد صرف الله زياداً عني " دون تقييده بالقتل ؟

إن قصر المعنى على الصرف لا يتماشى مع المعنى لأن الصرف لا يستلزم القتل، الذي أراد الشاعر أن يخبر به، بعكس القتل الذي يستلزم ضرورة الصرف فالقتل هنا هو الأشمل، ولا يمكن تحويل المعنى من المعنى الشامل إلى الجزئي الذي يضيّع جانباً من المعنى.

والظاهر أن الجار والمجرور متعلقان بمحذوف تقديره نيابة لأن الفعل قد استوفى مطلوبه الأساسي وهو الفاعل والمفعول، وما قيل من تضمين في هذا البيت هو في حقيقته تفسير للتركيب وليس تصحيحاً له.

وقد جاء حرف الجر " عن " مضاماً لأفعال لا يمكن أن يؤدي معها معناه الذي قصره عليه البصريون وهو معنى المجاوزة، ولا يصح أن يعديها إلى مفاعيلها فقال فيها البصريون ومن تبعهم بالتضمين على نحو ما ورد في قول الشاعر :

لا ينطقون عن الفحشاءِ إنْ نَطَقوا   و لا يُمَارُونَ مَنْ مارى بإكثارِ

فقيل أن الشاعر قد " ضمن النطق معنى الإخبار فعداه بعن ويجوز أنها بمعنى الباء " (المرزوقي، 1354هـ).

ومما حمل على هذا الباب أيضا قول ذي الإصبع العدواني :

لاه ابن عمك لا أفضلتَ في حَسَبٍ   عني ولا أنت ديّاني فتخزوني

والمعروف في هذا الفعل أنه يصل إلى المفضل عليه بحرف الجر " على "، على نحو ما ورد في قوله تعالى :{ تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض} (البقرة، الآية 254) لكن استعمال الشاعر لـ" عن "مع هذا الفعل جعل الرضي يحيله على التضمين حتى يتوافق الحرف مع الفعل، حيث "ضمن فيه أفضلت معنى تجاوزت في الفضل" (الاسترباذي، 1978).

غير أن أغلب النحاة واللغويين يجعلونه من باب النيابة في الحرف على نحو ما نجده في رأي ابن سيده،و ابن قتيبة، وابن هشام، والسيوطي الذين رأوا أن " عن " في البيت واقعة مكان " على ".

و مما حمله ابن جني أيضاً على التضمين أو الاتساع قوله تعالى :{ هل لك إلى أن تزكى } (النازعات، الآية 18) وقد عقب أبو الفتح قائلا :" وأنت إنما تقول هل لك في كذا، لكنّه لما كان هذا دعاء منه ﷺ صار تقديره ادعوك وأرشدك إلى أن تزكى ولما كان (هل لك في كذا) بمعنى ادعوك إليه، جاز أن يقال :هل لك إلى أن تزكى كما يقول أدعوك إلى أن تزكى " (ابن جني،2000).

وعلى هذا قول بعض الأعراب :

نلوذ في أمٍّ لنا ما تُغتصَبْ   من الغَمامِ ترتدِي وتنتقِبْ

(البطليوسي،1973)

فإنّه يريد بأم سلمى، أحد جبلي طيء، وسمّاها أماً لاعتصامهم بها وآويهم إليها واستعمل " في " موضع " الباء "، أي نلوذ بها، لأنهم إذا لاذوا بها فهم فيها لا محالة إذ لا يلوذون ويعصمون بها أولادهم فيها، لأنهم إن كانوا بعيدين عنها فليس لائذين بها، فكأنه قال :نسمك فيها ونتوقل فيها، فلأجل ذلك ما استعمل " في " مكان " الباء " فقس على هذا " (البطليوسي، 1973).

ثانيا :حمل الفعل على معنى نقيضه :يتردد في كتب اللغة والنحو تأويلات لبعض التراكيب، التي يرى أنها غير منسجمة في علاقة مفرداتها المكونة لها، نتيجة لاختلاف التضام بين فعل ما من الأفعال، وواسطته إلى مفعوله، أطلق عليها عبارة " وهي محمول في المعنى على ضده أو على نقيضه "، وساق ابن جني لنا العديد من الشواهد التي ذكرها سابقوه، ولكل طريقته في التعليل والتأويل، من تلك الشواهد قول القحيف العقيلي :

إذا رضيتْ عليَّ بنو قُشَير   لَعَمرُ الله أعْجَبَني رضاها

(المبرد، (د–ت))

وابن جني في توجيهه لهذا البيت قال :" أنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه، فلذلك استعمل " على " بمعنى " عن " (ابن جني، 2000)، ونراه ضمنا يوافق أستاذه أبي علي في استحسانه قول الكسائي عندما وجه النص السابق توجيها يختلف عن كل التوجيهات التي قيلت بعده، فقد رأى أن " على " التي جاءت في هذا البيت مخالفة للاستعمال اللغوي في تعدية الفعل " رضي "، ذلك أن الفعل " رضي " مضاد في المعنى للفعل "سخط"، وكان " سخط " مما يعد بـــ"على " (ابن جني، 2000) فعومل " رضي " معاملة "سخط" في وسيلة التعدية حملا له على ضده (ابن الانباري، 1987) وأصبح يتردد في كتب النحو أحكاما تبرر هذا التأويل " وأنهم قد يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره " (ابن الانباري، 1987).

و نحو منه قول الشاعر :

إذا ما امرؤ ولىَّ عليَّ بودِّه و أدبر لم يصدر بإدباره ودِّي

(البطليوسي،1973)

أي عني. ووجهه أبو الفتح انه إذا ولى عنه بوده فقد استهلكه عليه، كقولك أهلكت علي مالي، وأفسدت علي ضيعتي، وجاز أن يستعمل " على " ههنا لأنه أمر عليه لا له (ابن جني، 2000).

والحقيقة أن استعمال الحروف بعضها مكان بعض يعتبره ابن جني من قبيل الترادف في الحروف يقول في ذلك :" إعلم أنّ هذا الموضع قد استعملته العرب واتبعتها فيه العلماء، والسبب في هذا الاتساع، أنّ المعنى المراد مفاد من الموضعين جميعا، فلما آذنا به وأديا إليه سامحوا أنفسهم في العبارة عنه، إذ إنّ المعاني عندهم أشرف من الألفاظ " (ابن جني، 2000).

و ثمة شواهد كثيرة يسوقها ابن جني في هذا الباب يعرض فيها فلسفته اللغوية القائمة على البراعة في الاجتهاد والتأويل، بما يتيح رسم جانب من خصائصه اللغوية.

7.4 ترجيح وجه نحوي معين :

العنصـــر الدلالـــي للمفردات المختارة في بناء الجملة يقوم أحيانا بالعمل على اختـــيار وجه إعرابي معين، ففي قوله تعالى :{ وذرني والمكذبين أولي النعمة ومهلهم قلـــيلا } (المزمل، آية 11) فليس المعنى اتركني واترك المكذبين، ولكن المعنى كما قال بعض المفسرين " اتركني أتنعم منهم ولا تشفع لهم وهذا مزيد من التعظيم له ﷺ وإجلالا لقدره " (الصاوي، (د – ت)) فالمعنى لا اللفظ هو الذي يحول دون العطف فـــي هذه الآية، ولذلك يختار المعية على العطف لضعف العطف من جهة المعنى. وقد أورد أبـــو الفتح العديد من الشواهد يرجح فيها وجها إعرابيا على أخر اعتمادا على ما يمكن أن تؤديه هذه المفردات من معان وهنا يكون بناء الجملة أو سطحها الخارجي، هو الـــذي يـــؤدي إلى اختيار البنية الأساسية أو العميقة، من ذلك ما رواه :" سألت أبا علي رجمـــه الله – عن مسألة الكتاب رأيتك إياك قائما، الحال لمن هي ؟ فقال :لـــ "إياك ". قلـــت فالعـــامل فيها ما هو ؟ قال :" رأيت " هذه الظاهرة. قلت :أفلا تعلم أن " إياك " معمول فعل أخر غير الأول؟ وهذا يقود إلى أنه الناصب للحال هو الناصب لصاحبها أعنـــي الفعل المقدر فقال :لمّا لم يظهر ذلك العامل ضعف حكمه، وصارت المعاملة مع هـــذا الظاهـــر فهذا يدلك على ضعف العامل في البدل واضطراب حاله " (ابن جني، 2000).

ومن ذلك أيضا قول عمرو بن قميئة :

تذكّرتْ أرضا بِها أهلُها أخوالَها فيها وأعمامَهَا

(البغدادي،(د–ت))

يقول ابن جني في ذلك :" لك فيها وجهان :أن شئت قلت :انه اضمر فعلا للأخوال والأعمام على ما تقدم، فنصبهما به، كأنه قال فيما بعد، تذكرت أخوالها فيهو أعمامها ودل على هذا الفعل المقدر قوله :تذكرت أرضا بها أهلها، لأنه إذا تذكر هذه الأرض فقد علم أن التذكر قد أحاط بالأخوال والأعمام، لأنهم فيها، على ما مضى من الأبيات.

وأن شئت جعلت " أخوالها وأعمامها " بدلا من الأرض، بدل اشتمال..(ابن جني، 2000).

ويعقب ابن جني على ذلك بقوله :" فأن قلت :فإن البدل العامل عندك فيه هو غير العامل في المبدل منه، وإذا كان الأمر كذلك فقد آل الحديث إلى موضع واحد وهو إضمار الفعل... " (ابن جني، 2000).

8.4 الإضافة :

لقد تحدث ابن جني في خصائصه عن الإضافة وأورد قول الشاعر

أبى جود لا البخل واستعجلت به نَعَمْ مِن فتى لا يمنع الجوع قاتله

ورأى أن (البخل) يحتمل النصب على انه بدل من لا أو أن لا زائدة. ووجه النصب هنا لا يعنينا، وإنما يعنينا وجه الجر الذي ذكره ابن جني قائلا :" ومن جره فقال (لا البخل) فبإضافة لا إليه، لأن لا كما تكون للبخل، قد تكون للجود، ألا ترى أنه لو قال لك إنسان :لا تطعم الناس، ولا تقر الضيف، ولا تتحمل المكارم، فقلت أنت (لا) لكانت هذه اللفظة هنا للجود، لا البخل، فلما كانت (لا) قد تصلح للأمرين جميعا أضيفت إلى البخل، لما في ذلك من التخصيص الفاصل بين المعنيين للضدين " (ابن جني،2000).

وقد يبدو غريبا أن تكون (لا) وهو حرف مضافا إلى البخل ومعروف أن الحروف لا تضاف ولكن ابن جني يبدد هذه الغرابة عندما يرى أن (كم) وهي على حرفين مثل (لا) ومبنية أيضا مثلها تضاف إلى الأسماء كقولهم كم رجل قد رأيت (ابن جني، 2000) والحقيقة أن ابن جني قد أغفل فرقاً مهما بين (كم) وبين (لا) وهو أن الكلمة الأولى اسم، والثانية حرف ولكنه جعل لا المبنية جزءا من الاسم الذي بعدها فكأنها قد أضيفت إليه. يقول :" فان قلت :فكيف تضيفها وهي مبنية ؟ ألا تراها على حرفين الثاني حرف لين، وهذا أول شيء على البناء. قيل الإضافة لا تنافي البناء بل لو جعلها جاعل سببا له لكان أعذر من أن يجعلها نافية له، ألا ترى أنّ المضاف بعض الاسم، وبعض الاسم صوت والصوت واجب بناءه (ابن جني، 2000).

يعرف بغيره، لأن نفسه في حال تعريفه وتنكيره واحدة، وموجود غير مفتقدة(ابن جني، 2000).

ويؤكد ابن جني أنّ المضاف ليس هو المضاف إليه، بدليل أن الإضافة تكون بمعنى (اللام)، أي الملكية كغلام زيد، والمملوك غير المالك،أو تكون بمعنى (من) أي البعضية نحو هذا ثوب خز، والثوب ليس بجميع الخز (ابن جني، 2000).

ويورد ابن جني شواهد عديدة لإضافة الاسم إلى المسمى كقول الأعشى :

فكذَّبوها بما قالتْ فصبَّحهم ذو آلِ حسَّان يُزْجي الموت والشِرعا

(الأعشى، (د–ت))

فقوله ذو آل حسان معناه الجمع المسمى بهذا الاسم، وقول كثير :

بثينة مِنْ آلِ النساءِ وإنما يكنَّ للأدنى لا وصالٌ لغائب

أي بثينة من هذا القبيل المسمى بالنساء هذا الاسم، وقول الكميت :

إليكمْ ذوي آل النبيِّ تطلَّعتْ نوازعٌ من قلبي ظِماء وألْبُبُ

أي إليكم أصحاب هذا الاسم الذي هو قولنا :آل النبي.

وينكر ابن جني قول من قال بزيادة ذي، وآل، وذوي في هذه المواضع ويتهمه بعدم الإدراك (ابن جني، 2000).

ويجدر بنا أن نقف قليلا ونحن في مبحث الإضافة مع تفسير ابن جني للآية الكريمة { وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم } (الروم، الآية 4) فقد أوردها ابن جني ببناء الفعل للمجهول، ورفع (قتل) به ونصب (أولادهم) بالمصدر، وجر شركائهم بإضافتها إلى المصدر شاهدا على جواز الفصل بين المتضايفين بالمفعول به، ولكنه يرى أن هذا في النثر وحال السعة ضعيف جدا ولا سيما والمفصول به مفعول به لا ظرف (ابن جني، 2000).

هذه القراءة التي أوردها ابن جني لم يرض عنها المفسرون، فلقد أورد الطبري أكثر من وجه في تفسيره هذه القراءة، فوصفها بأنها قبيحة وغير فصيحة (الطبري،2002).

وهكـــذا فـــان الـــتلاحم بين المفرادت ووظائفها النحوية في الجملة تفاعل دلالي نحـــوي لا يمكن فصل أحدهما عن الأخر، لأن المفردات من غير نظام نحوي يحكمها ويـــربط ما فيها لا يتأتى لها اجتماع إلا في التنظيم المعجمي فحسب، والتنظيم المعجمي عمـــل لا يقوم به المتكلم، بل يقوم به الباحث اللغوي، والنظام النحوي من غير مفردات وعـــاء فارغ لا يقوم إلا في عقول أبناء اللغة، ولا يجد سبيلا لتحققه إلا في الجمل التي ينطق بها أبناء اللغة أو يكتبونها، وبينهم اتفاق جماعي عليها.

والدلالة النحوية التي ينهض بها النظام النحوي الكامن وراء المفردات المنطوقة مـــع الدلالة المعجمية الأولية للكلمة تشكلان معا معنى للكلمة في الجملة، وكلا الجانبين مـــتعاونان، ففي أحيان كثيرة يقوم النظام النحوي للجملة في سياق معين بتوضيح معنى كلمـــة لا يعـــرفها المســـتمع مـــن قـــبل، ولكن وضعها في سياق نحوي معين يكشفها ويوضحها ويدفع المستمع إلى أن يحدس بمعناها حدسا صحيحا. وفي أحيان كثيرة يكون وجـــود كلمـــات بأعـــيانها في الجملة هاديا إلى تحديد وظيفتها النحوية، ومن هنا يأتي الـــترابط مـــا بيـــن الدلالة النحوية والدلالة السياقية من جهة، والدلالة النحوية والدلالة المعجمية من جهة أخرى، وهذا ما سنثبته في الفصلين القادمين.

الفصل الخامس
الدلالة المعجمية

يمكن أن يعرف هذا النوع من الدلالة بأنه ما اكتسبته الكلمة أو العبارة من مشاعر وعواطف وانفعالات ودلالات حضارية وفكرية من قبل عدد كبير من أفراد المجتمع، طيلة عمرها الاجتماعي ويحسب هذا العمر من الفترة التي عرفت فيها تلك الكلمة أو العبارة من قبل أفراد المجتمع اللغوي إلى حين استخدامها في سياق معين وكلما مرت الكلمة بمرحلة معينة وتأثرت بها، انظم ذلك إلى تاريخها حتى تتراكم عليها الدلالات، وتصبح غنية بالإيحاء، فإبراهيم أنيس يعتبر الدلالة المعجمية هي الدلالة الأساسية التي يحتاجها الناس للتفاهم، لأنّ البيئات المختلفة والتجارب المتباينة في حياة الأفراد تؤثر في فهمهم للألفاظ.(أنيس، 1980).

انظر مثلا إلى كلمة (صُلب) وهي جمع (صليب) في قول جرير، هاجيا الأخطل:

لقد ولَدَ الأخيطلَ أمُّ سوءٍ   على بابِ إستِها صُلْبٌ وشامُ

(جرير،(د-ت))

هذه الكلمة لا توحي بنفس القدر من الدلالات التي توحي بها في استخداماتها في العصر الحديث، وربما كان وجه الذم في هذه الكلمة آنذاك لا يزيد عن تسفيه عقيدة النصارى وتوهمهم صلب المسيح، أما الآن فتكرار الحروب الصليبية عبر التاريخ زاد من شدة إيحائها، وثراء مضمونها العاطفي.

إذ إنّ المعنى المعجمي ليس كل شيء في إدراك معنى الكلام، فثمة عناصر غير لغوية ذات دخل كبير في تحديد المعنى، وذلك شخصية المتكلم وشخصية المخاطب وما بينهما من علاقات وما يحيط بالكلام من ملابسات وظروف ذات صلة به، فالمعنى المعجمي كما يقول تمام حسان قاصر في حقيقته عن المعنى الاجتماعي أو الدلالي الذي يعنى بتتبع الجملة، أو الحدث الكلامي وما يحيط به من مجريات (حسان،1985).

ونظرا إلى أن الإيحاءات التي ترتبط بالكلمة أو العبارة متصلة اتصالا وثيقا بالأحوال الاجتماعية المحيطة باستخدام تلك الكلمة أو العبارة فان زوال تلك الأحوال قد يؤدي إلى تفريغ مثل هذه الكلمات من محتواها العاطفي. فكلمة (دهليز) مثلا، وهي كلمة فارسية معربة، تعني حسب ما جاء في لسان العرب، مابين الباب والدار (ابن منظور، دهلز) وقد الفت البيئة العباسية تسمية اللقطاء بأبناء الدهاليز (ظاظا، 1969) فكان لهذه العبارة دلالة ذات طابع تحقيري لا يشعر به السامع في العصر الحديث ما لم يكن ملما بالظروف الخارجية لهذا التعبير.

أنّ الإيحاءات العاطفية المدركة على نطاق واسع من قبل، وليس من اليسير تحديد المنابع التي تصدر عنها تلك الإيحاءات تحديدا كاملا، كما أن محاولة استقراء أنواع الكلمات التي من شأنها أن تكون لها تلك الإيحاءات استقراءً تاما ليست محاولة سهلة، فما أحوجنا إلى معجم تاريخي يتتبع مفردات اللغة وتطورها عبر الأزمان مما يحفظها من الزوال والاندثار. فمن الكلمات التي تتسم بطابع إيحائي الكلمات الدالة على الألوان، فاللون الأحمر يوحي عند كثير من الناس بالتضحية، كما يوحي في نحو (الليالي الحمراء) بالمجون، وله في حياتنا اليومية المختلفة إيحاء بالتحذير والاحتراس. واللون الأخضر يرتبط عند المسلمين بالأمل، كما يرتبط اللون الأخضر بالخصب والنماء وكثرة الخيرات، أمّا الأسود فهو لون الحزن والفناء والتشاؤم ويرمز حسب النظرة الدينية كما يقول أحمد مختار عمر إلى الخسران والخذلان وأمّا اللون الأبيض فيوحي بالطهارة والصفاء والنقاء (عمر، 1986).

وتحمل بعض الكلمات الدالة على الأجناس إيحاءات خاصة منشؤها احتكاكنا بهم وملاحظة سلوكهم، فكلمة (يهودي) مثلا، ترمز إلى المكر والخداع والأنانية والبخل والطمع، وكلمة (شيوعي) تتضمن معنى الإلحاد والفقر. وفيما ترتبط كلمة (أعرابي) بجفاف الطبع والخشونة، تقترن كلمة (حضري) باللين والرقة والدماثة. وقد تنشأ الدلالة المعجمية أو الدلالة الاجتماعية كما أسماها إبراهيم أنيس عما توحي به الكلمات الدالة على صفات بعض أعضاء الجسم، كـ(طويل اليد) التي توحي بمعنى الكرم، وقد

توحي بمعنى السرقة في بعض الاستخدامات الحديثة و(عريض القفا) في دلالتها على الغفلة والبلاهة و(طويل الأذنيين) في دلالتها على البلادة والغباء.

وقد تتراكم على الكلمة بعض الدلالات بسبب عامل الزمن بما يحوي من أحوال وظروف ثقافية وحضارية واجتماعية، فتكتسب قوة إيحائية وتصبح أداة معينة للشعراء في التعبير عن تجاربهم معتمدين في ذلك على الظلال التي تحيط بالكلمة والأبعاد التي تكتسبها عن طريق بعض الأحداث التي مرت بها، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الأعلام الذين برزوا في التاريخ واشتهروا ببعض الصفات الحميدة أو المذمومة، حيث يستدعي الشاعر عن طريق ذكر نلك الأسماء بعض المواقف التي أحاطت بحياة أصحابها، أو جانباً من جوانب شخصياتهم، إما لغرض إحداث نوع من المفارقة بما عرفت به تلك الشخصية التاريخية، وبين ما يتحدث عنه، أو لخلع صفات الشخصية التاريخية على شخصية معاصرة.

والحقيقة أنّ المنهج الذي اتبعه العلماء العرب قديما في تأليف الكتب يلتقي مع هذا المنهج اللغوي الحديث، الذي يقسم اللغة إلى مجالات أو مجموعات معجمية وكل مجموعة تحتوي على مجال معين على مستوى المفاهيم، ولم يقتصر تصنيفهم للمادة اللغوية عند هذه الموضوعات أو ما سموه بالرسائل اللغوية، بل كان ما يطلق عليه عند المحدثين اسم الحقل الصرفي الدلالي الذي تكون فيه الكلمات ذات صلة من حيث الصيغ الصرفية ومن حيث المعنى، والظاهر أن ابن جني قد رأى الكثير من الرسائل اللغوية التي جمعت الكلمات المتعلقة مدلولاتها بموضوع واحد، فكان أن نهج هذا النهج مركزا على العلاقات القائمة بين العناصر المكونة للمجال الدلالي كعلاقة الاشتقاق والترادف، والاشتراك اللغوي، والتضاد.

1.5 الاشتقاق :

لاحـــظ علماء اللغة أن ارتباطاً معيناً يوجد بين الكلمات من جهة اللفظ والمعنى فقالوا بوجود ارتباط وضعي بين هذه الكلمات. أما الارتباط اللفظي فلان حروف الأصل

توجد في الصيغ المترابطة بالترتيب نفسه، وإنْ اختلاف هيكل الكلمة عن الأخرى، فلابد من أن ترد جميعها إلى أصل واحد. أما المعنوي فلأنّ هذه الكلمات تعبر عن معنى عام مختلف في دائرته كما هو مختلف في صيغته.

ولذلك اعتبره رمضان عبد التواب عملا تطبيقياً لأنه عبارة عن توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها أصل واحد يحد مادتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل، مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد (عبد التواب، 1987).

والاشتقاق هو ميزة تتميز بها اللغة العربية، وقد أجمع على ذلك الكثير من العلماء. يقول ابن فارس :" اجمع أهل اللغة – إلا من شذ عنهم – أن اللغة قياساً وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض، وأن اسم الجن من الاجتنان، وأن الجيم والنون تدلان أبدا على الستر، تقول العرب للدرع جنّة، وأجنّه الليل، وهذا جنين أي هو في بطن أمه مستتر..." (السيوطي، (د–ت)).

و يرى بعض العلماء أن الاشتقاق يقسم إلى صغير وكبير واكبر، ويقول ابن جني أن الصغير " ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلا من الأصول، فتقرأه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغته ومبانيه، وذلك كتركيب " س ل م " فأنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو سلم ويسلم، وسالم وسلمان وسلمى والسلامة والسليم اللديغ الذي أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة، وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته " (ابن جني، 2000).

و ما يعنينا هنا الاشتقاق الأكبر الذي عرضه ابن جني تحت ما يسمى الدلالة المعجمية، وسنركز عليه لنعرف مدى اهتمام ابن جني بهذا النوع من الاشتقاق ومدى مساهمته في توضيح المعاني المعجمية للأصول والمواد التي كان يقلبها ليصل إلى المعنى العام المشترك.

يقول ابن جني في الاشتقاق الأكبر :" هو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجمع بين التراكيب الستة، وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وأن تباعد شيء من ذلك رد بلطف الصنعة والتأويل له "

(ابن جني، 2000) ويبدو أن ابن جني ليس ممن ذهبوا إلى أن المصدر أصل المشتقات بدليل قوله في النص السابق :... تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية... وما يتصرف من كل واحد منها عليه ".

وعلى هذا فيمكن القول أنّ ابن جني يعد المادة من الصوامت أصل المشتقات وفي هذا يقول عبد الصبور شاهين :" وجب أن نعتبر هذه المادة من الصوامت هي أصل المشتقات، وهي التي يشتق منها المصدر والفعل بأنواعه، وسائر المشتقات " (شاهين، 1980).

و قد يفهم من النص السابق أيضا أن فكرة الاشتقاق الأكبر عند ابن جني تطابق فكرة التقليبات عند الخليل، وهذا واضح من قول ابن جني :"... وعلى تقاليبه الستة "

إلا أنّه مع ذلك يجب أنّ لا نخلط بين الاشتقاق الأكبر وتقليبات الخليل في العين التي هي طريقة إحصائية لا أكثر، دون المحاولة من إرجاع هذه التقاليب إلى معنى واحد كما فعل ابن جني.

و يذكر السيوطي في المزهر أنّ هذا النوع من الاشتقاق من ابتداع ابن جني الذي حاول إرجاعه إلى شيخه أبي علي الفارسي في قوله :" هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا، غير أن أبا علي – رحمه الله – كان يستعين به، ويخلد إليه مع إعواز الاشتقاق الأصغر... " (ابن جني، 2000). ولهذا عد هذا النوع من الاشتقاق من ابتكاره وبقي مرتبطا باسمه، لأنّه هو أعطاه هذا الاسم.

وقد مثّل ابن جني لهذا الاشتقاق بعدة أمثلة فمن ذلك :تقليب (ج ب ر) فهي أين وقعت للقوى والشدة منها :(جبرت العظم والفقير) إذا قويتهما وشددت منهما و(الجَبْر): المِلك، لقوّته وتقويته غيره، ومنها رجل مجرَّب) إذا جَرَّسته الأمورُ ونجّدته، فقويت نفسه واشتدت شكيمته، ومنه الجِراب لأنه يحفظ ما فيه وإذا حُفظ الشيء ورُوعي، اشتد وقوي، وإذا أُغفِل وأُهمِل تساقط ورذِي، ومنها (الأبجر والبُجْرة) وهو القويّ السرَّة... ومنها :البُرج لقوته في نفسه وقوة ما يليه به، وكذلك البَرَج لنقاء بياض العين وصفاء سوادها، وهو قوة أمرها، وأنه ليس بلون مستضعف. ومنها

:رجّبت الرجل إذا عظمته وقويت أمره، ومنه (رجب) لتعظيمهم إياه عن القتال فيه، وإذا كرمت النخلة من أهلها فمالت دعموها (بالرُجبة) وهو شيء تسند إليه لتقوى به، و(الراجِبة) أحد فصوص الأصابع وهي مقوية لها " (ابن جني، 2000).

وهكذا جمع ابن جني تقاليب المادة الواحدة على معنى عام يربطه فيها وهو معنى القوة والشدة، وهذا المعنى أكدته المعاجم العربية، لكن ذلك لا يمنع من أن تكون لهذه الأصول معان أخرى قد تقترب وقد تبتعد عن هذا المعنى الذي أقره ابن جني، ومن هذه المعاني :جَرِب جُرباً :أصابه الجرب فهو أجرب، وهي جرباء. وجرّب الرجل تجربة :اختبره، قال الأعشى :

كم جرّبوه فما زادتْ تجاربهم　　　　أبا قدامةَ إلا المجدَ والخنعَا

(ابن منظور، " جرب ").

و منه الجراب :السفينة الغارقة، والجرباء :الأرض المقحوطة لا شيء فيها ومن تقاليب ابن جني أيضا (ق س و) (ق وس) (وق س) (وس ق) (س وق) واهمل (س ق و)، وجميع ذلك إلى القوة والاجتماع منها (القسوة) وهي شدة القلب واجتماعه...، ومنها (القوس) لشدتها، واجتماع طرفيها ومنها (الوقْس) للإبتداء الجرب، وذلك لأنه يجمع الجلد ويقمله، ومنها (الوَسْق) للحمل، وذلك لاجتماعه وشدته، ومنه استوسق الأمر أي اجتمع {والليل وماوسق}(الانشقاق، الآية 17) أي جمع، ومنها :(السَوَق)، وذلك لأنه استحثاث وجمع للمسوق بعضه إلى بعض (ابن جني، جـ2، ص136)، ثم يعقب أبو الفتح على ذلك :" فان شذ شيء من شعب هذه الأصول عن عقده ظاهرا رد بالتأويل إليه، وعطف بالملاطفة عليه " (ابن جني، 2000) ومن ذلك أيضا تقليب (س م ل) (س ل م) (م س ل) (م ل س) (ل م س) (ل س م)، والمعنى الجامع لها المشتمل عليها الأصحاب والملاينة. ومنها الثوب (السَمَل) وهو الخلق وذلك لأنه ليس من الوبر والزئبر ما على الجديد... ومنها السلامة وذلك أن السليم ليس فيه عيب تقف النفس عليه ولا يعترض عليها به. ومنها (المَسَل) والمسل والمسيل كله واحد،

وذلك أن الماء لا يجري إلا في مذهب له وأمام منقاد به، ومنها (الأملس والملساء) وذلك انه لا اعتراض على الناظر فيه والمتصفح له... ومنه (الملامسة) {أولامستم النساء }(المائدة،الآية 6) أي جامعتم، وذلك أنه لابد هناك من حركات واعتمال، وهذا واضح " (ابن جني، 2000).

وقد علق السيوطي على هذا النوع من الاشتقاق ورأى انه ليس معتمداً في اللغة ولا يصح أن يستنبط منه اشتقاق في لغة العرب (السيوطي، 1976). وأيضا يرى إبراهيم أنيس أن ابن جني غير صائب في ربطه التقليب بمعنى واحد لان في ذلك تعسفا وتكلفا واستدل على ذلك بتقاليب مادة (س م ح) والتي تعني اللين والإشراق غير أن التقليب (م س ح) يعني الإزالة والمحو، والتقليب (ح م س) يعني اشتد وصلب، و(س ح م) يعني السواد، و(ح س م) يعني قطع. (أنيس، 1966) ومن ثم رأى أن نظرية ابن جني هذه فيها نوع من المبالغة والمغالاة، لأنّها لا تصلح أن تكون قاعدة عامة.

ويبدو أن ابن جني قد أعيته الصنعة في البحث عن معنى عام يجمع بين تقاليب المادة الواحدة، إذ لم يكن هذا النوع من الاشتقاق مطرداً في اللغة، وقد اعترف ابن جني بأن هذا الاشتقاق صعب التطبيق، على جميع نصوص اللغة، يقول :" واعلم أننا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة، كما لا ندعي للاشتقاق الأصغر، أنه في جميع اللغة، بل إذا كان ذلك في القسمة سدس هذا أو خمسه متعذرا صعبا كان تطبيق هذا وإحاطته، أصعب مذهبا وأعز ملمسا " (ابن جني، 2000).

وإذا كان الأمر كذلك كما يقول الدكتور رمضان عبد التواب، فلا داعي إذاً للنقد الذي وجه إلى ابن جني قديما وحديثا حول هذا النوع من أنواع الاشتقاق.

2.5 المشترك اللفظي :

اختلف علماء اللغة في أسباب وجود المشترك اللفظي في العربية :

أولاً :قيل أنه وجد في اللغة بسبب الوضع، إما من واضعين، أو من واضع واحد (الزبيدي، 1966). من واضعين بأن يضع أحدهما لفظاً لمعنى، ثم يضعه الآخر لمعنى

آخـــر، ويشـــتهر ذلـــك اللفظ ما بين الطائفتين في إفادة المعنيين، وبمرور الوقت يشيع الاســـتعمال عـــند الفريقيـــن، فيســـتعمل هذا ذاك والعكس، حتى ينسى الواضع وتبقى الاستعمالات.

وإما من واضع واحد، لغرض الإبهام على السامع، حين يكون التصريح سبباً لمضرة، قيل أن أبا بكر رضي الله عنه، قد لقيه رجل في طريق الهجرة، فقال من أنتم؟ فقال أبو بكر :باغٍ وهاد. إذا عرض ببغاء الإبل وهداية الطريق" (الزمخشري،(د-ت)) وصرح علماء اللغة بأنّ الوضع من واضع واحد نادر.

ولذا كان أبو علي معتدلاً في رأيه حين قال :" اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي ألا يكون قصداً في الوضع، ولا أصلاً ولكنه من لغات تداخلت" (ابن سيدة،(د-ت)).

والحقيقة أنّ الاشتراك اللغوي يقع في اللغة لعوامل عديدة منها :

أولاً :اختلاف اللهجات العربية :فلما اختلف الاستعمال لديهم جاء جامعو اللغات، فضموا هذه المعاني بعضها إلى بعض بدون أن يعنوا في كثير من الأحوال بإرجاع كل معنى إلى القبيلة التي كانت تستخدمه.

ثانياً :المعنى العام للأصول :إذ إنّ أكثر الأصول التي تشتق منها الألفاظ الدالة على معان جديدة ذات معان عامة، لذلك فقد تستعمل للدلالة على مسميات مختلفة تشترك في ذلك المعنى العام، (المبارك،1970). مثلاً :(الدليل) يقصد بها من يدل على الطريق، أوالدليل السياحي، ويراد بها الكتاب، وكذلك الحجة والبرهان وغيرها.

ومن ذلك أيضاً ما جاء في الحماسة :

إني وإنْ كان ابنُ عمي غائباً   لمقاذفٌ مِن خلفِهِ وورائه

فقوله :من ورائه بمعنى القدام، وقد ذكر معه الخلف، واشتقاقه من المداراة وهي الستر، لذلك وقوعه موقع الخلف والقدام (ابن الانباري، (د-ت)).

ثالثاً :بعض العلماء قال إنّ السبب في وجود المشترك في اللغة الإستعارة والمجاز، أي أنّ اللفظ الواحد لم يكن له إلا معنى واحد على سبيل الحقيقة، ثم تضمن

معان أخرى على سبيل الإستعارة والمجاز، وهذا الرأي نسبه ابن سيدة إلى أبي علي الفارسي " أو تكون لفظةً تستعمل لمعنى، ثم تستعار لشيء فتكثر وتصير بمنزلة الأصل" (ابن سيده،(د-ت)).

رابعاً :التطور الصوتي :يطرأ أحياناً على الأصوات الأصلية للفظ ما، بعض التغيير أو الحذف، أو الزيادة، مثل (لزب، ولسب) وهو اللصوق، ولدغ الحية والعقرب. و(المحت) بمعنى الشديد، واليوم الحار والخالص، ومع أن (البحت) بمعنى الخالص أيضاً، والميم أخت الباء. و(التغب) بمعنى الوسخ، والدرن والجوع أيضاً، وجاء (السغب) بمعنى الجوع، فلعل السغب تطور إلى التغب (أنيس، 1990).

هذه الظاهرة اللغوية لم تفت ابن جني، بل أنه ذهب بها إلى مستواها المشهور مستوى الأسماء والأفعال والحروف، إلا أنه لا يعمم الظاهرة على كل الحروف وإنما يقتصرها على بعض الحروف التي يتسع مدلولها لأكثر من معنى، وذلك نحو " من " فإنها تكون تبعيضاً وابتداءً، و" لا " تكون نفياً ونهياً وتوكيداً، و" إن " فإنها تكون شرطاً ونفياً وتوكيداً (ابن جني، 2000).

وبعد ذلك يسوي بين هذا النوع من الحروف، وبين الأسماء والأفعال في هذه الظاهرة يقول :

" وذلك أن (من ولا وإن) ونحو ذلك لم يقتصر بها على معنى واحد، لأنها حرف وقعت مشتركة، كما وقعت الأسماء مشتركة، نحو (الصدى) فإنه ما يعارض الصوت، وهو بدن الميت، وهو طائر يخرج فيما يدعون من رأس القتيل إذا لم يؤخذ بثأره، وهو أيضاً الرجل الجيد الرعية للمال في قولهم :هو صَدَى مالٍ، وخائل مال وخال مالٍ، وسُرْسَور مال، وإزاء مال، ونحو ذلك من الشوى ونحو مما اتفق لفظه واختلف معناه.

وكما وقعت الألفاظ مشتركة نحو (وجدت) في الحزن، ووجدت في الغضب ووجدت في الغنى، ووجدت في الضالة، ووجدت بمعنى علمت، ونحو ذلك، فكذلك جاء نحو هذا في الحروف " (ابن جني، 2000).

غير أنّ ابن جني لم يقف عند هذا الحد وهو يتناول هذه الظاهرة اللغوية، بل تجاوز الأسماء والأفعال والحروف، إلى الوحدات الصوتية أو قل الحركات، حيث يرى أن ترخيم ما جاء على وزن (مفعول) على لغة من ينتظر، وعلى لغة من لا ينتظر سواء، حيث ينتهي المرخم في كلتا الحالتين بضمة فهي فيها ضمة واحدة لفظاً وإن أختلف حكمهما تقديراً ومعنى طبقاً لاختلاف اللفظين، لتصبح على هذا ضمتين وفي هذا يقول ابن جني :

" ومن الحركات في هذا الباب أن ترخم اسم رجل يسمى منصوراً،فتقول على لغة من قال :يا حارِ :يا منصُ،ومن قال:يا حارُ،قال كذلك أيضاً بضم الصاد في الموضعين جميعاً. أما على يا حارِ فلأنك حذفت الواو وأقررت الضمة بحالها، كما أنك لما حذفت الثاء أقررت الكسرة بحالها،وأما على يا حارُ فلأنك حذفت الواو والضمة قبلها،كما أنك في يا حارُ حذفت الثاء والكسرة قبلها،ثم اجتلبت ضمة النداء فقلت :يا منصُ،فاللفظان كما ترى واحد،والمعنيان مختلفان "(ابن جني،2000،جـ2 ص100)

وبلغة الدرس اللغوي الحديث فإنه يمكن القول أن حركة الضمة، وإن كانت واحدة في مثل كلمة (منصُ) من حيث أثرها السمعي، إلا أنها تمثل على المستوى النحوي قيمتين أو صورتين فيهما من التفاوت ما بين لغة من ينتظر ولغة من لا ينتظر وهذا فيما يبدو لي ما عناه ابن جني من وجود الاشتراك على مستوى الأصوات.

هكذا عرض ابن جني لظاهرة الاشتراك، وجاء بما لم يأت به الاسبقون، وهذا يدل على عبقرية فذة انماز بها هذا الرجل.

3.5 الترادف :

يرى ابن جني " أن اختلاف اللفظين واتفاق المعنيين كثير في كتب العلماء، وقد تناهبته أقوالهم وأحاطت بحقيقة أقوالهم " (ابن جني، جـ2، ص93) ويرى أيضاً أنه لا فرق في التعبير بأحد الألفاظ المترادفة وكأنما المقصود باللفظ الذي عبر به هو هو لا يخـتلف. ومعنى ذلك أن الترادف هو المسئول عن اختلاف الألفاظ في روايات الشعر،

حيـــث يقول :" وهذا ونحوه عندنا هو الذي أدى إلينا أشعارهم وحكاياتهم بألفاظ مختلفة علــى معـــان متفقة. وكان أحدهم إذا أورد المعنى المقصود بغير لفظه المعهود كأنه لم يــأت إلا به، ولا عدل عنه إلى غيره إذ الغرض فيهما واحد وكل واحد منهما لصاحبه مرادف " (ابن جني، 2000).

واشترط علماء اللغة في الترادف :أن يكون من لغة واحدة، لا لغات متعددة (ابن جني، 2000)، وأن يتفق اللفظان تماماً في المعنى على الأقل في ذهن الكثرة، مع اتحاد العصر (أنيس، 1990) يقول الدكتور إبراهيم أنيس :" إذا دلت نصوص اللغة على أن تلك الفروق طفيفة لا يصح أن تعد من المترادفات، لأن شرط الترادف الحقيقي هو الاتحاد العام في المعنى (أنيس، 1990).

فاللهجات العربية كلها فصيحة على اختلافها، والأخذ بإحداها مصيب غير مخطئ، كما قرر الفارسي وابن جني، بل وجوزوا اللغوي أن ينتقل إلى لغة غيره إذا رأى ذلك، إذ جوز ابن جني للعربي أن ينتقل لسانه، ويصبح حجة إذا انتقل لسانه إلى فصيح. يقول الأصمعي :" سأل رجل من أهل الحضر رجلا من أهل البادية :هل عندكم ما يرعى ؟ فقال البدوي – وهو يهزأ به –: نعم عندنا :مقمل، ومدب وحافظ، وثامر، ووارث" وإنما عنى بذلك كله (الرمث) لأن الرمث أول ما يتفطر بالنبت يقال له :أقمل، فإذا زاد على التفطر شيئا قيل له قد أدبى، وهو الباقل، ثم الحافظ وهو المدرك من كل شيء، والثامر :الذي أخرج ثمره.. (ابن جني، 2000).

ونلاحظ أن ابن جني وهو يعالج ظاهرة الترادف كان يتبع في ذلك الطريقة الاشتقاقية، والتي عرف بها حيث يبحث عن المعنى ويتقصاه ويقربه بطريقة أو بأخرى إلى المعنى الأخر.

والذي يتأمل الأمثلة التي ذكرها ابن جني إلى أنها من المترادفات، يدرك أن ما يذكره في هذا الباب يختلف عما ذكره الكثير من اللغويين لأنه اعتمد في ربطه الكلمات المترادفة بمعنى واحد على الاشتقاق، فيقرب المعنى من المعنى بتعسف، انظر مثلاً إلى ما ذكره في السوار والمسك يقول في ذلك :فقيل له :صوار لأنه (فُعال) من صاره

يصور إذا عطفه وثناه، قال الله تعالى سبحانه :{ فخذ أربعة من الطير فصرهن إليك } (البقرة، الاية 260) وإنما مثل له في ذلك لأنه يجذب حاسة من يشمه إليه، وليس من خبائث الأرواح فيعرض عنه، " وينحرف إلى شق غيره "..و كذا تجد أيضا معنى المسك وذلك أن (فعِل) من أمسكت الشيء كأنه لطيب رائحته يمسك الحاسة عليه، ولا يعدل بها صاحبها عنه " (ابن جني، 2000).

كما يقول في أسماء الفضة " ومن ذلك قولهم :الفضة سميت بذلك لانفضاض أجزائها، وتفرقها في تراب معدنها، كما قيل لها لجين، وذلك لأنها ما دامت في تراب معدنها فهي ملتزمة في التراب متلجنة به... وقالوا للجام من الفضة :الغَربْ وهو (فَعْل) من الشيء الغريب، وذلك أنه في العادة والعرف استعمال الآنية من الفضة فلما استعمل ذلك في بعض الأحوال كان عزيزاً غريباً (ابن جني، 2000).

كما يجمع ابن جني بين :صَبّي وصبيّة، وطفل وطفلة، وغلام وجارية والمعنى الذي يجمعهما هو اللين والانجذاب، وترك الشدة " وذلك أن صبا من صبوت إلى الشيء إذا ملت ليه... ويقول في الطفل :" وهو من لفظ طفلت الشمس للغروب أي مالت إليه وانجذبت نحوه... " ولذلك يرى أن الطفيلي هو الذي يميل إلى الطعام وكذلك الغلام لأنه من الغلمة وهي اللين وضعف العصمة، والجارية من جري الماء ونحوه، ولذلك يقولون عنها :غَضّة بَضّة رطبة، أي لينة ناعمة، ويقال غلام رِطْل وجارية رِطَلة وذلك للينها ونعومتها لأنّ ذلك من رطل الشعر أي إطالته. ومنه الرطل الذي يوزن به. يقول في ذلك :" وذلك أن الغرض في الأوزان أن تميل أبدا إلى أن يعادلها الموزون بها " (ابن جني، 2000).

وأرى أن الدكتور إبراهيم أنيس كان محقاً في انتقاده لهذه المبالغة في الاشتقاق والتي تبتعد عن العلم، فقد ذكر ابن جني (طُفَيْلي) الذي يميل إلى الطعام، وهو من (ط ف ل)، غير أن هذا منسوب إلى طفيل بن زلال، وهو رجل من أهل الكوفة كان يأتي الولائم دون أن يدعى إليها، فنسب إليه من يأتي هذا العمل، ومن ثم فلا علاقة بين (ط ف ل) والميل إلى الطعام.و مع هذا فإننا نجد أن ابن جني يفرق بين الترادف

والاشتقاق قائلاً " وهذا باب إنما يجمع بين بعض وبعض عن طريق المعاني مجردة من الألفاظ، وليس كالاشتقاق الذي هو من لفظ واحد، فكان بعضه منتهية على بعض " (ابن جني، 2000).

و يقر ابن جني أنّ الترادف في اللغة لا يقتصر على الأسماء أو الأفعال فحسب وإنما قد يكون الترادف في الحروف كذلك، ومن قوله تعالى :{من أنصاري إلى الله} (الصف، الآية 14) أي مع الله، ونجد " في " بمعنى " على " مستشهداً بقوله تعالى: { لأصلبنّكم في جذوع النخل } (طه، الآية 71) أي :عليها " (طه، الآية 71).

و نراه يرد على من أنكر هذه الظاهرة، حيث يقول :" وجدت في هذه اللغة من هذا الفن شيئا كبيراً لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لصار كتاباً ضخماً، وعرفت طريقه فإذا مر بك شيء منه فتقبله، وانس به فأنه فصل من العربية لطيف حسن، يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها ومنه أيضا موضع يشهد على من أنكر أن يكون في اللغة لفظان بمعنى واحد..." (السابق، جـ2، ص310).

4.5 الأضداد :

قد تناول ابن جني التضاد في باب اسماه " باب في السلب" (ابن جني،2000). وقـد أشار صاحب الخصائص في بداية هذا الباب إلى أبي علي الفارسي الذي نبهه من هـذا الموضوع، كما أشار إلى حقيقة استعمال الفعل لإثبات المعنى الذي يريده المتكلم نحو :قام وجلس، وقائم وجالس وكلها تثبت معنى القيام والجلوس. لكن العرب استعملت في كلامها ألفاظا من الأفعال، ومن الأسماء الضامنة لمعانيها في سلب تلك المعاني لا إثباتها (ابن جني،2000).

يقول ابن حني :ألا ترى أنك إذا أردت نفي شيء منها ألحقته حرف النفي فقلت ما فعل، ولم يفعل، ولن يفعل، ولا تفعل، ونحو ذلك ثم أنهم مع هذا قد استعملوا ألفاظا من كلامهم من الأفعال، ومن الأسماء الضامنة لمعانيها في سلب تلك المعاني لا إثباتها. إلا ترى أن تصريف (ع ج م) أين وقعت في كلامهم إنما هو للإبهام وضد

البيان. من ذلك العجم لأنهم لا يفصحون وعجم الزبيب ونحوه لاستتاره في ذا العَجم... فصيغة (أفعل) سلبت معنى الإثبات في الفعل عجم، ومن ثم كان يفيد الإبهام وضد البيان فأصبح يدل على الإيضاح والبيان... ومثله تصريف (ش ك و) فأين وقع ذلك فمعناه إثبات الشكو والشكوى... فكل هذه الكلمات تدل على إثبات الشكوى غير انه بتغيير الصيغة يتغير المعنى فقولنا :أشكيت الرجل يعني أزلت له عما يشكو (ابن جني، 2000،جـ3،ص76) ومنه تصريف (م ر ض) أنها لإثبات معنى المرض، نحو مرض بمرض وهو مريض ومارض... ثم أنهم قالوا مرضت الرجل أي داويته من مرض حتى أزلته عنه... وكذلك تصريف (ق ذ ى) أنها لإثبات معنى القذى قذيت عينه وأقذيتها ثم أنهم مع ذلك يقولون قذيت عينه إذا أزلت عنها القذى (ابن جني، 2000) ومن ذلك تصريف (أ ث م) أين هي وقعت لإثبات معنى الإثم نحو أثم يأثم وأثم وأثيم... وهذا كله لإثباته، ثم أنهم قالوا تأثم أي ترك الإثم. ومثله تحوّب أي ترك الحوب (ابن جني،2000) وكذلك تصريف (س هـ ر) نقول سهر فلان أي نبا جنبه عن الساهرة التي هي وجه الأرض أي قلق جنبه عن مضجعه ولم يكد يلاقي الأرض فكأنه سلب الساهرة (ابن جني،2000).

وقد علل ابن جني مجيء الأفعال الضامنة لمعانيها بالسلب قائلاً " وأكثر ما وجدت هذا المعنى من الأفعال فيما كان ذا زيادة ألا ترى أن أعجم ومرّض وتحوّب وتأثّم كل واحدٍ منها ذو زيادة. فكأنه إنما كثر فيما كان ذا زيادة من قبل أن السلب معنى حادث على إثبات الأصل الذي هو الإيجاب، فلما كان السلب معنى زائداً حادثاً لاقى به من الفعل ما كان ذا زيادة، من حيث كانت الزيادة حادثة طارئة على الأصل (ابن جني، 2000، جـ3، 80) ثم يشبه ابن جني هذه الأفعال الضامنة لمعانيها في سلب تلك المعاني بالأسماء الضامنة لمعنى الحرف، كأسماء الاستفهام نحو: كم وكيف ومتى وأين، وكذلك أسماء الشرط نحو :من وما وأي لكونها تضمنت معنى الاسمية إلى جانب الاستفهام أو الشرط (ابن جني،2000)

وكذلك أشار ابن جني إلى الأسماء الضامنة لمعانيها، وهي أسماء فيها معاني الأفعال استعملت لمعنيين متضادين :معنى الإثبات، ومعنى النفي. ومن هذه الأسماء يذكر ابن جني:

التَوْدِيَة: وهي من الفعل " ودى الرجل يدي ودياً، وودى الشيء يعني سال" (ابن منظور، ودى) أما التودية فهو خشبة تصر على خلف الناقة ليمنع اللبن (ابن منظور، ودى).

النَالَة :وهي ساحة الدار وحرمها الذي حولها وهي من تصريف نال، وتطلق النالة على الحرم لذلك رأى ابن جني أن هذا الاسم يحمل معنيين متضادين، فالمعنى الأول هو الإثبات ونجده في الفعل نال، والمعنى الثاني نجده في الاسم (النالة) لأنهم يطلق على الحرم والمعروف انه من كان في الحرم لم تنله اليد قال تعالى:{ ومن دخله كان آمنا } (آل عمران، الآية 97).

بطن :ومنه بطن وبطين ومبطان ويعنى هذا عظم بطنه وهذا هو المعنى الاول أما المعنى الثاني فهو ضد هذا المعنى نقول رجل مبطّن للضامر البطن، وهذا المعنى الثاني، والمعنيان متضادان (ابن جني جـ3، ص 79)

و قد أشار ابن فارس إلى هذا النوع من التضاد وقد ذكر ذلك السيوطي في قوله " ومنه تقارب اللفظين واختلاف المعنيين وذلك قولنا :حرج إذا وقع في الحرج وتحرّج إذا تباعد من الحرج، وكذلك اثم وتأثم، وفزع إذا اتاه الفزع.

وقد اعتبر ابن فارس هذه الظاهرة من باب تقارب اللفظين واختلاف المعنى لأنّ التضاد في الحقيقة يكون باتفاق اللفظين واختلاف المعنيين مثل الجون للأسود والأبيض لذلك أعتبر جزءاً من المشترك اللفظي.

ويبدو أن من أهم العوامل التي أدت إلى وقوع الأضداد في العربية هو تداخل اللهجات، واقتراض اللغة النموذجية كلماتها من لهجات مختلفة، وقد بالغ بعض اللغويين في تقدير مدى دور هذا العامل إلى الحد الذي أدى بهم إلى نفي إمكان وقوع التضاد في اللهجة الواحدة، ورد جميع كلمات الأضداد إلى عامل الإقراض بين حين وأخر، وقد

نقل عنهم السيوطي قولهم :- " إذا وقع الحرف (يقصد اللفظ) على معنيين متضادين فمحال أن يكون العربي أوقعه عليهما بمساواة بينهما، ولكن أحد المعنيين لحي من العرب والمعنى الأخر لحي غيره، ثم سمع بعضهم لغة بعض فأخذ هؤلاء عن هؤلاء وهؤلاء عن هؤلاء "(السيوطي، (د – ت)) وإنما كان اعتبار هذا العامل هو العامل الوحيد مبالغة من القائلين به لأنه ليس من المقبول منطقيا أن يصادف باستخدام كلمة بمعنى معين في لحجة من اللهجات العربية استخدام نفس الكلمة بمعنى مضاد لمعنى الكلمة الأولى في لهجة أخرى، ثم تتكرر تلك المصادفات إلى الحد الذي يسمح بأن يقع هذا العدد المذكور في كتب اللغة من كلمات الأضداد.

وإذا كان هناك من ينكر وجود الأضداد في اللهجة الواحدة، فان صاحب الجمهرة يرى كما يذكر السيوطي أن شرط الأضداد أن يكون استعمال اللفظين في اللجة الواحدة أي انه لا يعد من الأضداد إلا ما كان من لهجة واحدة، ولذلك فهو ينكر أن تكون كلمة (الشعب) من الأضداد على الرغم من إطلاقها على الافتراق والاجتماع لان كل من الاستخدامين ينتمي إلى لهجة خاصة (السيوطي، (د – ت)) وبناء على ما يفهم من هذا الرأي من إمكان وقوع الأضداد في اللهجة الواحدة، فإن ثمة أسبابا أخرى لنشاتها ومن تلك الأسباب ما لمح إليه ثعلب، حيث يقول " من الأضداد مفازة مفعلة من فوز الرجل إذا مات، ومفازة من الفوز على جنس التفاؤل السليم"(السيوطي، (د – ت)) وثمة سبب أخر ذكره لغويو العربية المتأخرون وهو التطير كما نص على ذلك ابن منظور في تعليقه على كلمة (السليم) بمعنى اللديغ، " وإنما سمي اللديغ سليما لأنهم تطيروا من اللديغ، فقلبوا المعنى، كما قالوا للحبشي أبو البيضاء وكما قالوا للفلاة مفازة تفاءلوا بالفوز وهي مهلكة " (ابن منظور، سلم) ومما هو شبيه بالتفاؤل والتطير ما يدخل في الأسباب الاجتماعية التهكم والتأدب، فالأول كإطلاق لفظ المغلب على من يغلب كثيرا، وهو في الأصل للمحكوم عليه بالغلبة (الأصمعي،(د – ت)) والثاني كإطلاق البصير على الأعمى (عمر، 1982) والظاهر أن استخدام أمثال هذه

الكلمات في معانيها الطارئة أمر يتعلق بسياقات التخاطب، ولذا فان المتكلمين يعتمدون عادة في استخدامهم تلك الكلمات في معانيها الطارئة على القرائن.

الفصل السادس
الدلالة السياقية

1.6 السياق لغة :

" ســاق الماشــية ســوقاً وسياقة ومساقاً، ومنه المنساق وهو التابع والغريب، وتساوقت الإبل تتابعت وتعاودت، الغنم تراخمت في السير" (الفيروزابادي (س وق)) "

ومــن هــذا المعــنى، تجد في قول العرب :ساق الله خيراً، ونحوه بمعنى بعثه وأرســله، ومنه تجد معنى السرد في قولنا " ساق الحديث بمعنى سرده وسلسله ومن ثم سياق الكلام تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه "

2.6 السياق اصطلاحاً :

" هــو مجموعــة الظــروف الاجتماعية والتي يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار لدراســة العلاقــات الموجودة بين السلوك الاجتماعي والسلوك اللغوي ومعنى ذلك أن هناك أمرين يحكمان الاستعمال اللغوي، أولهما السياق اللغوي نفسه فلا تأخذ المفردات معانــيها بمعزلة عنه، وهو الذي يحدد معاني المفردات، وثانيها الموقف الذي يقال فيه الكــلام، وهو ما سماه الأقدمون " مقتضى الحال ". وهذا السياق يسميه " فيرث " بسياق الحــال أو سياق الموقف، هذا العالم استطاع أن يصوغ من فكرة السياق نظرية علمية تلتقي في بعض جوانبها مع آراء القدماء، هذه النظرية تشكل أحدث مدرسة لغوية، وهي تعمل للإجابة عن هذا السؤال، كيف تعمل اللغة في المجتمعات المختلفة ؟ " (السعران، 1962) وما دور طبقة المتكلم الاجتماعية ومركزه وطبيعة الموقف الذي يتكلم فيه ؟

وهــنا يلتقي عمل ابن جني مع أحدث الاتجاهات اللغوية إذْ كان يعول على هذا الضــرب مــن السياق كثيراً، وتكثر عنده الإشارة إلى فهم المخاطب، والاستغناء عن بعــض العناصــر اللغوية في الجملة بناء على فهم المخاطب، والسياق الخارجي الذي يجــري فــيه الكــلام. وكذلك سيلحظ القارئ أن ابن جني يعني بمواطن كثيرة بوصف الموقــف الذي يجري فيه الكلام واستعماله، فلا عجب إذن من أن تتصدر دراسات ابن

وقد عقب أبو الفتح على البيت السابق بقوله " كل غانية هند متناه في معناه وأخذ لأقصى مداه، ألا ترى أنه كأنه قال :كل غانية غادرة أو قاطعة أو خائفة، أو نحو ذلك (ابن جني،2000) ولاشك في أنّ السياق هو الذي اكسب " هندا" الدلالة الجديدة.

و يورد ابن جني شاهداً أخر يبين فيه أهمية السياق في تحديد المعنى :

إنَّ الذئابَ قد اخضرّت براثِنُها   و الناسُ كلهم بكرُ إذا شبعوا

(القالي، 1987)

قال " أي إذا شبعوا تعادوا وتغادروا ؛ لأن بكراً هكذا فعلها " (ابن جني، 2000).

كذلك نجد في الخصائص باباً بعنوان " إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول ما لم يدع داع إلى الترك – التحول – " (ابن جني، 2000) يتحدث فيه عن أهمية السياق في تحديد معنى الكلمة أو الجملة، كقول ذي الرمة :-

بدتْ مثل قرن الشمس في رَوْنق الضحى   وصورتهاأوأنت في العينِ أملحُ

(البغدادي،(د–ت))

يرى أن " أو " تفيد الشك ولا تفيد الإثبات " وإذا أُخرج الكلام مخرج الشك كان في صورة المقتصد غير المتحامل ولا المتعجرف، فكان أعذب للفظة وأقرب إلى تقبلِ قوله" (ابن جني،2000).

أما سياق الحال أو السياق الموقفي فقد أشار إليه ابن جني في إيضاح الألفاظ الدالة " وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا لبعدها في الزمان عنا، ألا ترى إلى قول سيبويه: أو لعل الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الأخر، يعني أن يكون الأول الحاضر شاهد الحال، فعرف السبب الذي له ومن أجله وقفت عليه التسمية والأخر لبعده عن الحال لم بعرف السبب للتسمية " (ابن جني، 2000).

و فهم ابن جني لسياق الحال أو العناصر الخارجية التي ترافق الحدث الكلامي تقترب اقتراباً شديداً مما قرره العلماء المحدثون ؛ ومعنى هذا أن اللغة تتطور من عصر إلى عصر، لذلك دعا بعض من علماء اللغة إلى انتهاج نهج تاريخي للوصول إلى المعنى الحقيقي للفظ.

ولفهم سياق الحال يجب معرفة أولا معرفة الظروف المحيطة بالكلام لتحديد معناها. وكان ابن جني على إدراك بهذا الجانب فعرض له في أكثر من موضع مبيناً أن المعنى لا يتضح إلا أن يُجمع من النص اللغوي والحضور والمشاهدة، من ذلك "ألا ترى أن قولهم للإنسان إذا رفع صوته، قد رفع عقيرته، فلو ذهبت تشتق هذا، بان يجمع من معنى الصوت، ومن معنى (ع ق ر) لبعد عنك وتعسفت. وأصله أن رجلاً قطعت إحدى رجليه، فرفعها ووضعها على الأخرى، ثم صرخ بأرفع صوته فقال الناس رفع عقيرته. "(ابن جني، 2000) وبالرجوع إلى المعجم نجد أن (ع ق ر) تعني الجرح، والأثر كالحز في قوائم الفرس والإبل " (ابن منظور، (ع ق ر))، فلا تجد أي علاقة بين الصوت والعقيرات لكن الاستعمال يثبت هذه العلاقة فتقول قد رفع عقيرته للدلالة على رفع الصوت. فاكتسبت اللفظةِ هذه الدلالة الجديدة من خلال الظروف المحيطة بالحدث.

ولم يكن ابن جني الأول الذي أشار إلى أهمية المشاهدة والحضور في فهم السياق اللغوي، بل سبقه إلى ذلك بعض مشايخه كما يقول " وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله :أنا لا أحسن أن اكلِّم إنسانا في الظلمة " (ابن جني، 2000) فالعبارة تكشف عن عنصر من عناصر تحسين عملية الاتصال وهو رؤية كل من المتكلم والمستمع لبعضهما البعض.

كما أن الظروف المحيطة تحدد نوع الاستعمال الذي تستخدم فيه الكلمة، ويزيل اللبس عن المعنى، وهذا ما يتطرق إليه ابن جني في باب المجاز في قوله – ﷺ – في الفرس هو "بحر" فقد عد ابن جني بحرا اسما من أسماء الفرس مثل فرس وجواد ونحوها البحر. ولكنه قال :" حتى إذا احتيج إليه في شعر أو سجع أو اتساع استعمل استعمال بقية الأسماء ؛ لكن لا يلجأ إلى ذلك إلا بقرينة تسقط الشبهة" (ا بن جني، 2000).و قد كان للإشارة دورها الفعال في تبليغ المعاني وتوصيلها، ومن ثم كانت وسيلة اعتمد عليها شعراؤنا في تبليغ عاطفة معينة، وتوصيلها إلى المستقبل لتؤدي الغرض المقصود أفضل من الكلام في أحيان كثيرة ويورد ابن جني في ذلك :

البيت:-

العينُ تبدِي الذي في نفسِ صاحبِها　　　من العداوة أو وُدٌّ إذا كانا

(الأصبهاني،(د-ت))

يقول :" أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه، وجعلها دليلاً على ما في النفوس " (الأصبهاني،(د-ت)).فالكلمات قد تخطيء في التعبير عما في النفس وذلك عندما لا يحسن المتكلم اختيار الكلمات المناسبة.

و يؤكد ابن جني على عنصر المشاهدة من خلال ما يأتي به من أمثلةٍ :

تقول وصكّت وجهَها بِيمينها　　　أبعْلِيَ هذا بالرَحى المتقاعِسُ

(ابن منظور، ردع)

فلو قال حاكيا عنها :أبعلي هذا بالرحى المتقاعس من غيران تصك الوجه لأعلمنا بذلك أنها متعجبة منكرة، لكنه لما حكى الحال، فقال :(وصكت وجهها) علم بذلك قوة إنكارها، وتعاظم الصورة لها، هذا مع أنك سامع لحكاية غير مشاهد لها ولو شاهدتها لكنت بها عرف " (ابن جني، 2000).

وعلى هذا الحال يكون بعض الكلام، فعندما نقول " الله اكبر " فيمكن أن يفهم منها التعجب من أمر والتعظيم له، ويمكن أن يفهم منها السخط والغضب على أمر ما، ولا يمكن للسامع أن يحدد المعنى إلا إذا كان يرى الموقوف ويشاهد الكلام.

ولا يفتأ ابن جني يعيد ويركز على ضرورة مشاهدة هذه الأحوال حتى بلغ به القول:" وبعد فالحمالون والحماميّون والساسة والوقادون ومن يليهم ويعتد منهم ويستوضحون من مشاهدة الحال ما لا يحصّله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا اخبر به ولم يحضره يُنشده " (ابن جني، 2000).

ويقول أبو الفتح أيضا " إلا تعلم أن الإنسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطب صاحبه، وينعم تصويره له في نفسه استلطفه ليقبل عليه، فيقول له :يا فلان، أين أنت، أرني وجهك أقبل عليّ أحدثك (ابن جني، 2000) فلو كان استماع الآذان مغنياً عنه مقابلة العين لما كلف صاحبه الإقبال عليه.

وهكــذا التقى ابن جني مع كثير من المحدثين الذين ركزوا على السياق المقامي واعتبروا عنصراً مساهماً في تحسين عملية الاتصال بالنسبة إلى المتكلم والسامع.

3.6 الحال المشاهدة تغني عن اللفظ :

لا يمكــن بحال نكران تأثير دلالة سياق النص اللغوي، وسياق الموقف الملابس لـــه علـــى العناصـــر الـــنحوية من حيث الذكر والحذف والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير.

و يتعامل ابن جني مع الحال على أنها جزء رئيسي من أجزاء الكلام، ولذلك تؤدي قسطاً مهماً من معنى السياق وتقوم مقام اللفظ المحذوف في الدلالة على المعنى قال ابن جني :" وكذلك قولهم لرجل مهو بسيف في يده :زيداً، أي اضرب زيداً فشهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به، وكذلك قولهم للقادم من سفر :خير مقدم، أي قدمت خير مقدم... وكذلك قول جميل بثينة :

رسمِ دارٍ وقفت في طلَّله　　　كدتُ أقضي الغداة من جلَّله

(جميل، 1968)

أي رب رسم دار. وكان رؤبة إذا قيل له كيف أصبحت يقول :خيرٍ عافاك الله – أي بخير – بحذف الباء لدلالة الحال عليها " (ابن جني، 2000).

وعلى هذا يوجه قراءة {واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ} (الأنعام، الآية 11) " اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت (وبالأرحام) ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها " (ابن جني،2000).

و يقول ابن جني أيضا ومما يؤكد لك أن المحذوف للدلالة عليه بمنزلة اللفظ به إنشادهم قول الشداخ بن يعمر الكناني :

قاتلي القومَ يا خُزاعَ ولا يد　　　خلكم مِن قتالهم فَشَل

(المرزوقي، 1354هـ)

فتمام الوزن أن يقال :فقاتلي القوم، فلولا أن المحذوف إذا دل الدليل عليه بمنزلة المثبت لكان هذا كسراً، لا زحافاً. وهذا من أقوى وأعلى ما يحتج به لأن المحذوف للدلالة عليه بمنزلة الملفوظ به (ابن جني، 2000).

وإذا كان سياق الحال يدعونا للاستغناء عن بعض عناصر الجملة ويكون المعنى واضحاً بذلك، فإنّه لا يجوز الجمع بين العناصر الجملية وسياق الحال الذي يحل محلها، فجملة " أنا عبد الله منطلقاً "يحكم عليها سيبويه بأنها من الكلام المحال إذا كان الرجل الناطق بها رجلاً من إخوانك ومعرفتك، وأراد أن يخبرك عن نفسه بأمر فقال هذه الجملة، لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، غير أن هذه العبارة نفسها يمكن أن تكون من الكلام الحسن، وذلك في حالة أخرى غير هذه الحالة، كأن يكون المتكلم خلف حائط، فتقول له :من أنت ؟ فيجيبك :أنا عبد الله (سيبويه، 1988).

وبما أن الحال المشاهدة نابت مناب اللفظ وأغنت دلالته عنه، فمن باب أولى إذا أن تقوم مقامه نحوياً أيضا، فيكون لها تأثير في المعاني النحوية التي تترتب عليها المعاني الدلالية كما يؤثر اللفظ المذكور. وقد وضح أبو الفتح ذلك من خلال حديثه عن حذف الأفعال وما ينوب عنها (ابن جني، 2000).

كذلك فإنّ لسياق الحال أثراً كبيرً في خروج الاستفهام عن بابه لأغراض أخرى منها " أن يرى أنّه خفي عليه ليسمع جوابه عنه "و" منها أن يتعرف حال المسئول هل هو عارف بما السائل عارف به " ومنها " أن يرى الحاضر أنه بصورة السائل المسترشد، كما في ذلك من الغرض أي ما يتعلق بالحضور الذين يشهدون الحدث الكلامي " (ابن جني، 2000).

وكذلك أمكن تحديد معاني بعض الكلمات من خلال سياق حالها، من ذلك قوله تعالى:{ وأرسلناه إلى مئة ألف أو يزيدون } (الصافات، الآية 147) يرى ابن جني في (أو) أنها للشك مخالفا بذلك الفرّاء الذي قال أنها بمعنى بل، ومخالفا قطرب الذي قال أنها بمعنى الواو " ولكنها عندنا على بابها في كونها شكا" (ابن جني،2000) ويعلل ذلك أن هذا الكلام خرج حكاية من الله عز وجل لقول المخلوقين وتأويله عند أهل

النظر وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم انتم فيهم :وهؤلاء مائة أو يزيدون (ابن جني،2000) وهذا التفسير يعود لسياق الحال أو المقام الذي قيلت فيه من حيث شخصية المتكلم، والظروف التي قيلت فيها. أما قطرب والفرّاء فتفسيرهما يعتمد على السياق اللغوي.

ومن هذه أيضا تفسيره لقوله تعالى:{ذق انك أنت العزيز الكريم} (الدخان، الآية 49) هو في الحقيقة الذليل المهان... ومعناه ذق إنّك أنت الذي كان يقال له العزيز الكريم (ابن جني، 2000).

و بعد هذا فإنّ ابن جني يشهد له بالأصالة في هذا المجال، فهو يعطي السياق أهمية كبرى في كشف المعنى وإجلائه، وعلى ذلك فالقول الفصل في معاني المفردات والجمل يقع على عاتق العنصر الاجتماعي وملابساته.

4.6 الحقيقة والمجاز :

الحقيقة عند ابن جني ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة. والمجاز ما كان ضد ذلك أي استعمال اللفظ في غير ما وضع له أصلا ومن خلال حديثه عن المجاز يتبين أنه لابد فيه من التشبيه، كما لابد فيه من قرينة أو دليل يوضح أن الفظ مستعمل في غير معناه الأصلي. وبذلك يكون المجاز عنده كما استقر الأمر عليه عند المتأخرين في تعريف الاستعارة بأنها استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة، ومعنى هذا أن ابن جني يلغي المجاز المرسل إلغاءً تاماً.

ويذكر ابن جني أنّ المجاز يعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة :وهي الاتساع والتوكيد والتشبيه، فإن عُدم هذه الأوصاف كان اللفظ حقيقةً. فمن ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم في الفرس، البحر، فالمعاني الثلاثة موجودة فيه :أما الاتساع فلأنه زاد في أسماء الفرس البحر، ولو عرى الكلام من دليل يوضح الحال لم يقع عليه بحر لما فيه من إبهام وغموض. وأما التشبيه، فلان جريه يجري في الكثرة مجرى مائه، وأما التوكيد فلأنه شبه العرض بالجوهر. ويمضي ابن جني في ذكر الأمثلة وبيان

المعاني الثلاثة التي يشتمل عليها المجاز وهي الاتساع والتوكيد والتشبيه يقول " ومن المجاز كثيرٌ من باب الشجاعة في اللغة :من الحذف والزيادات والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف واعتبار الحذف والزيادة والتقديم والتأخير من المجاز لم يأخذ به المتأخرون، لأنها عندهم داخلة في علم المعاني أما اعتبار ابن جني التشبيه البليغ مثل هو بحر مجازاً فليس غريبا فقد أخذ به عبد القاهر وهو يفرق بين المشبه به إذا وقع نكرة وبينه إذا وقع معرفة (الجرجاني،1983).

و يعرض ابن جني لبعض أمثلة الحذف التي ذكرها سيبويه دليلا على الاتساع والمجاز، ومن طريقة تناوله نلمح مدى التطور الذي وصل إليه التفكير البلاغي فمثلا حين يذكر سيبويه أن من كلام العرب " بنو فلان يطؤهم الطريق " يقول :وإنما يطؤهم أهل الطريق، ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى :{ واسأل القرية } يقول :إنما يريد أهل القرية، فاختصر وعمل الفعل في القرية كما كان في الأهل ولو كان ها هنا (سيبويه، 1988) ولكن ابن جني لا ينظر إلى ذلك نظرة سيبويه في التعبير عن الغرض بإيجاز شديد، بل يطنب في القول، يوضح الفكرة التي يحتوي عليها المجاز، انظر إليه في المثال الأول حين يقول :" ألا ترى انك إذا قلت بنو فلان يطؤهم الطريق " ففيه من السعة إخبارك عما لا يصح وطؤه بما يصح وطؤه... ووجه التشبيه إخبارك عن الطريق بما تخبر به عن سالكيه فشبهته بهم، إذ كان المؤدى لهم، فكأنه هم. وأما التوكيد، فلأنك إذا أخبرت عنه بوطئه إياهم كان ابلغ من وطء سالكيه لهم.و ذلك أن الطريق مقيم ملازم، فأفعاله مقيمة معه وثابتة بثباته. وليس كذلك أهل الطريق، لأنهم قد يحضرون فيه، ويغيبون عنه، فأفعالهم كذلك حاضرة وقتاً، وغائبة أخرى، فأين هذا بما أفعاله ثابتة مستمرة، ولما كان هذا كلاماً الغرض فيه المدح والثناء، اختاروا له أقوى اللفظين، لأنه يفيد أقوى المعنيين" (ابن جني، 2000). فابن جني يذكر أولا كيف كان الاتساع بهذا التعبير المجازي، ثم التشابه بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، ثم كيف كان هذا التعبير المجازي أكثر بلاغة ومبالغة من التعبير الحقيقي، ويوضح لنا في

هذا المعنى الثالث السر البلاغي الذي يدعونا إلى القول بأن المجاز أبلغ من الحقيقة، لما في معناه من القوة التي يعرى منها المعنى الحقيقي.

أما المثال الثاني الذي ذكره سيبويه وعلق عليه ابن جني قوله تعالى {واسأل القرية} فيذكر ابن جني أن فيه المعاني الثلاثة أيضا :أما الاتساع، فلأنه استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصلح في الحقيقة سؤاله، ألا تراك تقول :وكم من قرية مسئولة، فهذا ونحوه اتساع. وأما التشبيه :فلأنها شُبِّهت بما يصح سؤاله لمّا كان بها ومؤلِفاً لها. وأما التوكيد، فلأنه في ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة. فكأنهم تضمنوا لأبيهم يعقوب عليه السلام أنه إن سأل الجمادات والجبال أنبأته بصحة قولهم. وهذا تناه في تصحيح الخبر، أي لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا، فكيف لو سألت مِن عادته الجواب " (ابن جني، 2000).

فالفرق واضح وشاسع بين من يذكر أن في هذا الأسلوب اتساعاً وحذفاً دون أن نتبين منه كيف يكون الاتساع كما فعل سيبويه، وبين من يذكر ما يتصل بهذا الأسلوب من اتساع وكيفيته، وبيان المشابهة بين المعنى قبل أن يتسع، وبعد أن دخله الاتساع، وما طرأ عليه من توكيد ومبالغة، لم نر لها نظيراً قبل ابن جني غير أن الذي يلفت النظر هنا أن ابن جني ينظر إلى هذا المجاز نظرة المتأخرين إلى الاستعارة بالكناية (السيوطي، 1976).

و كما رأينا فإنّ المجاز عند ابن جني يشمل التشبيه البليغ والاستعارة والمجاز المرسل، وهو عنده قائم على التشبيه ويدخل في مفهوم الاستعارة المكنية فيوسع بذلك دائرة المجاز حيث جعل التشبيه نوعاً منه. بل أنّه ذهب إلى أنّ أكثر اللغة تدخل في باب المجاز، في الاسم والفعل على حد سواء فيقول :" اعلم إنّ أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة وذلك عامة الأفعال نحو قام زيد، وقعد عمر، وانطلق بشر، وجاء الصيف، وانهزم الشتاء، ألا ترى أن الفعل يفاد فيه معنى الجنسية، فقولك قام زيد معناه كان منه القيام أي هذا الجنس من الفعل ومعلوم انه لم يكن منه جميع القيام وكيف يكون ذلك، والجنس يطبق جميع الماضي، وجميع الحاضر، وجميع الآتي عن الكائنات من

كل من وجد منه القيام، ومعلوم أنّه لا يجتمع الإنسان الواحد في وقت واحد... فإذا كان كذلك علمت أن قام زيد مجاز لا حقيقة وإنما هو على وضع الكل موضع البعض للاتساع والمبالغة، وتشبيه القليل بالكثير " (السيوطي، 1976).

هذه الفكرة من أنّ أكثر اللغة مجازاً نقلها ابن جني عن أستاذه أبي علي الفارسي ولكنّا نراه يطبقها في إفراط مغرب، فيذهب إلى أن الجملة المكونة من فعل وفاعل ومفعول فيها أكثر من مجاز واحد. الأول كان نتيجة لإسناد الفعل إلى الفاعل والثاني في المفعول نفسه فقولك :" ضربت عمراً " مجازاً أيضا من غير جهة التجوز في الفعل وذلك أنك فعلت بعض الضرب لا جميعه ولكن من جهة أخرى، وهو أنّك إنما ضربت بعضه لا جميعه، ألا تراك تقول ضربت زيداً، ولعلك إنما ضربت يده أو أصبعه، أو ناحية من نواحي جسده، ولهذا إذا احتاط الإنسان واستظهر جاء ببدل البعض فقال ضربت زيداً وجهه أو رأسه، نعم ثم أنّه مع ذلك متجوز، ألا تراه قد يقول ضربت زيداً رأسه فيبدل للاحتياط وهو إنما ضرب ناحية من رأسه كله ولهذا ما يحتاط بعضهم في نحو هذا فيقول :ضربت زيداً جانب وجهه الأيمن أو ضربته أعلى رأسه الأسحق، لأنّ أعلى رأسه قد تختلف أحواله، فيكون بعضه أرفع من بعض... فوقوع التوكيد في هذه اللغة أقوى دليل على شيوع المجاز فيها واشتماله عليها، حتى أن أهل العربية افردوا له باباً لعنايتهم به، كما أفردوا لكل معنى أهمهم باباً" (السيوطي، 1976) ورغم أن ابن جني ينقل هذا الرأي عن أستاذه الفارسي فهو في بعض كتبه يشرح هذه الفكرة كما لو كان هو خالقها ومبتكرها وصاحب الفضل الأول فيها فيقول " وهذا باب يسمعه الناس مني ويتناقلونه دائما عني فيكبرونه ويكثرون العجب به، فإذا أوضحته لم يسأل عنه استحياءً وكان يستغفر الله لاستيحاشه منه " (ابن جني،1998).

ولابن جني رأي غريب في الاستعارة التهكمية، إذا هي عنده بمثابة مجاز مرسل علاقته باعتبار ما كان فيقول في قوله تعالى {ذق انك أنت العزيز الكريم} (الدخان، الآية 49) إنما هو في النار الذليل المهان، لكنه خوطب بما كان يخاطب به في الدنيا وفيه مع هذا ضرب من التبكيت والأذكار بسوء فعله (ابن جني،1998).

كما يتطرق لبعض الأمثلة التي نرى فيها مجازا مرسلا باعتبار ما سيكون وهو في الحقيقة لم يذكر هذا الاصطلاح وإنما نفهمه من سياق الكلام كقول الشاعر :

إذا ما مات ميتٌ من تميمٍ فسرّك أن يعيش فجيءَ بزادِ

أراد إذا مات حي فصار ميتا كان كذا أو فليكن كذا وعليه قول الفرزدق :

قتلتَ قتيلا لم يرى الناسُ مثلَه أقلبه ذا تومتين مسوراً

(الفرزدق، 1966)

وابن جني يفرد بابا اسماه (باب الاكتفاء بالسبب من المسبب وبالمسبب من السبب) (ابن جني،2000) هذا الباب ينطبق على المجاز المرسل، وإن كان لا يدخله في المجاز الذي ذكرناه سابقا، إذ أنه يخلو من التشبيه وهو ركن أساسي في المجاز عنده، بل يرده بجميع ألوانه إلى علاقتين هما :السببية أو المسببية ونراه أيضا يدخل فيه ألوان أخرى من المجاز من استعارات أو كنايات، ويضمها إلى هذا الباب مما يدل على أن فكرة المجاز المرسل عند ابن جني كانت مضطربة أشد الاضطراب ولم يكن قد استقر فيها على رأي، ويبدو انه كان يستحسن هذا الباب أسوة بأستاذه أبي علي فيقول "هذا موضع من العربية شريف لطيف واسع لمتأمله كثير، وكان أبو علي رحمه الله يستحسنه ويعنى به وذكر منه مواضع قليلة ومر بنا نحن ما لا نكاد نحصيه. فمن ذلك قوله تعالى{ فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله} وتأويله والله أعلم فإذا أردت قراءة القرآن، فاكتفى بالمسبب الذي هو القراءة من السبب الذي هو الإرادة وعليه قوله تعالى :{ فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا } أي نضرب فانفجرت به فاكتفى بالمسبب الذي هو الانفجار من السبب الذي هو الضرب وإن شئت أن تعكس هذا فتقول اكتفى بالسبب الذي هو القول من المسبب الذي هو الضرب (ابن جني،2000). في هذا المثال يجوز عنده أن تكون العلاقة السببية أو المسببية على التفسير الذي يراه، ويمضي في ذكر أمثلة من الشعر يبين أن العلاقة فيها السببية دون ذكر لاسم المجاز فقد كان حريصا كل الحرص ألا يطلق كلمة المجاز على هذه الأمثلة حتى لا يقع في التناقض،

إذ هو يرى المجاز فقط فيما توافرت فيه الشروط الثلاثة ومنها التشبيه، وهذا النوع لا يقوم على التشبيه فإطلاق كلمة المجاز عليه خروج عن الحدود التي رسمها للمجاز.

و يقول في قوله تعالى :{ إني أراني أعصر خمرا } وإنما يعصر عنبا يصير خمرا فاكتفى بالمسبب الذي هو الخمر من السبب الذي هو العنب ولكن الواضح انه مجاز باعتبار ما سيكون لأنّ العنب ليس من شأنه أن يتحول إلى خمر من تلقاء نفسه حتى يكون سببا له، ولذلك فهو يعود إلى تصحيح العلاقة في هذا المثال في المحتسب (ابن جني، 1998).

و قد تناول ابن جني أيضا التشبيه المعكوس تحت عنوان (باب من غلبة الفروع على الأصول) فيقول عنه " هذا فصل من فصل العربية طريف تجده في معاني العرب كما تجده في معاني الإعراب، ولا تكاد تجد شيئا من ذلك إلا والغرض منه المبالغة (ابن جني، 2000) فابن جني يحدد في هذه الفقرة أربعة أشياء :طرافة هذا اللون واستحسانه من ألوان التشبيه، وإننا نجده في معاني العرب النثرية والشعرية، وإن قواعد العربية قد حفلت بعكس المعاني، واهتمام النحاة بهذا العكس، وإن الغرض من هذا التشبيه المعكوس هو المبالغة.

وربما كان التشبيه المعكوس، والحديث عنه وإفراد باب له، لم يذكره احد من السابقين على ابن جني، الذين تناولوا التشبيه في عديد من الوجوه كالمبرد والرماني فكل من هؤلاء قد تناول التشبيه من زاوية خاصة تختلف عن الزوايا التي تناولها الآخرون، ويذكر ابن جني قول الشاعر :

نحن رَكْبُ مِلْجِنٍّ في زِيِّ ناسٍ فوق طيرٍ لها شخوصُ الجِمال

(ذو الرمة، 1972)

فجعل كونهم جنا أصلا، وجعل كونهم ناس فرعا، كما جعل كون مطاياه طيرا أصلا وكونهما جمالا فرعا، فشبه الحقيقة بالمجاز في المعنى الذي منه أفاد المجاز من الحقيقة ما أفاد، وحملهم الأصل على الفرع فيما كان الفرع إفادة من الأصل ونظائره في هذه اللغة كثيرة.

ويبين لنا ابن جني أن التشبيه المعكوس ليس غريبا على العربية، وإنما قد استقاه من القواعد النحوية، فالفكرة أساسا نابعة من النحاة ثم استغلت أحسن استغلال على أيدي البلاغيين. يقول ابن جني " وهذا المعنى عينه جعل الأصل فرعا والأصل فرعا قد استعمله النحويون في صناعتهم، فشبهوا الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل، ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك :هذا الحسن الوجه أن يكون الجر في الوجه من موضعين، أحدهما بالإضافة، والآخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي جاز فيه الجر تشبيها له بالحسن الوجه. والذي سوغ هذا لسيبويه أن العرب إذا شبهت شيئا بشيء مكنت ذلك الشبه لهما، وعمرت به الحال بينهما، ألا تراهم شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه، تمموا ذلك المعنى بينهما بان شبهوا اسم الفاعل بالفعل فاعملوه... وكما حمل النصب على الجر في التثنية والجمع الذي على حد التثنية، كذلك حمل الجر على النصب فيما لا ينصرف... وكما وضع الضمير المنفصل موضع المتصل في قوله :

إياك حتى بلغت إيّاكا

كذلك وضع المتصل موضع المنفصل في قوله :

فما نبالي إذا ما كنتِ جارتنا   ألاَّ يجاورنا ألاكِ ديّار

(ابن جني،2000)

ويؤيد ذلك ما قدمنا ذكره من عكسهم التشبيه وجعلهم فيه الأصول محمولة على الفروع.

وبهذا أمكن لابن جني أن يطبق القواعد النحوية التي لا ترفض العكس، أو حمل الأصل على الفرع، والفرع على الأصل، على التشبيهات المعكوسة إذ لا يجد فيها شذوذا أو خرما لقاعدة، وإنما هي تتماشى مع القواعد العربية التي وضحها النحاة وفي مقدمتهم سيبويه.

والاهتمام بالتشبيه والعناية به، كما تظهر في الأصل على الفرع والعكس تتمثل أيضا في وضع أداة التشبيه نفسها، ومكانها في الجملة. فوضع الأداة في أول الجملة ينبئ عن العناية بالتشبيه، ونفتقد هذه العناية لو أن الأداة لم تكن في أول الجملة بل في وسطها ومن ثم يتحتم إبراز الفرق بين الكاف وكأن، وقيمة كل منهما في درجة الاهتمام

بالتشبيه. يتحدث ابن جني عن معنى الكاف في كأن زيدا عمرو فيقول "أما أحدهما فقولنا كأن زيدا عمرو، إن سأل سائل فقال ما وجه دخول الكاف هنا وكيف أصل وضعه وترتيبها ؟ فالجواب أن أصل قولنا :كأن زيدا عمرو إنما هو إن زيدا كعمرو. فالكاف هنا تشبيه صريح، وهذه متعلقة بمحذوف فكأنك قلت إن زيدا كائن كعمرو. ثم أنهم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عليه عقدوا الجملة فأزالوا الكاف من وسطها، وقدموها إلى أولها، لإفراط عنايتهم بالتشبيه، فلما أدخلوها على إن من قبلها، وجب فتح إن لأن المكسورة لا يتقدمها حروف الجر ولا تقع إلا أولا أبدا وبقي معنى التشبيه الذي كان فيها وهي متوسطة، بحاله فيها وهي متقدمة وذلك قولهم كأن زيد عمرو " (ابن جني، 1985،جـ3،ص303) ويريد ابن جني أن يخبرنا أن أداة التشبيه لا توضع اعتباطا بل أن هناك قواعد وأصول مرعية في صحة النظم، وذلك يعود إلى درجة الاهتمام بالتشبيه وهذا القدر من الاهتمام هو الذي يحدد مكان الكاف في البداية أو في الوسط.

غير أن ابن جني يخبرنا في موضع أخر بأن كأن ليست للتشبيه في كل الأحوال بل هي أحيانا تجرد من التشبيه، وتكون مجرد إخبار، ويبدو انه قد تأثر بالخليل الذي ذهب إلى أنها للتحقيق، أو تأثر بالفراء الذي قال أنها للتقرير (السيرافي،1979).

ولاشك أن قضية الحقيقة والمجاز قد شغلت العلماء زمناً طويلا ما بين منكر للمجاز كليةً أو مصدق له تماما، ولكننا في كل ذلك نشعر بمدى التكلف الذي يتورط فيه من ينكره كليةً كابن تيمية الذي اعتبر الكلام كله ضربا من الحقيقة وحجته في ذلك أن المجاز كذب والكذب محال على الله، وإن الالتجاء إلى المجاز عجز عن التعبير بالحقيقة والعجز محال على الله.و هناك من يبالغ في وجوده ويغرق اللغة كلها في المجاز كابن جني. وربما كان أعدل الآراء في هذه القضية رأي ابن الأثير فقد قال " إن كلا المذهبين فاسد عندي وليست اللغة كلها مجازاً، ولا كلها حقيقة، وإنما فيها الحقيقة والمجاز " (ابن الأثير، (د–ت)).

أما في المجاز العقلي فنرى ابن جني يفرد باب خاصا في التجريد (ابن جني، 2000) لما رأى فيه من طرافة وحسن، أو لأنه كان يعده ضرب من العربية غريب. وقد كان أستاذه أبو علي الفارسي مولعا به وإن كان لم يعقد له بابا، وهذا الباب في الحقيقة لا يصح نسبته إلى ابن جني، وإنما هو منقول عن الفارسي، لذكره له في صدر الباب، ولأن المناقشات التي ظهرت عند المتأخرين في باب التجريد كانت موجهة إلى أبي علي الفارسي دون ابن جني (ابن أبي الحديد، (د-ت)).

ومعنى التجريد كما يذكره ابن جني عن أستاذه أبي علي الفارسي قد تعتقد أن في الشيء من نفسه معنى أخر كأنه حقيقته ومحصوله... وذلك نحو قولهم لئن لقيت زيدا لتلقين منه الأسد، ولئن سألته لتسألن منه البحر. فظاهر هذا أن فيه من نفسه أسدا وبحرا، وهو عينه الأسد والبحر، إلا أن هناك شيئا منفصلا عنه، وممتازاً منه وعلى هذا يخاطب الإنسان منهم نفسه حتى كأنها تقابله، أو تخاطبه. ومنه قول الأعشى :

ودّعْ هريرةَ إنّ الركبَ مُرتَحِلُ   و هل تطيقُ وداعا أيُّها الرجلُ

(الأعشى، (د-ت))

ومنه قوله تعالى :{ لهم فيها دار الخُلد } وهي نفسها دار الخلد. وقد تستعمل الباء هنا فتقول :لقيت به الأسد، وجاورت به البحر، أي لقيت بلقائي إياه الأسد، ومنه مسألة الكتاب :أما أبوك فلك أب، أي لك منه، أو به، أو بمكانه أب. وأنشدنا

أفاءتْ بنو مروانَ ظُلما دماءَنا   و في الله إنْ لم يعدلوا حَكَم عدل

وهذا غاية البيان والكشف، ألا ترى انه لا يجوز أن يعتقد أن الله سبحانه ظرف لشيء، ولا متضمن له، فهو إذن على حذف المضاف أي في عدل الله حكم عدل (ابن جني، 2000).

ويستمر ابن جني في ذكر الشواهد من الشعر والآيات القرآنية ليدلك بها على هذا النوع العجيب من الأساليب العربية، فالتجريد عند ابن جني وأستاذه قد يكون بمن أو بالباء أو بفي كما هو واضح في الأمثلة ولكن يبدو أن الفارسي هو أول من سمى هذا النوع بالتجريد كما يشير إلى ذلك ابن أبي الحديد.(ابن ابي الحديد، (د-ت)).

و للتجريد فائدتان :الفائدة الأولى طلبا للتوسع في الكلام، فإذا كان ظاهره خطابا لغيرك. وباطنه خطابا لنفسك، فان ذلك من باب التوسع، وأظن انه شيء قد اختصت به اللغة العربية دون غيرها من اللغات. والفائدة الثانية انه يتمكن المخاطب من إجراء الأوصاف المقصودة من مدح أو غيره على نفسه، إذ يكون مخاطبا بها غيره، ليكون أعذر، وأبرأ من العهدة فيما يقوله، غير محجور عليه (ابن الأثير،(د-ت)).

وهكذا نجد أن البلاغة قد شقت طريقها في منحى آخر، فيه دأب وعمق مستعينة بالفلسفة اللغوية في تأصيل التعبير، وإبراز الجمال مما جعل بصمات ابن جني تبدو واضحةً في تاريخ البلاغة.

الخاتمة :

اعـــتمد ابن جني كغيره من العلماء مصطلح الدلالة ليدلّ به على ما نعرفه اليوم مـــن معـــان لهـــذا المصطلح في علم اللغة الحديث، كما وظّف مرادفات هذا المصطلح كالدّال والدليل والأدلة وغيرها، وكلها مصطلحات يعرفها العلم الحديث اليوم.

كمـــا قسم ابن جني الدلالة إلى لفظية وصناعية ومعنوية، وهو تقسيم يقترب من تقســيمات المحدثين وعلى رأسهم إبراهيم أنيس الذي قسم الدلالة إلى صوتية وصرفية ونحوية ومعجمية، وهي أنواع تناولها ابن جني دون أن يذكر هذه المصطلحات الحديثة.

أما الدلالة الصوتية فقد ظهرت عنده في عدد من القضايا :الأولى الدلالة الصوتية الطبيعية حيث نجد بعض الكلمات تحاكي أصوات الطبيعة، وذكر ابن جني جملاً تمثل هذا التقليد الصوتي. والقضية الثانية التي عالجها ابن جني في الدلالة الصوتية هي الدلالة الصوتية للحرف وتجسّدت في :تقارب الحروف لتقارب المعاني وعالج فيها المضارعة في الأصول، وترتيب الحروف بما يضاهي الأحداث المعبر بها عنها، وقد استدل ابن جني على نظريته هذه بالعديد من الأمثلة ليبرهن على المناسبة بين الأصوات ومدلولاتها، غير أنّ العديد من العلماء واللغويين رفضوا هذه النظرية لأنها لا تستند إلى أسس علمية واضحة، غير أنهم لا ينكرون وجود بعض الكلمات

المحاكية لأصوات الطبيعة لكنهم يؤكدون على أن ذلك غير مضطرد في جميع اللغة ولا تعدو أن تكون تلك الكلمات جزءاً بسيطاً من مجموع مفردات اللغة، أما القضية الثالثة التي عالجها ابن جني في الدلالة الصوتية فهي الدلالة الصوتية للحركات، فقد توصل إلى أن الحركات وحدات صوتية لها وظيفة معينة في التركيب الصوتي، لأنها جزء أساسي منه، ونجده قد ربط بين الحركات والحدث المعبر عنه وقد جاء بعدد من الأمثلة على صحة ذلك، ثم تعرض لظاهرة مطل الحركات ودلالاته. وهو بذلك تتفق معه جميع الآراء اللغوية الحديثة والتي أكدت أن للصوت سواء أكان حرفاً أو حركةً قيمة دلالية وان ثمة علاقة طبيعية بين الدال والمدلول وهو ما أشار إليه العالمان اللغويان المعاصران فيرث وهنري سويت.

الدلالة الصرفية ظهرت في اهتمامه بهيئة الكلمات أو بنيتها، لأن أي تغير في البنية يؤدي في أحيان كثيرة إلى التغير في المعنى. ومن ثم ربط ابن جني ربطا منطقيا بين الصيغة ومعناها، فالأصل أن لكل صيغة معنى، وكل زيادة في الصيغة أو انحرافا أو استبدالاً لا بدّ أن يقابله زيادة أو تغير في المعنى.

أما الدلالة النحوية فنجدها في الكثير من القضايا التي عالجها ابن جني، إذ اهتم بالجملة التي هي وحدة أساسية في اللغة، فتحدث عن الإعراب الذي هو إبانة عن المعاني، وربط بين المعنى والنحو، ويرفض رفضا قاطعا التناقض المعنوي، وهو كغيره من علماء العربية حريص كل الحرص على الحفاظ على النظام الإعرابي وقواعده سليمة من الوهن أو الخلل، فنراه يربط بين المعنى والنحو فيما عرف بالحمل على المعنى، وغيرها من الوسائل المنهجية كالحذف والتقدير والإضمار، وغير ذلك من المسائل التي يُشترط في كل منها شرط دلالي خاص، أو تكون على وجه معين إذا كانت على معنى معين، كما أشار إلى بعض الظواهر النحوية التي يقوم فيها الجانب الدلالي بدور بارز. وهو بهذه الوسائل يربط الجملة وبنيتها، وهو ما عبرت عنه أحدث النظريات اللغوية الحديثة بالبنية العميقة والبنية السطحية.

أنيس، إبراهيم،(د – ت) :**الأصوات اللغوية**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

أولمـــان، ســتيفان، 1975 :**دور الكلمـــة فـــي اللغة**، ترجمة كمال محمد بشر مكتبة الشباب.

ابـــن هشام، جمال الدين الأنصاري (ت 761 هـــ)، 1972 :**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك، وآخرين، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة.

ابن أبي الحديد، عز الدين عبد الحميد بن هبه الله المدائني، (ت656 هـــ)(د – ت) :**الفلـــك الدائر على المثل السائر**، علق عليه أحمد الحوفي وبدوي طبانة نهضة مثر للطباعة والنشر.

ابـــن الأثـــير، أبو الفتح نصر الله بن أبي الكريم الشيباني الملقب ضياء الدين (ت637 هـــــ) (د – ت): **المـــثل السائر في أدب الكاتب أو الشاعر**، قدم الكتاب أحمد الحوف وبدوي طبانة، نهضة مصر للطباعة والنشر.

ابـــن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن أبي الوفاء (ت 577 هـــ) 1987 **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العربية، بيروت.

ابن الأنباري،أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن أبي الوفاء، (د – ت) :**شرح الحماسة**، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابـــن جنـــي، أبـــو الفـــتح عثمان (ت 391 هـــ)، 1960 :**المنصف**، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة، مطبعة الحلبي، الطبعة الأولى.

ابـــن جنـــي، أبـــو الفتح عثمان، 1985 :**سر صناعة الإعراب**، تحقيق حسن هنداوي الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق.

ابـــن جنـــي، أبو الفتح عثمان، 1998 :**المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عـــنها**، تحقيق محمد عبد القادر عطا، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، 2000 :**الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، بيروت،الطبعة الثانية

ابـــن جني، أبو الفتح عثمان،1979:**اللمع في العربية**، تحقيق حسين محمد شرف عالم الكتب، الطبعة الأولى.

ابـــن خالويـــه، أبـــو عـــبد الله الحسن بن أحمد (ت 730 هـــ)، 1990 :**الحجة في القراءات السبع**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى

ابـــن خالويه، أبو عبد الله الحسن بن أحمد(د – ت) :**ليس في كلام العرب** تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت.

ابن دريد، ابو بكر محمد بن الحسين (ت 321 هـــ)، 1958 :**الاشتقاق**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانقجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

ابـــن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت 458 هـــ)، (د– ت) :**المخصص في اللغة**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله (ت 428 هـــ)، 1975 :**الشفا**، الهيئة العامة بالقاهرة.

ابـــن عصـــفور، علي بن مؤمن (ت 669 هـــ)، 1986 :**المقرب**، تحقيق احمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت 395هـــ)، 1963 :**الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية**، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدوان للطباعة والنشر، بيروت.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد 1999 :**مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.

ابـــن مـــنظور، جمـــال الديـــن محمد بن مكرم (ت 711 هـــ)، (د – ت) :**لسان العرب**، دار صادر، بيروت، الطبعة الرابعة.

ابـــن هشـــام، جمـــال الدين الأنصاري، 1996 :**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

ابـــن يعيش، موفق الدين (ت 643 هــ) (د – ت) :**شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيرية، محمد منير آغا الدمشقي.

ابـــو حـــيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي (ت 745 هــ) (د – ت)، **البحر المحيط**، الرياض، مكتبة النصر الحديثة.

امرؤ القيس (د–ت): **الديوان**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر.

باد شاه، محمد أمين الحنفي 1350هــ: **تيسير التحرير**، مطبعة الحلبي، القاهرة.

بالمر، 1992 :**علم الدلالة**، إطار جديد، ترجمة صبري إبراهيم السيد.

بشر، كمال محمد 1998: **دراسات في علم اللغة**، دار غريب للطباعة والنشر مصر، الطبعة الأولى.

البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد 1973: **الاقتضاب**، مراجعة عبد الله البستاني، دار الجيل، بيروت.

الــبغدادي، الشـــيخ عبد القادر بن عمر (د–ت): **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** دار صادر، بيروت.

التفتزاني، مسعود بن عمر سعد الدين، 1973: **شـــــرح مختصر التصريف العربي**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار السلاسل، الكويت، الطبعة الأولى.

التيهانوي، محمد علي الفاروقي (ت 1158 هــ) 1969: **كشف اصطلاحات الفنون**، تحقيق لطفي عبد الله ومراجعة أمين الخولي، القاهرة، الطبعة الأولى.

الثعالبـــي، الإمـــام أبـــو منصـــور عبد الملك بن إسماعيل 1981: **فقه اللغة وأسرار العربية**، الدار العربية للكتاب، ليبيا _ تونس.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (ت 255 هــ)، 1998: **البيان والتبيين** تحقيق عبد السلام مجمد هارون، مكتبة الخانقجي، القاهرة،الطبعة السابعة.

الجرجانـــي، أبـــو الحســـن على بن محمد، 1971 :**التعريفات**، الدار التونسية للنشر تونس.

الجرجاني، الأمام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، 1992 :**دلائـــل الأعجاز** علق علـــيه محمـــود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، دار المتنبي، جده الطبعة الثالثة.

الجرجانـــي، الإمام أبوبكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (ت471 هـــ) 1983 **أسرار البلاغة**، تحقيق هـــ. ريتر، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الثالثة.

جرير بن عطية بن حذيفة :**الديوان**، شرح محمد بن حبيب، تحقيق نعمان محمد أمين، دار المعارف، مصر.

الجنابي، د. أحمد، 1978 :**رؤية جديدة في مفهوم علم الدلالة**، الشؤون الثقافية وزارة الإعلام، بغداد، الطبعة الأولى.

الجـــندي، د. أحمـــد علـــم الدين، 1983 :**اللهجات العربية في التراث**، الدار العربية للكتاب، القاهرة.

حسان، تمام (د – ت) :**اللغة بين المعيارية والوصفية**، دار الثقافة، الدار البيضاء.

حسان، تمام، 1979 :**اللغة العربية معناها ومبناها**،الهيئة المصرية العامة للكتاب.

حسان، تمام، 1985 :**مناهج البحث في اللغة**، دار الثقافة، الدار البيضاء

حسن، صبري محمد، (د – ت) :**الدلالة بين النظرية والتطبيق**، دار القـــلم دمشق، الطبعة الأولى

الحطيئة، جرول بن أوس (ت 45 هـــ) 1987 :**الديوان**، رواية وشرح ابن السكيت (ت 246 هـــ) تحقيق نعمان محمد أمين، مكتبة الخانقجي، القاهرة.

حماســـة، محمـــد حماسة عبد اللطيف، 2000 :**النحو والدلالة**، مدخل لدراسة المعنى النحوي والدلالي، دار الشروق، القاهرة.

خـــرما، نـــايف، 1978 :**أضـــواء علـــى الدراسات اللغوية المعاصرة**، عالم المعرفة الكويت.

الخليل، أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)، 1980، **العين** تحقيق محمد مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام العراقية دار الرشيد للنشر، الطبعة الثانية

خليل، السيد، 1978، **دراسات في القران الكريم**، القاهرة، الطبعة الثانية

خليل، حلمي، 1983 :**مقدمة في دراسة اللغة**، دار النشر الجامعي، الإسكندرية.

خليل، حلمي، 1998 :**الكلمة دراسة لغوية معجمية**، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.

خليل، ياسين، 1974، **منطق اللغة**، ليبيا للنشر والتوزيع.

داراز، طنطاوي محمد1986 :**ظاهرة الاشتقاق**، في اللغة العربية، مطبعة عابدين، مصر.

داود، ابراهيم، 1406هـ :**خصائص التشبيه في صورة البقرة**، الطبعة الأولى مطبعة الأمانة، القاهرة.

الداية، فايز (د – ت) :**علم الدلالة العربي**، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الدسوقي، محمد بن احمد بن عرفة، 2003 :**حاشية على الشرح الكبير**، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية، بيروت.

ذو الرمة، غيلان بن عقبة (ت117هـ)، 1972 :**الديوان**، شرح الإمام أبي نصر بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي، تحقيق عبد القدوس ابو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت.

الراجحي، عبده، 1974 :**فقه اللغة في الكتب العربية**، دار النهضة العربية بيروت.

الرازي، الإمام فخر الدين (د – ت) :**التفسير الكبير**، الطبعة الثالثة، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت.

رضوان، محمد مصطفى، 1976 :**نظرات في اللغة**، منشورات الجامعة الليبية بنغازي.

الرمانـــي، أبو الحسن علي ابن عيسى (ت 384 هـ) (د - ت) :**معاني الحروف** تحقيق عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

الزبـــيدي، السيد محمد مرتضى (ت 1205 هـ)، 1966 :**تاج العروس من جواهر القاموس**، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي.

الزجاجـــي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت 345 هـ)، 1982 :**الايضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت.

الزركشـــي، بـــدر الدين محمد بن عبد الله، 1958 :**البرهان في علوم القران**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، دار إحياء الكتب العربية.

الزمخشـــري، محمـــود بـــن عمر جار الله (ت 528 هـ)، 1982 :**أساس البلاغة** تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت.

الزمخشـــري، محمـــود بـــن عمر جار الله، (د – ت) :**الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار الفكر، بيروت.

الزمخشـــري، محمود بن عمر جار الله، (د – ت) :**المفصل في علم العربية** عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة،الطبعة الثانية

الزمخشـــري، محمود بن عمر جار الله، (د – ت) :**الفائق في غريب الحديث** تحقيق محمد علي البيجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي القاهرة.

زهـــير بـــن ابـــي سلمى 1944 :**الديوان**، صنعة أبي العباس ثعلب، طبعة دار الكتب المصرية

زيـــدان، جورجـــي، 1982 :**الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية**، مراجعة وتعليق مراد كمال، دار الحداثة، لبنان، الطبعة الثانية.

الســـامرائي، فاضل صالح، 1981 :**معاني الأبنية في العربية**، جامعة الكويت الطبعة الأولى.

السامرائي، فاضل صالح، 2000 :**معاني النحو**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.

السبكي، الإمام تقي الدين أبو الحسين علي بن عبد الكافي (ت 786 هـ) 1981 **الإبهاج في شرح المنهاج**، تحقيق شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية.

السرخسي، أبو بكر بن احمد بن أبي سهل (ت 490 هـ)، 2001 :**المبسوط** تحقيق أبي عبد الله محمد حمد إسماعيل، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.

السعدي، عبد القادر، 1982 :**اثر الدلالة النحوية واللغوية**، بغداد.

السعران، محمود، 1962 :**علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، دار المعارف القاهرة.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمبر (ت 180 هـ)، 1988 :**الكتاب** تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانقجي، القاهرة.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ)، 1979 :**شرح أبيات سيبويه**، تحقيق محمد علي سلطاني، دمشق، دار المأمون للتراث.

السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911 هـ)، 1976 :**الاقتراح في علم اصول النحو**، تحقيق احمد محمد قاسم، القاهرة.

السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر (د – ت) :**المزهر في علوم اللغة**، تحقيق محمد احمد جاد المولى وآخرين، طبعة عيسى الحلبي مصر.

السيوطي، جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر (د – ت) :همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

شاهين، عبد الصبور 1980 :**المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي)** بيروت.

الصالح، صبحي، 1962 :**دراسات في فقه اللغة**، الطبعة الثانية، المكتبة الأهلية بيروت.

الصّاوي، الشيخ احمد المالكي (د – ت) :**الصّاوي على الجلالين**، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي وشركاؤه.

الصبّان، أبو العرفان محمد بن علي (د – ت) :**حاشية الصبّان على شرح الاشموني**، دار احياء الكتب العربية، عيسى الحلبي وشركاؤه.

الصغير، محمد (د – ت) :**تطور البحث الدلالي عند العرب**، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام العراقية.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310 هـ)، 2002 :**جامع البيان علي تأويل أي القران**، دار الأعلام، الأردن، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة الأولى

ظاظا، حسن، 1969 :**كلام العرب (من قضايا اللغة العربية)**، دار النهضة العربية، بيروت.

عبابنة، يحيى، 2002 :**دراسات في فقه اللغة والمنفولوجيا العربية**، دار الشروق عمان.

عبد التواب، رمضان، 1980 :**علم اللغة العام (الأصوات)**، دار المعارف مصر، الطبعة السابعة

عبد التواب، رمضان، 1985 :**المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي** مكتبة الخانقجي، القاهرة، الطبعة الثانية.

عبد التواب، رمضان، 1987 :**فصول في فقه اللغة**، القاهرة، الطبعة الثانية.

عبد الغني، احمد عبد العظيم، 1970 :**الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية**، رسالة ماجستير في جامعة القاهرة.

العبيدي، عبد الكريم محمد حافظ، 1989 :**ظاهرة التقابل الدلالي في اللغة العربية** رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية.

عضيمة، الشيخ محمد عبد الخالق، 1972 :**دراسات لأسلوب القران الكريم** الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة.

عمايرة، إسماعيل، 2000 :**بحوث في اللغة والاستشراق**، دار عمار، عمان.

عمر بن كلثوم، 1980 :**المعلقة**، بشرح بن كيسان (ت 299 هـ)، دراسة وتحقيق محمد ابراهيم البنا، دار الاعتصام لطباعة والنشر، القاهرة.

عمر، أحمد مختار، 1982 :**علم الدلالة**، دار العروبة، الكويت، الطبعة الأولى.

عمـــر، أحمـــد مختار، 1986 :**الدلالات الاجتماعية والنفسية لألفاظ الألوان في اللغة العربية**، سلسلة اللسانيات، العدد السادس، المطبعة العصرية، تونس.

الغزالي، أبو حامد، 1322 هــ :**المستصفى في علم الأصول**،المطبعة الأميرية ببولاق.

غـــيرو، بيار، 1984 :**السيمياء**، الطبعة الأولى :ترجمة أنطوان أبي زيد منشورات عويدات، بيروت، باريس.

فاخوري، عادل، 1975 :**علم الدلالة عند العرب**، بغداد.

الفارســـي، أبـــو علي الحسن بن أحمد (ت 377 هــ)، 1990 :**التعليقة على كتاب سيبويه**، الطبعة الأولى، تحقيق عوض بن حمد، مطبعة الأمانة.

الفـــراء، أبو زكريا يحي بن زياد (ت 207 هــ)، 1980 :**معاني القرآن** الطبعة الثانية، تحقيق محمد علي النجار، وأحمد نجاتي، عالم الكتب، بيروت.

الفـــرزدق، همـــام بن غالب بن صعصعة 1966 :**الديوان**، تحقيق كرم البستاني طبعة دار صادر.

الفـــيروز أبـــادي، مجـــد الديـــن بن يعقوب، 1986 :**القامـــــوس المحيط**، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الفيومـــي، أحمـــد بن محمد بن علي، 1315 هــ :**المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، مصر، المطبعة العلمية.

القيروانـــي، أبـــو محمـــد بـــن جعفر القزاز، 1971 :**ما يجوز للشاعر في الضرورة الشعرية**، تحقيق منجي الكعبي، تونس.

الكرملـــي، الأب أنســـتانس مـــاري، 1938 :**نشـــوء اللغة العربية ونموها واكتهالها** المطبعة العصرية، القاهرة.

الكميـــت بـــن زيـــد الأســـدي، 1992 :الديوان، جمع وتقديم داود سلوم، عالم الكتب بيروت، الطبعة الثانية.

لايـــنز، جـــون، (د – ت) :**اللغـــة والمعنى والسياق**، ترجمة عباس صادق الوهاب بغداد.

لايـــنز، جـــون، 1985 :**نظرية تشومسكي اللغوية**، ترجمة حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

المـــبارك، محمد، 1970 :**فقه اللغة وخصائص العربية**، دار الفكر، بيروت الطبعة الرابعة.

المـــبرد، محمـــد بـــن يـــزيد (ت 285 هــ) (د – ت) :**الكامل في اللغة والأدب** مؤسسة دار المعارف، بيروت.

المـــبرد، محمـــد بـــن يزيد، (د – ت) :**المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة بيروت، عالم الكتب.

مجـــاهد، عـــبد الكريم عبد الرحمن، 1986 :**كتاب المورد**، الطبعة الأولى، مجموعة مقالات، بغداد، دار الشؤون الثقافية، وزارة الإعلام.

المراغي، أحمد مصطفى، (د – ت) :**تهذيب التوضيح**، المكتبة التجارية الكبرى في مصر، الطبعة التاسعة.

المرزوقـــي، محمد عليان، 1354هــ :**مشاهد الانصاف على شواهد الكشاف** الطبعة الأولى، ملحق بالكشاف للزمخشري، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.

الموســـى، نهـــاد، 1980 :**نظـــرية النحو العربي في ضوء المناهج اللغوية الحديثة** المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى.

نـــور الديـــن، عصام، 1982 :**أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت.

الـــنووي، أبو زكريا محي الدين يحي بن شرف، 2002 :**شرح المهذب**، تحقيق عادل عبد الموجود وآخرين، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، الطبعة الأولى.

هـــلال، محمـــد محمود، 1974 :**الوافي في فن التصريف**، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قاريونس.